

التشريع الإسلامي لفي المسلم

لصاحب الفضيلة الأستاذ الكبير

عبد المصطفى المراغي
مدير قسم المساجد بوزارة الأوقاف

القاهرة

مكتبة الآداب بالجواميز ٤٢٧٧٧

الطبعة الثموية
٦ مكتبة الشارقة بالشارقة

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة

التشريع الإسلامي لفي المسلمین

لصاحب الفضيلة الأستاذ الكبير

عبد المصطفى المبرغی
مدير قسم المساجد بوزارة الشؤون



الناشر

مكتبة الآداب بالجماهيرت ٢٧٧٧

الطبعة الثموية
٦ بكة الشاوری بالجامعة الجندیة

مقدمة

الحمد لله الذى أبدع الوجود على غير مثال سبق ، وكرم بنى الانسان ، وكلفهم بأوامره ونواهيه ، ليلوهم أيهم أحسن عملا . والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى أرسل إلى الناس كافة ، بشيراً ونذيراً .

(وبعد) فقد أصبحنا فى زمن تنكب أهله الطريق السوى . وألبست فيه الحقائق أثواباً غيرت معالمها ، حتى حسبها السنج وليدة هذا العصر ، وأعجوبة هذا الزمان ! ولقد سرى هذا الداء فى كثير من مرافق الحياة ، وطغى سيله ، حتى تناول الحقائق العلمية ، فإذا ما التفت الإنسان إلى أسماء العلوم فى عصرنا الحاضر ، وجدها قد تضاعفت عما كانت عليه من قبل ، وكأن مسميات هذه الأسماء لم يعرفها الأوائل ، ولم يدركها السابقون ! .

ولتأخذ ناحية ، على طريق المثال ، لننظر حالها الآن ، ونقارنه بحالها السابق . وتلك الناحية هى : ناحية تشريع الأحكام التى تنظم علاقات الأمة بغيرها من الأمم . فقد نادى المشرعون فى عصرنا الحاضر بنظريات تشريعية ، وسموها (تشريعاً دولياً : خاصاً ، وعاماً) .

ولقد ظن الناس أن المدنية هى التى جادت علينا بهذه القوانين ، ونفخت فيها روح الحياة وفاتهم أن الشريعة الإسلامية قد أتت بما هو خير من ذلك التشريع ، وأصلح لنظم العمران ، منذ استقرت على وجه البسيطة : فقد بين التشريع الإسلامى أحكام : دار الحرب ، ودار الاسلام ، والجهاد ، والمعاهدات ، وأحكام الذمى ، والمستأمن

وتلك الحقائق هي ما أطلق على مثلها في هذا العصر إسم (التشريع الدولى : الخالص ،
والعام) .

وفى الحق أن الناس قد فتنوا بكل شئ أتى به سيل المدنية الجارف ، وهذا
إغفال لعقولهم ، ونسيان لما بين أيديهم : من التشريع الذى أيقن العقلاء بأنه تشريع
صالح لكل زمان ومكان .

* * *

ولما كان قانون التخصص للأزهر الشريف — يلزم كل طالب لشهادته
النهائية أن يقدم رسالة فى موضوع من العلوم التى يدرسها ، فقد هدانى الله لأن
أقدم رسالة فى موضوع « التشريع الاسلامى لغير المسلمين » وهذا الموضوع لم يسبق
إلى بحثه — على وجه خاص — أحد من الكتاتيب فى الفقه ، على ما أظن ، بل قد
ذكروا فى كثير من أبواب الفقه أحكاما منشورة تتصل بهذا الموضوع : لذلك وجدتني
أول منقب فى أمهات كتب الفقه لاختار منها ما يتعلق بهذا البحث .

فأرجو من الله أن تكون هذه الرسالة خطوة ، تقفوها خطوات من خيرة العلماء
المبرزين ، حتى يمسح ذلك العار الذى ألصقه بالتشريع الاسلامى المفتونون بزخرف
المدنية الحاضرة فتارة يرمونه بالجود ، وأخرى بالنقص وهو براء من تهم المغرضين ،
الذين يصورون الإسلام بأنه يذل الشعوب ، ويستعبد الناس ، ويقف بالانسانية عن
إدراك الكمال : وسيرى المنصف فى ثنايا هذا البحث سماحة الاسلام ، وسعة صدره ،
وحسن معاملته لأهل الذمة ، وكيف جعل لهم حقوقاً ، وحاطهم بسياج من العدل يقيمهم
البغى ، ويدفع عنهم العدوان ؛ فى الوقت الذى كان فى مقدور المسلمين أن يعملوا كل
مخالف لهم فى العقيدة رهن إشارتهم ، ونحت تصرفهم .

وإن من ينظر فى التاريخ نظرة صادقة ، يرى عدل المسلمين مع غيرهم ، ذلك

العدل الذى تتشوف الانسانية إلى أن تراه اليوم فتمسح عبرتها ، وتكفكف دمعها من البكاء على تلك الأيام التى أمن الانسان فيها على نفسه من اعتداء أخيه عليه ، وتنسم فيها روح الحرية الصادقة .

ثم إنى وإن لم آل جهداً فى تنقيح هذا البحث وترتيبه ، ولم أدخرو سعادى تسديده وتهذيبه ، فإنه ربما لم يخلص من عثار وزلل ، ولم ينبج من خطأ وخطل فلا يعجب الواقع عليه ، فان ذلك مما لا يسلم منه بشر . قال المزنى : « قرأت كتاب الرسالة على الشافعى ثمانين مرة ، فما من مرة إلا وكان يقف على خطأ ، فقال الشافعى : هيه ^(١) أبى الله أن يكون كتاب صحيحاً غير كتابه ^(٢) » .

وقال عماد الأصفهاني : « انى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً فى يومه إلا قال فى غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبراء ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

وما قصدى إلا أن ألقى قبساً من نور الشريعة المطهرة على هذا الموضوع الذى اعتقد كثير من الناس أن الشريعة أغفلته ، وقصرت عنه .

وأرجو الله أن أكون قد صوبت سهمى نحو الغرض الذى قصدته « وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » .

عبد الله مصطفى المراغى

(١) هيه بكسر الهاء بنى اسم فعل امر بمعنى زد .

(٢) كشف البزدوى جزء أول صحيفة ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الناشر

نحمد الله على توفيقه ؛ فقد أعاننا على نشر ألوان من الثقافة العربية والاسلامية .
وهانحن نذكر صفحة من هذه الثقافة تعلن عن سمو الشريعة الاسلامية فيما سنته من
تشريع في معاملة غير المسلمين في مختلف شئون الحياة على اختلاف مللهم ونحلهم .
وسيرى القراء في هذا التشريع عدالة الاسلام وإنصافه لهذه الطوائف .
وقد كتب هذه الصفحة الناصعة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبدالله المراغي
مدير المساجد في أسلوب يدل على إحاطة وتمكن ونرجو أن يلقي هذا الكتاب ما هو
جدير به من ذبوع وإقبال عند المهتمين بهذه المسائل من المسلمين وغير المسلمين
وخاصة رجال التشريع من قضاة ومحامين شرعيين ووطنيين وطلبة المعاهد والحقوق .
حتى يكون في هذا الاقبال بعض التقدير لما قام به فضيلة المؤلف من جهود .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

الناشر

على حسن

الباب الأول

الدعوة لمحمد بن عبد الله وانتشار الدين الاسلامي

الحاجة إلى الرسل :

لقد جرت الحكمة الالهية - في تنظيم هذا الوجود - على أن تبين للناس الطريق المستقيم ، الذي يؤدي إلى النجاة والفوز بسعادة الدنيا والآخرة . لذلك اصطفى الله من بين عباده رسلا مبشرين ومنذرين ، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل . فمن تتبع حال الرسل صلوات الله عليهم ، وجد أنهم أتوا لكل أمة بما ينتزع منها الداء العضال الذي حل بها : فمن تبصر قليلا في الأمة العيسوية ، وجد أن عيسى (عليه السلام) قد جاءها وهي في أشد الحاجة إليه ، إذ كانت قد أغرقت في حب الدنيا ، وبالغت في اللذات والشهوات .

فجاء ينهي عن تلك الخصال المذمومة ، ويدعو إلى الزهد والتقوى والورع . وبعد انقضاء عصره خيم على العالم ظلام الجاهلية ، ودبت الفوضى ، واستحكمت الخلافات الدينية ، وعبد الشجر والحجر واللات^(١) والعزى^(٢) ومناة^(٣)

(١) اللات صخرة مربعة بالطائف . كان سديتها من ثقيف ، وكانت جميع العرب تعظمها : فتسمى (زيد اللات) و (نيم اللات) . ولما أسلمت ثقيف ، بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المفيرة بن شعبة ، فهدمها وحرقتها بالنار . انظر الأصنام لابن الكلبي ١٦ — ١٧

(٢) العزى أحدث من اللات ومناة . كانت بواد من نخلة الشامية ، يقال له جراض بازاء النخيل عن يمين المصعد إلى العراق من مكة . وكانت أعظم الأصنام عند العرب وقريش : يزورونها ويتقربون عندها بالذبح ، ويسمون بها (عبد العزى) . قيل كانت شيطانة تأتي ثلاث سمرة بطن نخلة ، فعصدها - واحدة بعد الأخرى - خالد بن الوليد بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد فتح مكة . انظر الأصنام لابن الكلبي ١٧ — ٢٧

(٣) مناة أقدم الأصنام جميعا . والعرب كانت تسمى (عبد مناة) و (زيد مناة) وكانت منصوبة بقديد (على ساحل البحر بين المدينة ومكة) . وقد هدم مناة علي بن أبي طالب بأمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) سنة ثمان من الهجرة (عام الفتح) ، وأخذ سيفين كانا لها أحدهما ذوالفقار . انظر الأصنام لابن الكلبي ١٣ — ١٥

الثالثة الأخرى ، واشتكى الوجود إلى ربه طالباً منه أن يخرج العالم من الظلمات إلى النور ، فأجيبته دعوته ، وبعث الله في الناس محمداً (صلى الله عليه وسلم) يتلو عليهم آياته ، ويزكيهم ، ويعلمهم للكتاب والحكمة .

دعوة النبي (صلى الله عليه وسلم) سرّاً :

إختار الله من أشرف الأنساب محمداً (صلى الله عليه وسلم) : فكان مولده - بمكة عام الفيل سنة ٥٧١ ميلادية - من أبوين كريمين هما عبد الله بن عبد المطلب وآمنة بنت وهب . ونبيء على رأس الأربعين . ثم أخذ يدعو الناس سرّاً ، فأمن به أبو بكر وعلي وخديجة ومولاه زيد بن حارثة رضى الله عنهم . واستمر كذلك حتى آمن به نحو الأربعين .

الدعوة جهراً :

بعد مضي ثلاث سنين من بعثته ، أمر صلى الله عليه وسلم أن يجهر بالدعوة « فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين » فلما جهر بها هال قريشاً ذلك الدين الذى لا يقيم للوثنية وزناً ، ولا يخشى في الله لومة لائم . فأخذتهم حمية الجاهلية ، وثارت ثأرتهم ، وطلبوا من عمه أبي طالب أن يكفه عن تسفيه آلهتهم ، ويرجعه إلى دين آبائه . فعرض عليه طلبهم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم قوله المشهور الذى يدل على الاخلاص فى القيام بالدعوة ، والتفانى فى سبيل الله : « يا عم ! والله لو وضعوا الشمس فى يميني ، والقمر فى يساري ، على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله ، أو أهلك ذونه ، ما تركته » . حينئذ أيقن أبو طالب أن ابن أخيه لا بد له من النجاح ، فقال له : « ففعل ما أمرت به . والله لا أسلمك ^(١) أبداً . »

انتشرت الدعوة فى أنحاء الجزيرة ، وكثر إسلام العرب ، فازدادت عداوة المشركين للنبي ، واتحدوا على مقاطعة بني هاشم وبني عبد المطلب : لا يزوجونهم ،

(١) أى لا أخذك . فى المصباح « أسلمته بمعنى خذته » .

ولا يتزوجون منهم ، ولا يبيعونهم شيئا ، ولا يبتاعون منهم شيئا . فرأى النبي صلى الله عليه وسلم شدة الوطأة على أصحابه وخشى على دعوته أن يقف في طريقها ما ينال أتباعه من العوز ، وشدة الحاجة . فأنفذ بصيرته إلى مخلص من ذلك المأزق فاهتدى إلى مكان يطمئن فيه أنصاره ، فكانت الحبشة أخصب مكان لهم .

الهجرة إلى الحبشة :

اشتد الأذى على المسلمين . فصارت كل قبيلة تعذب من دان منها بالاسلام بكل ما استطاعت من ضروب الأذى ، وصنوف العذاب ، فأرشدهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الهجرة إلى الحبشة ، وقال لهم : « اخرجوا إلى الحبشة فان بها ملكا لا يظلم عنده أحد ، حتى يجعل الله لكم مخرجا بما أتم فيه ، ففروا إلى الله بدينهم وهذه كانت أول هجرة في الإسلام . وكان المهاجرون عشرة رجال وأربع نسوة . ثم تبعهم بعد ذلك جماعة آخرون ، حتى كانت عدتهم ثلاثة وثمانين رجلا ومعهم من نساءهم سبع عشرة امرأة سوى من خرج معهم من أولادهم الصغار . وكانوا من جميع بطون قريش . فلما وصلوا إلى الحبشة ، أكرم النجاشي مشواهم ، وأظهروا هناك دينهم ، لا يخافون شرا . ولما بلغ ذلك قريشا ، حنقوا عليهم ، وأجمعوا أمرهم على إرجاعهم ، فأرسلوا رجلين هما : عبد الله بن أبي ربيعة وعمرو بن العاص إلى ملك الحبشة ، وزودوهما بما يستطرف من الهدايا . فلما وصلا إلى الملك قال له : « إنه قد صبا إلى بلدك منا غلمان سفهاء نطلب منك ردهم إلينا ، وحدثت بينهما وبين النجاشي مناقشة طويلة (موضعها كتب السيرة) ، حتى قال النجاشي لهما « انطلقا . فلا والله لا أسلمهم اليكما » .

موت عمة أبي طالب وزوجه خديجة :

نشط دخول الناس في الإسلام ، وازداد عددهم يوماً بعد يوم ، ولكن عكر هذا الجو الصافي وقوع خطابين جلالين في أيام متقاربة : فقد حلت السنة العاشرة

للبعثة ، وفي شوال منها توفي عنه أبو طالب وزوجه خديجة رضي الله عنهما ؛
وعند ذلك نالت قريش من الرسول ، وآذته بما لم تكن تطمع فيه في حياة أبي طالب
حتى اعترضه سفيه من سفهاء قريش ، فنثر على رأسه الشريف تراباً . فظهر للرسول
شدة الاحتياج إلى رجل يسد ذلك الفراغ ، ويدخل الرعب في قلوب المشركين ،
فذهب إلى الطائف ، وبها بطون ثقيف ، فعمد إلى رؤسائهم ، وكلمهم في شأن الرسالة
وطلب منهم النصرة ، فكانت قلوبهم كالحجارة لا تلين ، وطبع الله عليها ، فلم يجد
الحق منفذا إليها . ومن يضلل الله فما له من هاد . فلما يئس منهم رجع إلى مكة ،
بعد أن طلب من المطعم بن عدي أن ينزله في جواره ، فأجابه المطعم ، وفداه بنفسه
وأولاده . ومكث بمكة يدعو الناس في مواسم الحج إلى توحيد الله . فاستجاب له
نفر من أهل المدينة ، فأسلموا ، ورجعوا إلى قومهم ، فأسلم كثير على أيديهم . ثم
رجع منهم في الموسم الثاني اثنا عشر رجلاً ، بايعوه على الاسلام ، وبحث معهم
النبي صلى الله عليه وسلم مصعب بن عمير ، ليعلمهم القرآن ، وشعائر الاسلام .
فانتشر بينهم الاسلام ، حتى لم يبق دار في المدينة ليس بها مسلم ، إلا قليل . ثم جاء
في الموسم الثالث ثلاثة وسبعون رجلاً وامرأتان ، بايعوه على الإيمان ، والتفاني
في سبيل الدعوة . وبذلك توطد الاسلام في المدينة ، ونهأت للمسلمين الهجرة
إليها . وبعد أن وصلت الوفود التي بايعها النبي صلى الله عليه وسلم في موسم
الحج إلى المدينة ، ونشروا الاسلام - صارت المدينة ، مكاناً خصباً صالحاً للغرس
المبادئ الاسلامية ؛ فأخذ الغل والحسد يعملان عملهما في قلوب المشركين
فأجمعوا أمرهم على قتل النبي صلى الله عليه وسلم ، فعلم بذلك . ثم خرج مع أبي بكر
مهاجراً إلى المدينة سرا . ففرح به أهلها . واتخذ المدينة دار إقامة ، وشيّد بها مسجده
العظيم (أحد الحرمين الشريفين) ثم لحق به أصحابه من أهل مكة ، فسماهم المهاجرين
ولقب أهل المدينة بالأنصار . وصار يدعو الناس إلى توحيد الله تعالى . ثم
شرع له القتال ، ليكبح جماح من يريد التعدي على المسلمين ، فكانت الغزوات التي

أهمها : غزوة بدر^(١) وأحد^(٢) ، والخندق^(٣) وخيبر^(٤) وحدثت مهادنة بين قريش وبين النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست من الهجرة ، حينما خرج إلى مكة معتمراً فمنعته قريش ، وحبست عثمان بن عفان (رسوله) فبايع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه على الموت ، وأراد فتح مكة ، فهادتته قريش وحلفاؤها ، وأبرم معهم معاهدة صلح ، ورجع إلى المدينة .

ولم يمض على معاهدة الصلح أكثر من عامين ، حتى نقضها بنو بكر (حلفاؤهم) بتعديهم على خزاعة (حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم) . فجهز سنة ثمان من الهجرة جيشاً ، زحف به إلى مكة فدخلها ، ولم يبد أهلها إلا مقاومة قليلة ، ذابت أمام هذا الجيش ، كما يذوب الثلج تحت أشعة الشمس . وتوجه إلى الحرم ، وأنزل الأصنام عن الكعبة وكسرها . ثم أسلم جميع أهل مكة .

وفي آخر الغزوات سنة تسع من الهجرة - خفقت راية الاسلام على أكثر بلاد العرب ، وأمن أهلها على أنفسهم . ثم خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى بلاد الروم ، ومعه ثلاثون ألفاً ، وضرب الجزية على أهل : أيلة^(٥) وأزرح^(٦) ودومة الجندل^(٧) . وكلها كانت امارات نصرانية تابعة للروم .

وفي السنة العاشرة حج مع أصحابه حجة الوداع ، وتم نزول القرآن في يوم الحج الأكبر ، حيث نزل عليه : اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ، ولم يمض بعد ذلك إلا ثلاثة أشهر ، حتى التحق النبي صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى ، بعد أن ترك فينا كتاب الله الكريم ، وسلته القويمه .

(١) غزوة بدر في السنة الثانية من الهجرة .

(٢) غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة .

(٣) غزوة الخندق في السنة الخامسة من الهجرة .

(٤) غزوة خيبر في السنة السابعة من الهجرة .

(٥) بلدة موضعها العقبة الآن .

(٦) بلدة قريبة من تبوك ، من أطراف الشام الجنوبية .

(٧) حصن وقرى شرق تبوك بإحدى بلاد الشام .

وبويع أبو بكر بالخلافة في سقيفة بني ساعدة. ثم من بعده بويع بقية الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين. وما زال الخلفاء ينشرون الدعوة الإسلامية، ويوالون الفتوحات، حتى أصبح الإسلام أعز من جبهة الأسد. تنخر له الجبابرة سجدا من هيئته. وبعد ذلك دخل العنصر الأجنبي، وتحكم في أمور المسلمين: فاعتمدوا على الفرس ثم جاء المعتصم (أحد خلفاء الدولة العباسية) فألقى مقاليد الحكم في يد الأتراك^(١) وهكذا أخذ الضعف ينخر في جسم الدولة، حتى أصبحت مهيضة الجناح. وإنك لو نظرت إلى الأمم الإسلامية اليوم، لسالت الدموع دما على ما نحن عليه من ضعف وهوان. وما ذلك إلا مصداق لقوله عز وجل: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، فاللهم اهدنا سواء الصراط، ورد إلينا قوتنا، وهيء لنا من أمرنا رشدا.

(١) تاريخ الطبري جزء ثالث ورابع، سيرة ابن هشام.

روح التشريع في الإسلام

ترفق الإسلام في تشريع الأحكام ، فلم يفاجئ الناس بانتزاع ما ألفوا من العادات دفعة واحدة ، لكيلا ينفروا منه ، بل تدرج في إزالة الرذائل عن الانسانية شيئاً فشيئاً ، حتى وصل بها إلى ذروة الكمال ، ومنتهى الفضائل .

ولم يكلف الناس فوق طاقتهم ، وما يخرج عن مقدورهم ، حتى لا يصعدوا عنه ؛ بل جعل احكامه سهلة يسيرة .

وأراد أن تكون شريعته دستوراً عاماً للناس كافة من لدن محمد صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة ، فوضع قواعد كلية تستطيع كل أمة أن تستنبط منها القوانين التي تحقق مصالحها ، وتنظم علاقاتها على أتم وجه وأكمله .

وجعل رائده خير الانسانية ، اينما وجد اتجه اليه ، لا يصرفه عنه صارف . ولذلك لم تحمله كراهة الجاهلية على محو عادات أهلها ، وإبطال جميع أعمالهم ، بل أقر اصالح منها ، وجفله حكماً لازماً . ولتتجلى لك روح التشريع الإسلامي ، وليستبين أمامك نهجه في تشريع الأحكام — نوضح ما أوجملناه ، ونبينه بالأمثلة فيما يلي :

اولا — التدرج في التشريع:

كان شرب الخمر من العادات المستحكمة في الجاهلية ، وكان لها على النفوس سلطان قاهر فلو أن الإسلام حرمها تحريماً باتاً ، دفعة واحدة ، لتحملوا في تنفيذ حكمه آلاماً لا قبل لهم بها ، ولعصى أمره من لم يطمئن قلبه بالإيمان . لذلك ساسهم سياسة الحكيم الخبير . فهد لتحريمها ببيان أن فيها إثمًا كبيراً ، من غير أن يحكم فيها بشيء . حاسم . يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ، فكشف الغطاء عن عيون كان حب الخمر يعميها عن إدراك ضررها وتهيات النفوس لأن يخطوها المشرع خطوة أخرى نحو تحريمها ، فحرم شربها عند

ارادة الصلاة (يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) ثم تركهم مدة لمسوا خلالها أنهم سيقوا — من حيث لا يشعرون — إلى ترك الخمر ، فقد كان تركها أثناء الصلاة تدريباً عملياً ، واستدراجاً لطيفاً هيأهم لنبيذها من غير أن يصادفوا عناء ، وأدركوا أنهم إن تركوها بتاتا أفادوا صحة ومالا وكرامة ، وتلف العقلاء إلى أن يحرمها الله تحريماً قاطعاً . ورد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يكثر الضراعة إلى الله ، ويقول : « اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً » . عندئذ نزل قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » فتقبلوا هذا الحكم فرحين .

ثانياً — عدم الحرج :

جعل الله شريعته سمحة سهلة : لا يشق على مكلف تنفيذها ، ولا يعنت أحداً أداؤها . وأخذ السبيل على الذين يريدون أن يشقوا على أنفسهم ، ويغلوا في دينهم ويحملوا أنفسهم فوق ما تطيق ، زعماً منهم أن الغلو يقربهم إلى الله : فبين في مواضع كثيرة من كتابه الكريم ، وبين الرسول في كثير من أحاديثه الشريفة أن الله يسر عليهم دينهم ، ولا يرضيه أن يعسروا على أنفسهم قال تعالى « ما جعل عليكم في الدين من حرج » وقال : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » وقال : « يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً » وقال : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » وقال في وصف رسوله الكريم : « ويضع عنهم إصرهم والاغلال التي كانت عليهم » وقال صلى الله عليه وسلم : « إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه » وقال « يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا » وفي شمائله (عليه السلام) « أنه ما خير بين أمرين إلا إختار أيسرهما ما لم يكن إثماً » ... إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث التي تبين أن الشريعة كلها يسر ، ولا عسر في شيء منها .

ومن أجل اليسر في الدين شرعت الرخص كالفطر للمسافر ، وإباحة ما حرم عند الضرورة .

ثالثاً — القواعد الكلية :

عنيت الشريعة الإسلامية بتقرير القواعد الكلية التي لا تختلف باختلاف العصور والبلاد ، ليستطيع المجتهدون أن يستنبطوا منها أحكاماً للجزئيات ، تناسب عصرهم وبلدهم . ومن أمثلة هذه القواعد قوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » ، وقوله : « المسلمون عند شروطهم » .

وفصلت أحكام الجزئيات في الأمور التي لا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة مثل أحكام الميراث ، لأن أسبابه لا يعترىها تغيير ولا تحوّل ، أما الأحكام الجزئية التي يعترىها تغيير ، فقد نص عليها بعد أن قرنها بالمصلحة الداعية إليها ، لتكون هذه المصلحة مناط الحكم ، فإذا تحقق المجتهدون في زمن آخر أنها زالت ، حكموا بزوال الحكم تبعاً لها ، ولذلك منع عمر بن الخطاب رضي الله عنه سبهم المؤلفة قلوبهم مع النص على فرضه في القرآن ، لأن الحكمة من فرضه (وهي تأليف قلوبهم) قد زالت بعزة الاسلام ، وكثرة أنصاره . وبذلك صارت أحكام الشريعة دستوراً مرناً : فيه الشفاء لعلل المجتمعات مهما جد فيها من أقضية وحوادث .

رابعاً — السباحة في التشريع :

شن الإسلام الحرب على الجاهلية ليجتثها من أصولها ؛ فحقرها ، وعاب نظمها وعقائد أهلها ؛ ولسكنه مع ذلك أقر الصالح من عاداتها وأحكامها ؛ لأنه حاربها ليمحو الفساد والجهل والظلم ؛ أما الحق والصواب وكل ما فيه خير الإنسانية — فأنها طلبته ، فإنيما وجدناها تمسك بها . ومن أمثلة ذلك حكم النكاح فقد جاء في الجزء السادس من نيل الأوطار ص ٣٠٠ عن عروة « أن عائشة أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء : منها نكاح الناس اليوم : يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته ، فيصدقها^(١) . ثم ينكحها . ونكاح آخر . كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها^(٢) : أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه ، ويعتزلها زوجها ، ولا

(١) أصدق الرجل المرأة (سمي لها صداقها) (٢) الطمث (الحيض)

يمسها حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع (١) منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب . وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد . فكان هذا النكاح يسمى نكاح الاستبضاع . ونكاح آخر : يجتمع الرهط دون العشرة ، فيدخلون على المرأة كلهم فيصييونها ، فإذا حملت ووضعت ومرت ليال بعد أن تضع حملها ، أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع ، حتى يجتمعوا عندها فتقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم ، وقد ولدت ، وهو ابنك . يافلان ، فتسمى من أحبت باسمه ، فتلحق به ولدها ، لا يستطيع أن يمتنع منه الرجل . ونكاح رابع : يجتمع الناس الكثير ، فيدخلون على المرأة ، لا تمتنع عن جاءها (وهن البغايا ينصبن على أبوابهن الرايات ، وتكون عليا ، فمن أرادهن دخل عليهن) ، فإذا حملت إحداهن ووضعت جمعوا لها القافة ، ثم الحقوا ولدها بالذي يروونه ، فالتاط به (أى التصق واستلحق) ونسب إليه . لا يمتنع من ذلك . فلما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ، هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم . فقد أبطل الأنواع الثلاثة الأخيرة لأنها دعارة تقوض ببيان المجتمع ، وأقر نكاح الناس اليوم لأنه يصون الأعراض ويمنع الفساد ، ويحفظ الانساب . هذه أمثلة من الأصول التي بنى عليها التشريع الإسلامى ، والتي صار بها التشريع المناسب للفطرة ، والصالح للناس في كل زمان ومكان ، عرفها الباحثون العقلاء من كل ملة ، وأشادوا بفضلها ، ولم يجدوها إلا غبي أو عصي . فما أجدر المسلمين اليوم أن يرجعوا إليها ليسعدوا بها كما سعد بها الأولون .

(١) من استبضع الشيء جملة بضاعة . والباضع من يحمل بضائع الحمى ويحملها ، فيقال مثلاً : جاء باضع الحمى .

الباب الثاني

أحكام الإسلام التي تسرى على غير المسلمين

اتفق العلماء على أن غير المسلم مكلف بما يأتي :

أولا — بالإيمان . لأن رسالة النبي صلى الله عليه وسلم عامة لجميع الناس . قال تعالى : قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله .

ثانيا — باعتقاد وجوب العبادات ، مثل اعتقاد وجوب الصلاة والصوم .

ثالثا — اتفقوا على أنه في شئون المعاملات والعقوبات — كالمسلم ؛ وذلك لأن المقصود من المعاملات (مثل البيع والشراء) — مصالح الدنيا والحاجة بالنسبة إلى المعاملات موجودة عنده ، والمقصود من العقوبات المشروعة في الدنيا الانزجار عن الاقدام على أسبابها ، حفظا لسلامة المجتمع ، وصيانة لبناء العمران ؛ وهذا الأمر لا يتم إلا إذا تساوى المسلم وغيره فيه حتى يتعد كل شخص عن التعدي على حقوق غيره ، خوفا من العقوبة .

واختلفوا في أداء العبادات (كالصلاة والصوم) ، هل يجب عليه أداؤها أولا يجب .

فالأحناف العراقيون ذهبوا إلى وجوب الأداء عليه . وهو مذهب الشافعي وعامة أهل الحديث . وذهب الأحناف البخاريون إلى عدم وجوبه عليه . وإليه مال القاضي الإمام أبو زيد والشيخان . وهو المختار لرحبان دليله الآتي . وفائدة الخلاف لا تظهر في أحكام الدنيا ، فإنه لو أداها وهو غير مسلم ، لا تكون معتبرة بالاتفاق ، ولو أسلم لا يجب عليه أداء العبادات الفائتة بالاجماع . وإنما تظهر في حق أحكام الآخرة فعند الفريق الأول يعاقب غير المؤمن بترك العبادات ، زيادة على

عقوبة ترك الإيمان ، كما يعاقب بترك الاعتقاد ، وعند الفريق الثاني لا يعاقب بترك العبادات .

تمسك الفريق الأول بدليل نقلي ، ودليل عقلي . فالنقلي قول الله تبارك وتعالى « لم نك من المصلين ، حكاية لجواب التكفار ، حين يسألون عن سبب دخولهم النار ، وقوله تعالى « وويل للشركين الذين لا يؤتون الزكاة » ، أخبر سبحانه وتعالى بالويل لهم لعدم إيتاء الزكاة ، فدل على وجوبها عليهم .

والعقلي هو أن سبب الوجوب متقرر (وهو أمر الله عباده بالأداء) وصلاحيته الذمة للوجوب موجودة ، وشرط وجوب الأداء (وهو التمكن منه) غير معدوم في حقهم ، لأن في قدرتهم الإيمان أولاً ، ثم أداء العبادة ثانياً .

وأجيب عن الآية الأولى بأن المراد بالمصلين هم المؤمنون ، كما جاء في الحديث « نهيت عن قتل المصلي » فإن المراد به المؤمن . وعن الآية الثانية بأن المراد بالزكاة ما يزيك النفس من الإيمان والطاعة . وعن الدليل العقلي بأنه يستلزم ثبوت الإيمان بطريق الاقتضاء ، والشئ إنما يثبت اقتضاء ، إذا كان صالحاً للتبعية ، لأن الثابت بالاقتضاء تابع للمقتضى ، لأنه ثبت لتوضيحه : وليس الإيمان كذلك ، لأنه مؤهل لنعيم الآخرة ، فلا يصلح أن يثبت شرطاً لوجوب الشرائع بطريق الاقتضاء .

وتمسك الفريق الثاني بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث رجلاً إلى اليمن قال له : « إنك ستأتى قوماً أهل كتاب ، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فاخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فاخبرهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فإياك وكرائم أموالهم . » واتفق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب ، فهذا الحديث ينص على أن وجوب أداء العبادات - يترتب على الإجابة إلى ما دعوا إليه من أصل الدين . وقال في الميزان : « إن إيجاب الشرائع على الكافر تكليف بما ليس في الوسع ، لأنها إما أن تجب لتؤدي في حالة الكفر ، أو لتؤدي

بعد الإسلام . لا وجه إلى الأول ، لأن الكفر مانع من صحة أداء العبادات ، ولا إلى الثاني ، لأن قضاءها لا يجب بعد الإسلام ، وتكليف ما ليس في الوسع غير جائز سمعا ولا عقلا .

وخلاصة هذا البحث انه قد حصل الاتفاق على تكليف غير المسلم بالإيمان ، وباعتقاد وجوب العبادات وعلى أنه في حق المعاملات والعقوبات كالمسلم . وحصل الخلاف في تكليفه بأداء العبادات . والمختار عدم التكليف لرجحان دليله^(١)

(١) كشف البزدوى جزء رابع صحيفة ٢٤٣ وشرح المنار صحيفة ٢٥

دار الاسلام ودار الحرب

دار الاسلام هي التي تطبق فيها قوانينه ، وتظهر فيها أحكامه . وبناء على ذلك
تصير دار الحرب دار إسلام ، إذا ظهرت فيها أحكام الاسلام ، وطبقت فيها
قوانينه . وهذا متفق عليه . وتصبح دار الاسلام دار حرب عند الصالحين ، إذا
ظهرت ونفذت فيها غير قوانين الاسلام . أما عند أبي حنيفة فلا تصير دار حرب
إلا بشروط ثلاثة : أحدها أن تظهر وتنفذ فيها أحكام غير الاسلام . والثاني أن
تكون متاخمة لدار الحرب . والثالث ألا يوجد فيها مسلم ولا ذمي آمناً بأمان
المسلمين . استدل أبو حنيفة بأن الأحكام التي تترتب على أن الدار دار إسلام أو
دار حرب إنما تبني على أمن المقيمين فيها أو خوفهم : فإذا كان الأمن فيها للمسلمين
على الإطلاق ، فهي دار إسلام ، وإذا لم يأمنوا فيها فهي دار حرب ، والأمن
الثابت للمسلمين في دارهم لا يزول إلا بالأمور الثلاثة (زوال أحكام الاسلام ،
متاخمة الدار لدار الحرب حتى يصعب على المسلمين إنفاذها ، ألا يصير فيها مسلم ولا
ذمي آمناً بأمان المسلمين) .

واستدل صاحبان بأن إضافة الدار إلى الاسلام تفيد ظهوره فيها ، وظهوره
بظهور أحكامه ؛ فإذا زالت منها هذه الأحكام ، لم تبق دار إسلام . واعتقد أن
الرأي المناسب لعصرنا هو رأي الصالحين ؛ لأن وسائل النقل قربت البعيد ، فلا
أثر لمتاخمة الدار لدار الحرب ، ويكفي لاعتبار الدار دار اسلام ظهور أحكام
الاسلام ونفاذها فيها ، ولا اعتبارها دار حرب ظهور أحكام غير الاسلام —
ونفاذها فيها .

هذا وتختلف أحكام الشريعة الاسلامية باختلاف الدارين . ولنضرب أمثلة
على هذا الاختلاف :

أولاً : إذا زنى مسلم أو سرق أو شرب الخمر أو قذف مسلماً في دار الحرب فلا يؤخذ بما جنى ؛ لأن حاكم المسلمين لا يقدر على تنفيذ العقوبات في دار الحرب ، إذ لا ولاية له على من فيها .

ثانياً : لو دخل مسلم دار الحرب بأمان فعاقده حريياً عقداً فاسداً مثل الربا جاز عند أبي حنيفة ومحمد ، ولم يحز عند أبي يوسف . استدلل أبو حنيفة وصاحبه بأن المسلم يحل له أخذ مال الحربى من غير خيانة ولا غدر ؛ وفى عقد الربا المتعاقدان راضيان فلا غدر فيه . قال فى السير الكبير وشرحه : « وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان ، فلا بأس بأن يأخذ منهم أموالهم بطيب أنفسهم بإى وجه كان ، لأنه إنما أخذ المباح على وجه عرى عن الغدر ، فيكون ذلك طيباً له ، واستدل أبو يوسف بأن حرمة الربا ثابتة فى حق المتعاقدين : أما فى حق المسلم فظاهر ، وأما فى حق الحربى فلأنه مخاطب بالحرمان ، قال تعالى « وأخذهم الربا وقد نهوا عنه » . وهذا عندى أفضل ؛ لوجهة دليله ، ولأنه يظهر سماحة الإسلام ، ويرى غير المسلمين سمو تعاليمه ثالثاً : لو دخل مسلم دار الحرب بأمان فأدان حريياً أو غصب ماله ، ثم رجع المسلم إلى دار الإسلام وخرج الحربى إليها مستأمناً ، فلا يقضى القاضى لأحدهما على صاحبه بالدين ولا برد المغصوب ؛ لأن المدائنة فى دار الحرب وقعت هدراً ؛ لانعدام ولايتنا عليهم وانعدام ولايتهم علينا ، ولأن غصب كل واحد منهما صادف مالا غير مضمون ، فلم ينعقد سبباً لوجوب الضمان .^(١)

البصائر

شرع الله الإسلام ديناً عاماً ، وأمر المسلمين أن يرشدوا الناس إليه ؛ ويدعوهم إلى اعتناقه بالحجة والبرهان فى لين ومحاشنة « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » ؛ ليشع حنوء الإسلام فى أرجاء الأرض ويعلم الناس الحق بالبرهان ؛ وتنقطع معاذيرهم ؛ « لكيلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » ؛ « ليهلك من هلك عن بينة ويصلح من أصلح » .

(١) بدائع جزء سابع ١٣٠—١٣٣ ابن عابد بن جزء رابع ص ١٩٦

هالك عن بيته ويحيا من حى عن بيته) . فإذا لم يعترض الدعوة متعنت ، ولم يقف فى سبيلها أحد ، فذلك خير ، وكفى الله المؤمنين القتال ؛ ولكن هيات أن يخلو طريق الدعوة من بغاة ظالمين ، أو يسلم الدعاة من عدوان الحانقين ؛ فإن ذوى السلطان من أعداء الإسلام يخافون أن يعز الإسلام نفوس رعيته ، ويلبهم إلى حقوقهم ؛ فلا يقبلون طلباً ولا هضماً ، بل ينزلون الطغاة من صياصيتهم ، ويقوضون عروشهم . ولذلك يقف هؤلاء الأعداء فى وجه الدعوة إلى الإسلام ، ويجعلون بينها وبين آذان رعيته سداً منيعاً ، فأمر الله أن ينحى هؤلاء بالقوة من طريق الدعوة لتنتشر صحيفه الإسلام أمام أعين الناس وضاءة بنور الحق ، أخاذه بما فيها من أحكام محكمة ، وإرشادات حكيمة ليهتدى بها أولو الألباب ويؤمنوا طائعين ، إذ لا إكراه فى الدين .

فالقتال شرع لحماية الدعوة إلى الإسلام وتأمينها ، وشرع كذلك لدفع عدوان من تسول له نفسه البغى على المسلمين وإيذاءهم ، إذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، أما القتال بغياً وعدواناً ، ورغبة فى اذلال الشعوب واستعبادها — فالاستسلام منه برى .

كيفية القتال

القتال شر ، لأن فيه ازهاق أرواح ، ويتم أطفال ، وترمل نساء ، واتلاف أموال وتعطيل فى الإنتاج والتعمير ، ولكن لا غنى عنه لضعاف قوى العدوان ، وتطهير المجتمع من عوامل الفساد ليرقى ويسعد ^(١) ولهذا فرضه الله ، ثم قيده بقيود تقصره على الغاية التى شرع لها ، وتحصر ضرره فى أضيق نطاق فلم يحزه إلا لحماية الدعوة أو لدفع العدوان ، ورسم له كيفية تخفف من ويلاته على المجتمع واليك بعض الأحكام التى توضح هذه السياسة :

(١) قال تعالى « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض »

أولاً : إعلان الحرب : أوجب الله على المسلمين ألا يأخذوا أعداءهم على غرة ؛ ويقاتلوهم غدراً ، بل يدعونهم إلى الإسلام ، ويبلغونهم : (أنهم إن أسلموا صاروا مع المسلمين في أنحاء الأرض أمة واحدة ، وإن رفضوا الإسلام ، فهم بالخيار بين أن يدفعوا الجزية ويتركوا في بلادهم آمنين ، أو يقاتلهم المسلمون) . فإن لم يردوا على المسلمين بشيء ، ومضت مدة تكفي لأن يعلن رئيسهم هذا البلاغ في أنحاء ملكيته أو رفضوا الإسلام وأعطوا الجزية ، وجب قتالهم . ويستثنى من هذا طائفتان : مشركو العرب ، المرتدون ، فهؤلاء لا يقرون على دينهم : فأما أن يسلموا ، أو يقاتلوا ؛

أما مشركو العرب ؛ فلأن الوحي هبط بين أظهرهم ، ونزل القرآن بلغتهم والمعجزة في حقهم أوضح من أن تنكر ، فاستمسكهم بعبادة الأوثان ونحوها إستهزاء صارخ بالإسلام في عقر داره ، وبقاؤهم في جزيرة العرب يجعلها مسرحاً للفتن ، ويعرض قوة المسلمين للوهن . والامة التي اختارها الله لإرشاد سائر الأمم يجب أن توحد صفوفها ، وتجتث جذور الفتنة من أرضها لتؤدي رسالتها آمنة على نفسها ؛ فالسياسة الرشيدة تحتم ألا يبقى في جزيرة العرب ذيئان قال تعالى : « يقاتلوهم أو يسلمون » أي إلى أن يسلموا . وهذه الآية خاصة بمشركي العرب ، كما قال الشافعي .

وأما المرتدون فلأن ردتهم أسوأ إعلان ضد الإسلام ؛ فسيقول الناس : ما هؤلاء تركوا الإسلام بعد أن اعتنقوه ؟ ما يذوه إلا عن بيته بعد أن وضح لهم فساده ؛ فالردة مصدر فتنة ، والفتنة أشد من القتل ، فيجب أن يقاتلوا حتى يرجعوا إلى الإسلام . ثانياً : التجنيد . يقبل المسلم على الجهاد متحمساً موقناً أنه راجح على أية حال ؛ إن انتصر نال بغيته ، وإن قتل نال ثواب المجاهدين ؛ ولذلك لا يكاد الإمام يعلن الجهاد حتى يهرع إلى الجندية كل قادر من المسلمين طاعة لأمر الله فقد أمر سبحانه أن ينفر للحرب جميع من ينتفع بهم فيه إن دعاه الداعي إلى النفير العام . قال تعالى : « انفروا خفافاً وثقالاً » . أي مشاة أو ركباناً ، شبيهاً أو شباناً ، فقراء أو أغنياء ، عزاباً أو متزوجين . فالنفير في هذه الحالة فرض عين على كل قادر . وإن كان قتال العدو

لا يحتاج إلا إلى بعض المسلمين ، وجب أن ينفر العدد المطلوب فقط ، ولا يجوز أن ينفر السكافة ، لكيلا تعطل المصالح الأخرى . من زراعة وصناعة وتجارة وتعليم ونحو ذلك ،

فالتجنيد ليس إجبارياً ؛ بل قائم على نظام التطوع . وهو النظام الذي لجأت إليه الدول بعد الإسلام بثلاثمائة وألف عام . على أن حاكم المسلمين له أن يجند تجنيداً إجبارياً إذا ضعف وازع الدين في نفوس المسلمين ، فلم يتطوعوا للجهاد محتارين ؛ لأنه امتهول عن مصلحة المسلمين وعن إعلاء كلمة الدين ، فيجب عليه أن يرسم الطريق الموصل إلى هذه الغاية ، ويحمل المسلمين على سلوكه ، طائعين أو مكرهين .

ثالثاً . قتل من لا يحارب ممنوع :

حرم الله على المسلمين المقاتلين أن يقتلوا من لا يحاربهم من أعدائهم ، كالرهبان في صومعته ، والسائح في الأرض الذي لا يخالط الناس ، والمترهب في دار أو كنيسة وقد طبق عليه الباب ، والمرأة ، والصبي ، والشيخ الفاني ، والمقعّد ، والإعرج ، وأمثالهم . ممن لا يريدون قتالاً ، أو لا يقدرّون عليه . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تقتلوا امرأة ولا وليداً ، وروى أنه رأى في بعض غزواته امرأة مقتولة فأنكر قتلها وقال : « هاها ما أراها قاتلت ، فلم قتلتي ؟ » وهذا دليل على أن المسلمين إنما أمروا بقتل من يخالفهم في العقيدة ، إذا امتشق الحسام ضدّهم عدواناً عليهم ، أو صدأ عن سبيل الله ، أما من يجنح للسلم ويخلى سبيل الدعوة ، فليس للمسلمين عليه سلطان ، إلا أن يبصروه بالبرهان بحسن الإسلام ، فإن أبصر قلبه نفسه ، وأن عمى فعليها . وإذا قاتل الصبي أو غيره ممن ذكرنا ، أو انتفع العدو برأيه ومشورته ، حل قتله دفعاً لشربه ؛ فقد يكون أشدّ خطراً ممن يحمل السلاح فعلاً وكل من لا يجوز قتله أثناء المعركة لا يجوز قتله بعد أن تضع الحرب أوزارها فمن لم يقاوم لا يحل قتله إذا أخذ أسيراً . ومن حمل السلاح وقاتل ، أو ساعد المقاتلين أية مساعدة . جاز قتله إذا أسر . ويستثنى من ذلك الصبي والمعتوه ؛ فإنه

لا يحل قتلها بغد اسرهما وان اشتركا في القتال ؛ لأنه ابيح قتل الأسير عقابا له على ما جنى ، والصبي والمعتوه ؛ ليسا اهلا للعقوبة .

وإذا قتل المسلم من لا يحل قتله من الأعداء أثناء القتال ، يجب عليه الاستغفار من ذنبه ، ولا يجب عليه دية ولا كفارة لأن دم العدو لا يتقوم إلا بالأمان ولا أمان لحربي . ولا يجوز للمسلم أن يبدأ إياه الحربي بالقتل ، لأن ذلك ينافي المصاحبة بالمعروف في الدنيا . وقد أمر بها في قوله تعالى : « وصاحبهما في الدنيا معروفا ، فان بدأ أبوه دفعه عن نفسه من غير أن يعتمد قتله . فان أدى دفعه إلى قتله فيجوز للضرورة .

فهل تجب شرعة كالإسلام ؛ فرضت العدل والإحسان والرحمة في الحرب ، وجعلت القتال وسيلة للإصلاح ؛ لا أداة للدمار والخراب^(١) .

الأمان

الجهاد من الفرائض التي بها ينال المسلم أعظم أجر من الله . لأنه يبذل فيه نفسه وهي أعز شيء لديه . ليعز الدين الذي جاء به خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم . وليطهر العالم من ظلمة الشرك التي تجلب أعظم المفساد . وتقوض أساس العمران . فيجب أن يحرس عليه المسلم كل الحرص . ولكن قد يعتري المسلمين ضعف فلا يقدرّون على الاستمرار في القيام بهذا الفرض . وهذا في الوقت الذي يقوى فيه عدوهم . وتشتد شرورهم . ويظهر سلطانهم . فشرع الله لهم الأمان رافة بهم . وهو الصليح على ترك القتال . وقد يكون الأمان عند قوتنا إذا طلبه العدو منا . لأن الله تعالى قال (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) .

وينقسم الأمان الواقع بين المسلمين وغيرهم إلى قسمين : مؤقت ومؤبد . فالمؤقت نوعان : الأول أن يحاصر الغزاة مدينة أو حصناً من حصون الأعداء . فيستأمنهم هؤلاء الأعداء فيؤمنوهم ، وركنه لفظ الأمان . نحو قول القائل (أمنتكم) أو (أتم آمنون) أو ما يدل على الأمان .

ويشترط أن يكون صدور الأمان من عاقل . فلا يجوز أمان المجنون ، والصبي الذي لا يعقل ، ويشترط البلوغ ، وسلامة العقل من الآفة عند عامة العقلاء . خلافاً لمحمد . حتى أجاز أمان الصبي المراهق الذي يعقل الاسلام . والبالغ المختلط العقل . وحكم الأمان ثبوت الأمان للمستأمنين . لأن لفظ الأمان يدل عليه . وهو قوله (أمنت) فثبت لهم الأمان عن القتل والسبي والاستغنام . فيحرم على المسلمين قتل رجالهم وسبي نساءهم وذرائعهم أو استغنام أموالهم .

وصفة الأمان : أنه عقد غير لازم ولكنه لا ينقض إلا عند المصلحة في النقص فإن كان الأمان مطلقاً فانتقاضه إما بنقض الإمام بعد أن يخبرهم بالنقض ثم يقاتلهم خوفاً من الغدر ، وإما بأن يجيء أهل الحصن بالأمان إلى الإمام فينقض وإذا جاؤا إلى الإمام بالأمان ينبغي أن يدعوهم إلى الاسلام . فإن أبوا فإلى الذمة .

فان أبوا ردهم إلى مأمئهم ثم قاتلهم احترازاً عن الغدر . فان أبوا الاسلام والجزية وأبوا أن يلحقوا بمأمئهم فإن الامام يؤجلهم على ما يرى . فان رجعوا إلى مأمئهم في الأجل المضروب . وإلا صاروا ذمة لا يمكنون بعد ذلك من أن يرجعوا إلى مأمئهم .

والثاني : - المواعدة : وهى المعاهدة على الصلح وترك القتال . وركنها لفظ المواعدة وما يؤدى معناها . ولا يشترط فيها إذن الامام . فلو وادعهم فريق من المسلمين بدون إذن من الامام جازت المواعدة . لأن المقول عليه وجود المصلحة للمسلمين فى هذه المواعدة . وحكم هذا الأمان كالأول ، وصفته عدم اللزوم فللإمام أن ينقضه عند المصلحة . ولا بد من مضى مدة يبلغ فيها خبر النقص إلى جميعهم . ويكتفى فى ذلك بمضى المدة التى يتمكن فيها ملاسكهم بعد علمه بالنبذ من تبليغ الخبر إلى أطراف مملكته ، لأن ذلك أنفى للغدر ، لقوله عليه السلام (فى العهد وفاء لا غدر) .

وجواز هذه المواعدة مأخوذ من قوله تعالى (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) ، ومن مواعدة النبي عليه السلام مع أهل مكة عام الحديبية على أن توضع الحرب عشر سنين ، ولأن المواعدة من مصلحة المسلمين ، لأن السلم يخدم الإسلام أكثر من القتال ، كما حصل فى صلح الحديبية ، حيث نال المسلمون بهذه المواعدة من النصر أكثر مما نالوه بالقتل والحرب ، حتى دخل المشركون فى دين الله أفواجا وعرفوا من فضل الاسلام ما حجبته الاشتغال بالقتال عنهم . ولقد قال بعض العلماء إن الفتح المبين المراد من قوله تعالى (إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً) هو صلح الحديبية لافتح مكة (١)

(١) البدائع ٧ من ١٠٦ ، ١٠٧ والكشاف للزحزحى ٢ من ٣٨٢ مع زيادات أقتبأها للقيام .

الأمان المؤبد أو عقد الذمة

هو عقد يتولاه الإمام أو نائبه من جانب والذي من الجانب الآخر على أن يترك كل من الجانبين القتال مؤبداً .

وركضه لفظ العهد ونحوه أو الدلالة على قبول الجزية . كأن يدخل حربى دار الإسلام بأمان ويقيم بها أكثر من سنة . ويشترط فيه ثلاثة شروط :

أولها : ألا يكون المعاهد من مشركى العرب ، فإنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف لقوله تعالى « اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، الآية . فإن المراد مشركو العرب ، لأن مشركى العجم ملحقون بأهل الكتاب .

وثانيها : ألا يكون المعاهد مرتدأ ، فإنه لا يقبل من المرتد إلا الإسلام أو السيف لقوله تعالى « تقاتلونهم أو يسلمون » على القول بأن الآية نزلت فى أهل الردة من بنى حنيفة .

وثالثها : أن يكون مؤبداً فإن وقت له وقت لم يصح عقد الذمة ، لأن عقد الذمة فى إفادة العصمة ، كالخلف عن عقد الإسلام ، وعقد الإسلام لا يصح إلا مؤبداً ، فكذا عقد الذمة .

* * *

والآثار التى تترتب على عقد الذمة هى عصمة النفس ، لقوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله » إلى قوله « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » وعصمة المال لأنها تابعة لعصمة النفس . وعن سيدنا على رضى الله عنه أنه قال « إنما قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا » (١)

(١) البدائع ج ٧ ص ١١٠ و ١١١

سفة عقد الذمة :

عقد الذمة لازم في حقنا حتى لا يملك المسلمون نقضه بحال من الأحوال .
وأما في حتمهم فغير لازم ، بل يحتمل الانتقاض لكنه لا ينقض إلا بأحد
أمر ثلاثة :

(الأول) أن ينقض الذي بإسلامه (الشافى) إذا لحق بدار الحرب .
(الثالث) إذا غلب العدو على موضع فحاربناه لذلك لأن الأعداء إذا فعلوا ذلك
فقد صاروا أهل حرب . وعد عملهم هذا نقضاً للعهد^(١)

الخزاج

هو من الأشياء الواجبة على الحربى إذا صار ذميا ، وهو اسم لما يخرج من غلة الأرض أو الغلام ، ثم سمي ما يأخذه السلطان خراجا . فيقال أدى فلان خراج أرضه . وأدى أهل الذمة خراجهم . ومعهم ، يعنى الجزية (١) .

فيعلم من هذا البيان أن الخزاج نوعان : نوع يجب على الأرض ونوع يجب على رأس الذمى ، ولكن حقيقة الخزاج إذا أطلق لفظة يتبادر منه خراج الأرض . ولا يطلق على الجزية إلا مقيداً . فيقال : خراج الرأس ، وعلامة المجاز لزوم التقييد .

والفرق بين الجزية والخزاج أن الخزاج يجب على أرض الذمى ولو أسلم . والجزية تسقط عن الذمى بالإسلام وأرض الخزاج هى كل دار من دور الأعاجم قد ظهر عليها الإمام وتركها فى أيدي أهلها . وكل أرض من أرض الأعاجم صالح عليها الإمام أهلها وصاروا أهل ذمة (٢) .

وأرض العرب ومن أسلم أهلها عليها أو فتحت عنوة ، وقسمت بين الغانمين عشيرة . لأن أرض العرب لم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم منها خراجا ، وسأز الخلفاء رضى الله عنهم على ذلك ، ولأن الخزاج شرطه ، أن يقر أهله على ملتهم بعد بقائهم على أرضهم . كما حصل فى سواد العراق .

ومشركو العرب لا يقبل منهم إلا الاسلام أو السيف ، لقول عائشة رضى الله عنها : آخر ما عهد إينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال : لا يترك بجزيرة العرب دينان ، رواه أحمد

(١) العناية ج ٤ ص ٣٥٧

(٢) الخزاج لأبى يوسف ص ٨٢

ولأن الأرض التي أسلم أهلها عليها أو فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين يكون وضع العشر فيها على المسلم أرفق به ، لأن في العشر معنى العبادة ، حتى يصرف مصارف الصدقات ، ولهذا يشترط فيه النية والمسلم من أهلها^(١)

والخراج على نوعين : خراج مقاسمة ، وهو أن يكون الواجب جزءاً شائعاً من الخارج كالربع والخمس .

وخراج وظيفة : وهو أن يكون الواجب شيئاً في الذمة ، يتعلق بالتمكن من الزراعة . مثل ما وضعه عمر رضي الله عنه على سواد العراق في كل جريب من الأرض يبلغه الماء قفيز هاشمي ، وهو الصاع ودرهم ، وعلى جريب السكر عشرة دراهم . وعلى الرطبة خمسة دراهم ، والجريب كما في المصباح عشرة آلاف ذراع ، ونقل عن قدامة أنه ثلاثة آلاف وستمائة ذراع^(٢)

ولو عطل صاحب الخراج أرضه ، أو أسلم أو باعها إلى مسلم يبقى خراجها لأنه بالتعطيل لا يعذر ، إذ كان متمكناً من زراعتها وقد أفسدها بفعله ، فلا يسقط الخراج عنه ، ولأن الخراج فيه معنى المؤنة ، ومعنى العقوبة ، فيعتبر مؤنة في حالة البقاء ، فيبقى بعد إسلامه ، لأن الخراج من أثر الكفر ، فجاز بقاؤه على المسلم كالرق ، ولأن عمر رضي الله عنه وضع على السواد الخراج ، ثم أسلم أهله فبقى الخراج على ما كان ، ولأن المسلم أهل لوجوب المؤنة عليه ، وخراج الأرض التي اشتراها يصير مؤنة في البقاء فيجب عليه .

ولقد وقع الخلاف بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه رضي الله عنهم في أن الخراج والعشر هل يتبدلان ؟

فقال أبو حنيفة « الخراج لا يتبدل والعشر يتبدل » وعند أبي يوسف يتبدلان وعند محمد لا يتبدلان .

(١) الزيلعي ج ٣ ص ٢٧١

(٢) زيلعي وشلي ج ٣ ص ٢٧٢

وعلى هذا وقع الخلاف فيما لو اشترى ذبي غير تغلي من مسلم أرضاً عشرية أصبحت خراجية عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف يجب العشر مضاعفاً ويصرف مصارف الخراج ، كما لو اشتراها تغلي لأن ذلك أهون من التبديل ، لأن الكافر أهل للتضعيف في الجملة ، وقال محمد يجب عشر واحد كما كانت لأن وظيفة الأرض لا تتبدل عنده^(١)

(١) زيلعي وشلي ج ٣ ص ٢٧٤ و ٢٧٥

الجزية

هي المقدار الذي يدفعه صاحب الذمة إلى المسلمين ليكون عوناً للمسلمين على صيانة أهل الذمة والمحافظة على أمنهم في ديارهم . وهم في عقائدهم ومعابدهم وعاداتهم أحرار . وحكمة ضرب الجزية كما بينها السرخسي قال رحمه الله وقد طعن بعض الملحدين قال : كيف يجوز تقرير الكافر على الشرك الذي هو أعظم الجرائم بما لا يؤخذ منه ولو جاز ذلك جاز تقرير الزاني على الزنا بما لا يؤخذ منه . والكلام في هذا راجع إلى الكلام في إثبات الصانع . وأنه حكيم . وإثبات النبوة . ثم نقول المقصود ليس هو المال بل للدعاء إلى الدين بأحسن الوجوه لأنه بعقد الذمة يترك القتال أصلاً . ولا يقاتل من لا يقاتل . ثم يسكن بين المسلمين . ويرى محاسن الدين . ويعظه واعظاً فربما يسلم ^(١)

وسبب وجوب الجزية عقد الذمة ، وتوضع على اليهودي والنصراني والمجوسي والوثني إذا كان من العجم . ولا توضع على عبدة الأوثان من العرب . ولا على المرتد لتغلظ كفرهما . ولا تجب على صبي وامرأة وعبد ومكاتب وذمي ، وأعمى وفقير غير معتمل وراهب لا يخالط ومجنون ، لأن الله سبحانه وتعالى أوجب الجزية على من هو من أهل القتال بقوله تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، والمقاتلة مفاعلة من القتال . فتستدعي أهلية القتال من الجانبين فلا تجب على من ليس من أهل القتال . وهؤلاء ليسوا من أهل القتال فلا تجب عليهم . ووقت وجوبها أول السنة لأنها تجب لحقن الدم في المستقبل . فلا تؤخر إلى آخر السنة . والجزية نوعان .

نوع يوضع بالصلح والتراضي . فيقدر الواجب فيه على حسب الاتفاق . كما

صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل نجران على ألف ومائتي حلة . على رواية البدائع . وعلى ألفي حلة على رواية الزيلعي .

والثاني ما يضعه الإمام بغير رضاهم بأن ظهر على الكفار وأقرهم على أملاكهم وجعلهم ذمة . فيضع على الغني ظاهر الغني في كل سنة ثمانية وأربعين درهما . وعلى المتوسط أربعة وعشرين وعلى الفقير اثني عشر . ويقسم مقدار كل منهم على أشهر السنة كلها بالتساوي .

ولما كان مقدار الغني يختلف باختلاف البلدان فوض الحكم بالغني إلى رأي الإمام فإنه يرى الصالح فيعمله :

ما يسقط الجزية :

والجزية قد يعتريها السقوط عن وجبت عليه فتسقط بالإسلام والموت عندنا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس على المسلم جزية وعن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه رفع الجزية بالإسلام وقال والله إن في الإسلام لمعاضاً إن فعل ولأنها وجبت عقوبة على الكفر . أو بدلاً عن النصرة . ولا تبقى العقوبة على الكفر بعد الإسلام . ولا يقيمها بعد الموت . وقد قدر بالإسلام على النصرة ببذنه فلا يجب عوضها وبالموت محذور عن الإسلام فلا يجب الخلف . إذ شرطه تصور الأصل .

قال الشافعي لا تسقط الجزية بالإسلام والموت بعد مضي السنة لأنها استقرت في ذمته بدلاً عن العصمة وعن السكنى . وقد وصل إليه المعوض فلا يسقط عنه العوض .

وجوابنا عن ذلك . أن الجزية لا تصلح عوضاً عن العصمة . وذلك لأن العصمة استقرت للذي بمجرد كونه آدمياً . ولا تصلح بدلاً عن السكنى . وذلك لأن الذي يسكن ملك نفسه .

وتسقط الجزية أيضاً بمضي السنة كاملة . ودخول سنة أخرى عند أبي حنيفة

رضى الله عنه : وذلك لأن الجزية إنما وجبت على الذى لرجاء الإسلام منه : وإذا لم يوجد منه الإسلام حتى دخلت سنة أخرى انقطع الرجاء فيما مضى . وبقى رجاء إسلامه فى المستقبل . فيؤخذ للسنة المستقبلية منه الجزية . وقال صاحبان رضى الله عنهما لا تسقط جزية السنة الماضية . وذلك لأن الجزية نوع من الخراج . والخراج لا يسقط بمضى السنة التى جاءت بعدها سنة أخرى . فكذلك الجزية لا تسقط عن الذى بمضى سنة . ودخول أخرى بعدها (١) .

مصرف الخراج والجزية ونحوهما

والمصرف المعين للخراج ، والجزية ، وما أخذ من أموال بنى تغلب ، وما أهداه أهل الحرب إلى الإمام ، ومال أهل نجران ، وما صولح عليه أهل الحرب على ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم ، وما يأخذه العاشر من أهل الحرب وأهل الذمة إذا مروا عليه «هو المصالح العامة» كسد الثغور ، وبناء القناطر والجسور ، وتعطى منه أرزاق القضاة ، والعمال ، والعلماء ، ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذرائعهم لأنه مأخوذ بقوة المسلمين . فيصرف إلى هذه المصالح التى تعم المسلمين . ومن فى ذمتهم . ولأن المقاتلة عملة المسلمين فى هذه الناحية بخاصة . فكان الصرف إليهم تقوية للمسلمين . وثيقة الذرائع على الآباء . فيعطون كفايتهم كي لا يشتغلون بها عن مصالح المسلمين . ولا خمس فى هذا المال . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس الجزية ؛ ولأنه مال أخذ بقوة المسلمين بلا قتال . بخلاف الغنيمة . لأنها مأخوذة بالقهر والقتال . فشرع الخمس فيها لا يدل على شرعه فى الآخر . (٢)

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ١١١ ، ١١٢ ، زيلعى ج ٣ ص ٢٧٦ إلى ٢٧٩ .
(٢) الزيلعى ج ٦ ص ٢٨٣ .

الردة

الردة . هي الرجوع عن دين الاسلام ، وركنها إجراء كلمة الكفر — والعياذ بالله — على اللسان بعد الإيمان .

وشرائط تحققها العقل والطوع ثم المرتد إما أن يكون رجلاً أو امرأة ، فإن كان المرتد رجلاً يعرض عليه الإسلام وتكشف له الشبهة ، ويؤجل ثلاثة أيام استحباباً لأن الظاهر أنه دخلت عليه شبهة ، فارتد لأجلها فعلياً إزاحة تلك الشبهة أو هو يحتاج إلى التفكير ليتبين له الحق ولا يكون ذلك إلا بمهلة فإن استثيب فتاب خلى سبيله . وتوبته أن يأتي بكلمة الشهادة ، ويتبرأ من الأديان كلها سوى الاسلام أو يتبرأ مما كان انتقل إليه ، فإن أبى المرتد أن يسلم قتله الإمام .

وإن كان المرتد امرأة فلا تقتل بل تحبس وتجبر على الإسلام وتضرب في كل ثلاثة أيام مبالغة في الحمل على الإسلام حتى تتوب أو تموت لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء الكافرات بقوله (لا تقتلوا امرأة) ولم يفصل بين المرتدة والكافرة الأصلية . ولأنها مادامت لا تقتل بالكفر الأصلي ، فلا تقتل بالكفر الطارئ بطريق الأولى .

وقد روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنهما عن عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (لا تقتل النساء إذا هن أرتدن عن الإسلام . ولكن يحسنن ويدعين إلى الإسلام ويجبرن عليه) .

* * *

وأنما حكم بقتل الرجل المرتد لقوله تعالى (اقتلوا المشركين) والآية مطلقة عن التقييد بالأمهال ، ولقوله عليه السلام (من بدل دينه فاقتلوه) ولو قتل المرتد قاتل قبل عرض الاسلام عليه أو قطع عضواً منه كره له ذلك ، ولا شيء على القاتل والقاطع ، لأن الارتداد مبيح . وكل جنائية على المرتد هدر . ومعنى الكراهة هنا ترك

المستحب — كما قال صاحب الهداية — ولو قتل المرتدة قاتل فلا شيء عليه أيضا لوجود الشبهة الموجبة لعدم القصاص .

ويحكم بزوال ملك المرتد عن ماله زوالا موقوفاً عند أبي حنيفة رحمه الله . فإن أسلم عاد ملكه ، وإن مات أو قتل على ردة ، ورث كسب إسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين إسلامه . وكسب ردة فيء بعد قضاء دين ردة . وإن حكم بلحاظه بدار الحرب قسم الإمام ماله بين ورثته . واستدل أبو حنيفة بأن الملك عبارة عن القدرة والاستيلاء . وإنما يكون ذلك باعتبار العصمة . وقد زالت عصمته بالردة . لأنه يصير بها حريياً حتى يقتل . وعصمة المال تابعة لعصمة النفس . فتزول بزوالها وقال صاحبان لا يزول ملكه ، لأن تأثير الردة يظهر في إباحة دمه لا في زوال ملكه ، كالمحكوم عليه بالرجم والقود ، ولا يزول ملك المرتدة عن مالها لبقاء عصمتها وزوال الملك فرع عدم بقاء العصمة وعصمتها باقية ، وتصرفات المرتدة تنحصر في أربعة أنواع . الأول : نافذ باتفاق وهو الاستيلاء والطلاق وقبول الهبة . وتسليم الشفعة والحجر على عبده المأذون . لأنها تستدعي الولاية . ولا تعتمد حقيقة الملك حتى صحت هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته .

الثاني : — باطل بالاتفاق في الحال كالنكاح والذبيحة لأن الحل بهما يعتمد الملة . ولا ملة للمرتدة . فقد ترك ما كان عليه من الإسلام . وهو غير مقرر على ما اعتقده . والثالث : — موقوف بالاتفاق وهو المفاوضة . لأن المفاوضة تعتمد المساواة في الدين . ولا مساواة بين المسلم والمترد . فلو شارك المرتد غيره شركة مفاوضة . توقفت صفة المفاوضة بالاتفاق . حتى يتبين حال المرتد . فإن أسلم صححت وإلا بطلت .

والرابع : — مختلف في حكمه هو وسائر تصرفاته . فعند أبي حنيفة يتوقف فيها بين أن تنفذ بعد إسلامه أو تبطل إذا مات أو قتل على الردة . أو لحق بدار الحرب . وذلك كالبيع والعق والهبة . وعندهما تنفذ هذه التصرفات ، إلا أن أبا يوسف رحمه الله يقول : (تنفذ كما تنفذ من الصحيح حتى يعتبر تبرعاته من جميع المال) .

أولئك محمد رحمة الله تنفذ كما تنفذ من المريض ، واستدل أبو حنيفة بأنه حربى مقهور
 فى أيدينا حتى يقتل . وكونه حربياً مقهوراً سبب لزوال ملكه ومالكه وبطلان
 تصرفاته . ولما كان الاسلام مرجواً منه لبقاء الاجبار على الاسلام قلنا تتوقف
 تصرفاته . واستدلاً بأن صحة التصرف تعتمد الاهلية . وهى تثبت بالخطاب وهو
 بالعقل . ونفاذ التصرف يعتمد الملك وهو ثابت . ثم استدلى أبو يوسف على أن
 تصرفاته كتصرفات الصحيح فتنفذ من جميع المال بأن الظاهر عوده إلى الاسلام
 إذا التجهة تزاح فلا يقتل ، فصار كالمرتدة فلا يجعل كالشرف على الهلاك ، واستدل
 محمد بن علي القول بأن تصرفاته كتصرفات المريض . بأن الظاهر عدم رجوعه إلى
 الاسلام فيقتل لأن من انتقل إلى نحلة قلنا يتركها .
 وتصرفات المرتدة يحكم عليها بالبطلان إن كانت تعتمد الملة كالنكاح والذبيحة
 ويحكم بصحتها إن لم تعتمد الملة كالبيع والشراء (١٢)

الباب الثالث

الحكم بين أهل الذمة

إن الشريعة الإسلامية أحكامها عامة شاملة لكل المسلمين . فقضاتها لهم الولاية التي بتمتضاها يصدر عن الأحكام على المسلمين . ثم قد يسكن في دار الإسلام بعض غير المسلمين كالذميين والمستأمنين . فيرفعون إلى القاضي المسلم دعواهم طالبين منه الحكم فيما بينهم . فذكر الفقهاء ما يجب على القاضي في تلك الحالة . وقد انحصر نزاعهم في ثلاثة أقوال .

أحدها وجوب القضاء عليهم إذا ترفعوا إلينا بما يأمر به الشرع الإسلامي . وهذا قول أبي حنيفة . والدليل عليه قوله تعالى : « فإن جاؤك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم » فأفادت هذه الآية اشتراط المجيء . ثم خير عند المجيء بين الحكم والأعراض ثم نسخ التخيير بقوله تعالى : « وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » . وروى عن الحسن د خلوا بين أهل الكتاب وبين حاكمهم : وإذا ترفعوا إليكم فأقيموا عليهم ما في كتابكم » . روى سفيان بن حسين عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال : « آيتان نستختا من سورة المائدة ، آية القلائد وقوله تعالى : « فاحكم بينهم أو اعرض عنهم » فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مخيراً إن شاء حكم أو أعرض عنهم ، فردهم إلى أحكامهم حتى نزلت (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك » ، فزال التخيير ووجب الحكم عليهم بشريعتنا : .

وثانيها : — التخيير بين الحكم والأعراض عند مجيئهم : وهو قول مالك ، والحسين ، والشعبي ، ذهاباً منهم إلى عدم النسخ في آية التخيير . وقد روى القولان السابقان عن الشافعي .

وثالثها : — وجوب الحكم عليهم وإن لم يترافعوا إلينا . واحتجوا على ذلك بأن الأجماع قد وقع على أن الذمى إذا سرق تقطع يده . فتكون الأحكام جارية عليهم وإن لم يترافعوا . ورد هذا بأنه قياس مع الفارق . فإن السارق إنما حكم بقطع يده زجراً له عن الوقوع فى السرقة . والتعبدى على أموال غيره . فكان الحكم بالقطع من باب العقوبة . والعقوبة يحكم بها على المسلم والذمى على السواء . ولأن ضرر السرقة يرجع بالخلل على النظام العام . وأما غير ذلك فلا يقع الخلل فى النظام العام بسببه . فلا داعى إلى إلزامهم بالحكم الشرعى فيه . إلا إذا ترافعوا إلينا . لأنهم فى تلك الحالة رضوا بأحكامنا . فيلزمون بها .

هذا ملخص ما فى الجصاص وبداية المجتهد فى هذا الموضوع . ولقد أردت أن أوفى هذا البحث بذكر مذاهب الفقهاء فيه على وجه التفصيل . وبيان الأدلة الموجودة لكل قول . فعثرت على تحقيق لبعض الأفاضل فى تلك المسألة . فقال : « وقع الاشتباه فيما إذا وقع نزاع بين ذميين فى حق من الحقوق . ورفع أحدهما أمره إلى قاض من قضاة المسلمين وطلب إحضار خصمه . فهل يجب إحضار خصمه ويلزم الحكم بالحكم بينهما بشرع الاسلام فى معين الحكم وبعض فتاوى أهل الضر ما يقتضى أنه لا بد من مرافعة الخصمين لدى القاضى ورضاهما بحكمه عملاً بقوله تعالى « فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم » ولما كان ما ذكر فى معين الحكم ليس مذهب الحنفية . أردت أن أذكر ما هو منصوص فى ذلك . فأقول تحقيق المقام إن آية « فإن جاؤوك » الخ ظاهرها التخيير . وهى معارضة لقوله تعالى « وأن أحكم بينهم بما أنزل الله » فذهب قوم إلى أن التخيير منسوخ بالآية الأخرى . وإليه ذهب كثير من السلف . وقيل إن آية « فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم » نزلت فى غير أهل الذمة . وآية « وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » نزلت فى أهل الذمة . وعلى هذا فلا نسخ . قال البيضاوى فى تفسيره . « لو تحاكم كتابيان إلى القاضى لم يجب عليه الحكم . وهو قول الشافعى . والأصح الوجوب إذا كان المترافعان أو أحدهما ذمياً . لأننا التزمنا الذنب ورفع الظلم عنه والآية ليست

في أهل الذمة . وعند أبي حنيفة يجب مطلقاً لأن الآية منسوخة بقوله تعالى ، وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ، وذلك لأن الجزم بالحكم بينهم رفع للتخير بين الحكم وبين الأعراض . وروى النسخ بذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما .

وأما مذهب الشافعى فقد قال فى « العزيز » شارح الوجيز للغزالي . إذا ترفع الينا ذميان فى نكاح أو غيره . فإن كانا متفقى الملة فقيه قولان . أحدهما أنه يجب الحكم بينهما ولا تخير لقوله تعالى « وإن أحكم بينهم بما أنزل الله » ولأنه يجب على الإمام أن يمنع الظلم عنهم . فيجب أن يحكم بينهم كما يحكم بين المسلمين . وروى هذا عن أبي حنيفة . واختاره المزني وثانيتها وإليه ذهب الإمام مالك رضى الله عنه أنه يجب الحكم بينهما . لقوله تعالى « فأن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم » وعلى هذا لا يتركهما على النزاع بل يحكم بينهما أو يردهما إلى حاكم ملتهما . ورجح الشيخان « أبو حامد » و « ابن الصباغ » القول الثانى . ولكن أكثرهم على ترجيح القول الأول .

وحاصل الأقوال فى هذه المسألة أن مذهب السادة المالكية اشتراط مرافعة الخصمين ورضاهما بأحكامنا مطلقاً ذميين كانا أو معاهدين . أو أحدهما ذمياً والآخر معاهد . بناء على أن حاكم المسلمين مخير بين الحكم والأعراض أن ترفعا إليه فى الأنكحة وغيرها من حقوق الله . وحقوق العباد . وإذا أعدى (١) كان المعدى بالخيار فى الحضور ، ولا يحضر جبراً . وإن كان أجدهما مسلماً والآخر ذمياً أو معاهداً وجب الحكم بأحكام الإسلام . فإذا أعدى يجب احضار المعدى ويجبر على الحضور . ومذهب الشافعية ان كانا ذميين متفقى الملة فقولان . أحدهما وجوب الحكم بينهما بحكم الاسلام مطلقاً فى الأنكحة وغيرها . من حقوق الله وحقوق العباد ، وإن كانا مختلفى الملة فقولان أيضاً : أحدهما القطع بوجوب الحكم بحكم الاسلام .

(١) أى طلب حضور خصومه .

ومثلها ذمى مع معاهد . ومسلم مع ذمى أو معاهد . وعلى هذا إذا أعدى أحد الخصمين وجب احضار المعدى ويجبر على الحضور . وإن كانا معاهدين أو حربيين أو كانا أحدهما معاهداً والآخر حربياً . فلا يحكم بينهما إلا إذا رضى الخصمان بحكنا . فإذا أعدى أحدهما فلا يجب احضار المعدى ولا يجبر على الحضور . وإذا حكنا فأنما نحكم بحكم الاسلام . كل ذلك فى الأنسكة وغيرها بلا فرق .

وأما مذهب الحنفية فإنه يستوى غير المسلمين قاطبة والمسلمون فى الأحكام فيما عدا الأنسكة ونفى المهر وتمليك الخمر والخنزير وتملكهما .

ويجب اجراء أحكام الاسلام على غير المسلمين كما وجب على المسلمين ، إلا أهل دار الحرب لانقطاع ولايتنا عليهم ، وعدم امكان تنفيذ أحكامنا فى دار الحرب (١) .

(١) الجصاص - ٢ ص ٤٣٤ - ٤٣٨ ، بداية المجتهد - ٢ ص ٣٩٤ ، وأرشاد الأمة إلى أحكام الحكم بين أهل الزمة .

نكاح غير المسلم

المراد بغير المسلم في هذا الباب ما يشمل المشرك وغيره من أهل الكتاب والدينية . وقد قسم نكاح غير المسلم صاحب تنوير الأبصار وأرجع مسأله إلى ثلاثة أصول :

الأول : أن كل نكاح صح بين المسلمين فهو صحيح بين غيرهم لأنهم يعتقدون جوازه . ونحن نعتقد ذلك في حقهم أيضاً . وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «بعثت إلى الأحمر والأسود» ومن المعلوم في الأصول أن خطاب الواحد خطاب الجماعة فالذي توافقنا في اعتقاد جوازه يكون ثابتاً في حقهم . وقال مالك رضي الله عنه «إن نكاح من لا يكون مسلمه غير صحيح في حقه ولو صح بين المسلمين» وقوله مردود لأن الله تعالى قال في حق أبي لهب (وامرأته حمالة الحطب) ولا شك أن الإضافة هنا قاضية لغة وعرفاً بثبوت النكاح بينهما .

الثاني : — أن كل نكاح فسد بين المسلمين لفقد شرطه يجوز في حق غيرهم إذا اعتقدوه . ومن صور فقد الشرط ما إذا تزوج غير المسلم بغير شهود . فإنه لا يجوز عندنا — ويجوز عند غير المسلمين . ففي هذه الصورة يقول أبو حنيفة وصاحباؤه رضي الله عنهم بصحتها ولو بعد الاسلام . وقال زفر رحمه الله لا يتعرض لهم في ذلك إلا أن يسلّموا أو يترافعوا إلينا . فحينئذ يفرق القاضي بينهم . لقوله تعالى «وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم» . ولأنهم بعقد الذمة صاروا منادراً والتزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى الاسلام فيثبت في حقهم ما هو ثابت في حقنا . وللامام وصاحبيه أن الأشهاد على النكاح من حق الشرع وهم لا يخاطبون بحقوق الشرع بما هو أهم من هذا . كحرمة الخمر والخنزير . ولأن النكاح بغير

شهود بجوزة بعض المسلمين . كابن أبي ليلى وعثمان البتي . ونحن نعلم أنهم لم يلتزموا أحكام الإسلام بجميع الاختلافات .

ثم من المعلوم أن يترك أهل الكتاب وما يعتقدون . إلا ما استثنى عليهم . كالرياء والزنى .

والجواب عن الآية المذكورة في دليل زفر أن حكم خطاب الشرع في حقهم كأنه غير نازل لأعتقادهم خلاف ذلك . ألا ترى أن الخمر والتحزير يكونان مالا مثقوماً في حقهم . فينفذ تصرفهم فيه بهذا الطريق . فسكناً مانجناً فيه . وإذا انعقد النكاح بغير شهود . انعقد صحيحاً فيما بينهم . ويكون الحال بعد الإسلام والمرافعة كما كان قبلهما . والشهود شرط ابتداء النكاح لا شرط البقاء .

ومن صور فقد الشرط ما إذا تزوج غير المسلم امرأة معتدة من غير مسلم . فإنه يجوز النكاح عند أبي حنيفة . ولا يفرق بينهما بعد الإسلام أو المرافعة . وقال صاحبان وزفر لا يجوز النكاح ويفرق بينهما . وذلك لأن النكاح في حال العدة مجمع على بطلانه فيما بين المسلمين . فكان باطلاً في حقهم أيضاً . إلا أنا لا نتعرض لهم لمكان عقد الذمة . فإذا ترافعوا أو أسلموا وجب الحكم عليهم بما هو حكم الإسلام .

وقد اختلفت المشايخ في تعليل مذهب أبي حنيفة . فقال بعضهم إن العدة لا تجب من الذمى . لأن وجوبها لحق الشرع . أو لحق الزوج . ولا يمكن إيجابها لحق الشرع هنا لأنهم لا يخاطبون بذلك . ولا لحق الزوج لأنه لا يعتقد ذلك . فإذا لم تجب العدة كان النكاح صحيحاً . وبعضهم يقول إن العدة واجبة لسكنها ضعيفة لا تمنع النكاح بناء على اعتقادهم وبعد المرافعة أو الإسلام الحال حال بقاء النكاح والعدة لا تمنع بقاء النكاح . كالمكوحه اذا وطئت بشبهة ،

الأصل الثالث :- أن كل نكاح حرم لحرمة المحل كنكاح المحارم مثل الأم

والبنت والأخت يقع جائزاً عندهم ولهذا تجب النفقة . ويحد القاذف فيه حد القذف كما يحد في النكاح الصحيح : وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله : وقال صاحبان : هو باطل في حقهم . ولكننا لا نتعرض لهم في ذلك لمكان عقد الزمة . فإذا أسلم الزوجان أو ترافعا إلينا حكمنا عليهما بحكم الإسلام . وأجمعوا على أنهم لا يتوارثون بذلك النكاح : لأن الأثر ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح الصحيح من كل وجه . وهذا صحيح بالنسبة لهم ، وليس صحيحاً بالنسبة إلينا . فلا توارث بينهم^(١)

(١) المبسوط ج ٥ ص ٣٨ - ٤١ ، وابن طهدين ج ٢ ص ٣٩٥ - ٣٩٦ ، والزيلعي ج ٢ ص ١٨٨ - ١٨٩

حكم نكاح المسلم بغير المسلمة

والمسلمة بغير المسلم

غير المسلمة لا تخلو من أن تكون مشركة أو كتائية . أما نكاح المسلم للمشرقة فلا يجوز لقوله تعالى (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) :

نهى الله تعالى عن نكاح المشرقة حتى تؤمن ، ولأن المشرقة في اختيارها الشرك لم تثبت عقيدتها على الحجة والدليل . بل على التقليد لوجود الآباء على ذلك . فالظاهر أنها لا تنظر في الحجة . ولا تلتفت إليها عند الدعوة . مع قيام العداوة الدينية المانعة من السكن والازدواج والمودة . والله تعالى يقول « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة . فلهذه المفاسد حرم الشارع زواج المسلم للمشرقة .

وأما نكاح المسلم للكتائية فجائز لقوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ، الآية والأصل أنه لا يجوز نكاح المسلم للكتائية لأن غير المسلمة ازدواج والمخالطة معها مع قيام العداوة الدينية . لا يحصل به السكن والمودة اللذان هما قوام مقاصد النكاح .

ولكن استثنى من ذلك نكاح الكتائية . لرجاء إسلامها لأنها آمنت بكتب الأنبياء والرسل في الجملة . وإنما نقضت الجملة بالتفصيل بناء على أنها أخبرت عن الأمر على خلافه حقيقة . فالظاهر أنها متى نهت إلى حقيقة الأمر تنهت . فتأني بالآيمان على التفصيل على حسب ما كانت أتت به على الجملة . فكان في نكاح المسلم إياها رجاء إسلامها ، فجوز نكاحها للمسلم نظراً لهذه العاقبة الحميدة وهذا الحكم يثبت للكتائية الحرة أو الأمة عندنا

وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز نكاح الأمة الكتائية . ويحل وطؤها بملك الدين واحتج بقوله تعالى . (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) والكتائية مشركة على

الحقيقة . وذلك لأن المشرك من يشرك بالله تعالى في الألوهية وأهل الكتاب مشركون في الألوهية . ويدل لذلك قول الله تعالى (وقالت اليهود عزير بن الله وقالت النصارى المسيح بن الله) فعموم النص يقتضى حرمة نكاح جميع المشركات . إلا أنه خص منه الحرائر من الكتايات ودليل التخصيص قوله تعالى « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » . فإن المراد بالمحصنات في الآية الكريمة الحرائر ، فبقيت الأماء داخلة تحت النهي على ما يقتضيه عموم النص ، ولأن جواز نكاح الأماء في الأصل ثبت بطريق الضرورة والضرورة تقدر بقدرها ، فتندفع بشكاح الأمة المؤمنة ولنا عمومات النكاح نحو قوله عز وجل « أحل لكم ما وراء ذلكم » وقوله تعالى « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء » من غير فصل بين الأمة المؤمنة وغير المؤمنة .

وأما الجواب عن الآية : فهو أنها في غير الكتايات من المشركات . لأن أهل الكتاب وإن كانوا مشركين في الحقيقة . لكن هذا الاسم في متعارف الناس يطلق على المشركين من ذرية أهل الكتاب . قال تعالى « ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين » . فقد فصل بين الفريقين في الاسم . لأن العطف يقتضى المغايرة .

والجواب عن الدليل العقلي أن نكاح الأماء ليس للضرورة . بل الأصل فيه الجواز . فهو مباح كنكاح الحرائر .

وعن ابن عمر أنه لا يحل نكاح الكتاية مطلقاً لأنها مشركة . وذلك لأنهم يعبدون المسيح وعزيراً . وحمل المحصنات في الآية على من أسلم منهن . وللجمهور قوله تعالى « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » والمشرك ليس من أهل الكتاب . ولهذا عطف على أهل الكتاب في قوله تعالى « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين » والعطف يقتضى المغايرة . وليس المراد بالمحصنات من أسلم منهن . بل المراد بالمحصنات العفائف منهن . ثم هذا الحكم السابق يثبت في حق كل من يعتقد ديناً سماوياً وله كتاب منزل .

كصحف إبراهيم وشيث وزبور داود عليهم السلام . فهو من أهل الكتاب . فتجوز
مناكحتهم . وتؤكل ذبائحهم .

ثم أنه قد وقع الخلاف بين الفقهاء في الشهادة على ذلك النكاح . فقال أبو
حنيفة وأبو يوسف « إذا تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جازت الشهادة وصح النكاح
سواء كانا موافقين لها في الملة أو مخالفين .

وقال محمد وزفر والشافعي « لا يجوز نكاح المسلم الذمية بشهادة الذميين .
أما الكلام مع الشافعي رضي الله عنه . فهو مبني على أن شهادة أهل الذمة
بعضهم على بعض غير مقبولة على أصله . ومقبولة على أصلنا .

وأما الكلام مع محمد وزفر فإنهما احتجا بما روى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم إنه قال « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » . والمراد منه عدالة الدين
لا عدالة التعاطي . لا جماعتنا على أن فسق التعاطي لا يمنع انعقاد النكاح . ولأن
الأشهاد شرط جواز العقد . والعقد يتحقق بالطرفين : طرف الزوج . وطرف
المرأة . ولم يوجد الأشهاد على الطرفين لأن شهادة غير المسلم حجة في حق غير المسلم
وليست بحجة في حق المسلم . فكأن شهادتهما في حقه ملحقه بالعدم فلم يوجد
الأشهاد في جانب الزوج . فصارا كأنهما سمعا كلام المرأة دون كلام الرجل . وفي
هذه الحالة لم يكن النكاح صحيحاً . فكذا هذا .

واستدل أبو حنيفة وأبو يوسف بعمومات النكاح من الكتاب والسنة . فمن
الكتاب قوله تعالى « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء » . ومن السنة نحوه قوله
عليه السلام « تزوجوا ولا تطلقوا » إلى غير ذلك مطلقاً من غير شرط . إلا أن
إسلام الشاهد صار شرطاً في نكاح الزوجين المسلمين بالأجماع . فمن ادعى كونه
شرطاً في نكاح المسلم الزمية فعليه الدليل .

وأما نكاح المسلمة غير المسلم فلا يجوز لقوله تعالى « ولا تنكحوا المشركين
حتى يؤمنوا » فقد نهى الله تعالى عن إنكاح المسلمة للمشرك حتى يؤمن . ولأن في
نكاح المؤمنة لغير المؤمن خوف وقوع المؤمنة في الكفر . لأن الزوج يدعوها

إلى دينه والفساد في الغالب يتبعن الرجال ويقلدوهم . وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة في آخر الآية الكريمة . بقوله عز وجل « أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بأذنه » . وذلك لأنهم يدعون المؤمنين إلى الكفر والدعاء إلى الكفر دعاء إلى النار . لأن الكفر يؤدي إلى النار . فكان نكاح الكافر المسلمة سبيلاً داعياً إلى الحرام فكان حراماً .

والنص وإن ورد في المشركين . لكن النص معطل بعلة . وهي الدعاء إلى النار وتلك العلة تعم غير المسلمين أجمعين . فيعم الحكم بسبب عموم العلة . فلا يجوز إنكاح المسلمة الكتابي كما لا يجوز إنكاحها الوثني والمجوسي . لأن الشرع قطع ولاية الكافرين على المؤمنين . بقوله تعالى « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً » فلو جاز إنكاح الكافر المؤمنة لثبت له عليها سبيل ، وهو ممنوع بالنص ^(١) .

(١) البدائع ٢ ص ٢٥٥ - ٢٧٢ ، والزيلعي ٢ ص ١٠٠ - ١٠١ ، والعناية ٢

نكاح المرتدة والمرتدة

لا يجوز للمرتد أن يتزوج مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة . لأن النكاح يعتمد الملة .
ولاملة المرتد . وذلك لأنه ترك ما كان عليه من الدين ، وأصبح غير مقرر على ما اعتقده
وقد علل ذلك بوجهين .

أحدهما أن النكاح مشروع لمعنى البقاء . فإن بقاء النسل يكون به . وكذلك
بقاء النفوس بالقيام بمصالح المعيشة . والمرتد مستحق للقتل . فما كان سبب البقاء
لا يكون مشروعا في حقه .

وثانيهما أن قتله بنفس الردة صان مستحقا وإنما يمهل ثلاثة أيام ليتأمل فيما
عرض له من الشبهة فقيما وراء ذلك جعل كأنه لا حياة له حكما فلا يصح منه عقد
النكاح لأن اشتغاله بعقد النكاح يشغله عما لأجله حياته وهو التأمل .

ولا يجوز نكاح المرتدة من أحد لأنها مأمورة بالتأمل لتعود إلى الاسلام .
وممنوعة من الاشتغال بشيء آخر . ولأنها بالردة صارت محرمة . والنكاح مختص
بمحل الحل ابتداء فلاجل ما تقدم لا يجوز نكاحها من أحد .

هذا إذا كانت الردة قائمة وقت ابتداء النكاح . وأما إذا طرأت على النكاح
كأن يرتد المسلم . فإنه تبين منه امرأته مسلمة كانت أو كفاية . دخل بها أو لم يدخل
بها عندنا .

وقال ابن أبي ليلى لا تقع الفرقة بردة أحدهما قبل الدخول ولا بعده حتى يستتاب
المرتد . فإن تاب فهي امرأته . وإن مات أو قتل ورثته . وجعل هذا كاسلام أحد
الزوجين . وليكن نقول الردة تنافي النكاح . واعتراض سبب المنافي للنكاح موجب
للفرقة بنفسه . ثم إن كان الزوج هو المرتد فلها نصف المهر إن لم يدخل بها . وكله
إن دخل بها . وإن كانت هي المرتدة فلها كل المهر إن دخل بها . وإن لم يدخل
بها فلا مهر لها . وإن ارتدا معا ثم أسلما معا فهما على نكاحهما استحسانا . وفي القياس

تقع الفرقة بينهما . وهو قول زفر . لأن في ردتها ردة أحدهما وزيادة .
فإذا كانت ردتها تنافي ابتداء النكاح . فهي تنافي بقاءه أيضا . ولكن تركنا
القياس لاتفاق الصحابة رضي الله عنهم . فإن بنى حنيفة ارتدوا بمنع الزكاة .
فاستتابهم أبو بكر رضي الله عنه ولم يأمرهم بتجديد الأنكحة . بعد التوبة . ولا أحد
من الصحابة رضوان الله عليهم غيره ولأن وقوع الفرقة عند ردة أحدهما لظهور
فساد عقيدته عند المقابلة بعقيدة المسلم . فإذا ارتدا معا لا يظهر ذلك الفساد لتساويهما
في العقيدة فلم يختلف لهما دين فيبقى النكاح بينهما . وإن لم يعرف سبق أحدهما
في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما وجدا معا . كذا في الظهيرية . ولو أجرت كلمة
الكفر على لسانها مغايظة لزوجها . أو إخراجاً لنفسها عن خبالته . أو لاستيجاب
المهر عليه بنكاح مستأنف . تحرم على زوجها . فتجبر على الإسلام . ولكل قاض
أن يحدد النكاح بأدنى شيء ولو بدينار سخطت أو رضيت . وليس لها أن تتزوج
إلا بزوجها : قال الهندواني « أخذنا بهذا » قال أبو الليث « وبه تأخذ » كذا في
في التمرتاشي (١) .

مهور غير المسلمين

ما صلح مهرأ في نكاح المسلمين . فإنه يصلح مهرأ في نكاح أهل الذمة . ومالا يصلح مهرأ في نكاح المسلمين . لا يصلح مهرأ في نكاحهم أيضاً . إلا الخمر والخنزير لأن ذلك مال متقوم في حقهم بمنزلة الشاة والخل في حق المسلمين . فيجوز أن يكون مهرأ في حقهم في حكم الإسلام . فإن تزوج ذمى ذمية على خمر أو خنزير ثم أسلمها أو أسلم أحدهما فإن كان الخمر والخنزير بعينه ولم يقبض فليس لها إلا العين وإن كان بغير بيعة بأن كان في الذمة فلها في الخمر القيمة وفي الخنزير مهر مثلها وهو قول أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف لها مهر مثلها سواء كان بعينه أو بغير عينه . وقال محمد لها القيمة سواء كان بعينه أو بغير عينه .

والدليل لها على أنه لا يجوز أن يكون لها العين . أن الملك في العين وأن ثبت لها قبل الإسلام . لكن في القبض معنى التملك . لأنه مؤكد للملك . لأن ملكها قبل القبض ضعيف غير متأكد . فكان القبض مؤكداً للملك . والتأكد إثبات من وجه . فكان القبض تملكاً من وجه . والمسلم منهي عن ذلك .

ولأبي حنيفة أن المرأة تملك المهر قبل القبض ملكاً تاماً . لأنها تملك التصرف في المهر قبل القبض من كل وجه . فلم يبق إلا صورة القبض .

والمسلم غير منهي عن صورة قبض الخمر والخنزير وأقباضهما . كأن يغصب مسلم من مسلم خمرأ فإن الغاصب يكون مأموراً بالتسليم والمغصوب منه يكون مأذوناً له في القبض .

وحجة أبي يوسف في وجوب مهر مثلها أن الإسلام لما منع القبض جعل كأن المنع كان ثابتاً وقت العقد . فيصار إلى مهر المثل . كما لو كانا عند العقد مسلمين .

وحجة محمد في وجوب قيمة الخمر أو الخنزير أن العقد وقع صحيحاً . والتسمية في العقد قد صحت . إلا أنه تعذر التسليم بسبب الإسلام . لما في التسليم من التمليك من وجه . والمسلم ممنوع من تمليك الخمر أو الخنزير فتجب القيمة .

ولو نسكح ذمي ذمية . أو حربى حرية في دار الحرب بميتة أو بلا مهر . وذلك بأن سكتا عنه أو نفياه . وكان ذلك جائزاً عندهم . فدخل بها أو طلقها قبل الدخول أو مات عنها فلا مهر لها .

ولو أسلما أو ترافعا إلينا كان الحكم كما سبق . لانا أمرنا بتركهم وما يدينون . وهذا عند أبي حنيفة رضى الله عنه واستدل بأن أهل الذمة لا يلتزمون أحكامنا في الديانات . كالصوم والصلاة . وفيما يعتقدون خلافه في المعاملات : وولاية الألزام بالسيف وبالمحاجة . وهذا منقطع عنهم نظراً لعقد الذمة بيننا وبينهم لانا أمرنا بأن نتركهم وما يدينون . فصاروا في هذه الحالة كأهل الحرب ، بخلاف حكم الزنا لأنه حرام في الأديان كلها . فيحرم عليهم ، وبخلاف حكم الربا فإنه مستثنى من عقودهم التي يعتقدون حلها لقوله صلى الله عليه وسلم : « إلا من أربى فليس بيننا وبينه عهد » .

ووافق الصحبان الإمام في الحريين دون الذميين فقالا : لها مهر المثل إذا دخل بها أو مات عنها والمتعة إذا طلقها قبل الدخول واستدلا بأن أهل الحرب غير ملتزمين أحكام الإسلام وولاية الألزام منقطعة لتباين الدارين بخلاف أهل الذمة لأنهم التزموا أحكامنا فيما يرجع إلى المعاملات كالربا والزنا ، وولاية الألزام متحققة لا اتحاد الدار

وقيل إن أبا حنيفة روى عنه وجوب مهر المثل كما قال الصحبان في الميته والسكوت عن المهر ، بخلاف ما إذا نفى المهر ، ويفرق بناء على هذه الرواية بين السكوت والنفي بأن النكاح معاوضة البضع بالمال بالتنصيص عليه بمنزلة اشتراط العوض كالتنصيص على البيع بين المسلمين ، فما لم يوجد التنصيص على نفي العوض

يكون العوض مستحقاً للمرأة ، والميتة ليست بمتقومة عند أحد ، فكان ذكرها بمنزلة السكوت عن المهر .

لكن الأصح أن الكل على الخلاف ، فعنده لا يجيب شيء في جميع الصور ، وعندها يجب مهر المثل

وقال زفر بوجوب مهر المثل في الكل لأن الشرع لم يشرع ابتغاء النكاح إلا بالمال وهذا الشرع وقع عاماً فيثبت الحكم على العموم .

وحاصل هذا الخلاف أنه لو تزوج كافر ذمية أو حر في حرية على ميتة أو سكتنا عن المهر أو نفياه ، فرأى أبي حنيفة أنه لا مهر لها مطلقاً دخل بها أو مات عنها ، أو طلقها قبل الدخول ورأى زفر وجوب مهر المثل في الصورتين ، إن دخل بها أو مات عنها ، والمتعة قبل الدخول .

وأما الصحابيان رحمهما الله ، فهما مع الإمام في الحرين ومع زفر في الذميين (١)

(١) البدائع ج ٢ ص ٣١٢ - ٣١٤ ، وابن عابدين ج ٢ ص ٣٧٨ ، وفتح القدير والعناية

ج ٢ ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

ما تحصل به الفرقة بين غير المسلمين

تحصل الفرقة بين غير المسلمين بأمر متعدد منها ما إذا أسلبت الذمية، وزوجها غير مسلم فإنه يعرض عليه الإسلام. فإن أسلم فهي امراته وأن أبى فرق القاضي بينهما سواء كان الزوج كتابياً أو غيره إذ لا يصح تزوج غير المسلم مطلقاً بمسلمة. وكان ذلك طلاقاً عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما. خلافاً لأبي يوسف. ومنها ما لو أسلم الزوج وتحتة مجوسية فيعرض عليها الإسلام. فإن أسلبت فهي امراته وإن أبى فرق القاضي بينهما. ولم تكن الفرقة طلاقاً بالاتفاق. واستدل أبو حنيفة ومحمد على أنه بآباء الزوج تكون الفرقة طلاقاً. وبآباء المرأة تكون فسخاً. بأنه قد فات الأمساك بالمعروف. فوجب التسريح بأحسن. فإن طلق الزوج فيها وإلا تاب القاضي منابه في ذلك فتكون الفرقة طلاقاً. لأن القاضي نائب عن كان مالكا للطلاق. وهو الزوج. بخلاف المرأة. فإن الذي ييدها عند قدرتها على الفرقة إنما هو الفسخ. كما في خيار البلوغ فإذا أبى تاب القاضي منابها فيما كان ييدها وهو الفسخ فلا تكون الفرقة إلا فسخاً. واستدل أبو يوسف على أن الفرقة فسخ في صورتين. بأن الفرقة حدثت بسبب يشتركان فيه. وهو الإباء عن الإسلام. وقد تحقق من كل واحد منهما. وكل فرقة بسبب يشترك فيه الزوجان لا تكون طلاقاً كالفرقة الواقعة بسبب ملك واحد الزوجين الآخر.

وقال الشافعي رحمه الله إن كان قبل الدخول تقع الفرقة بالإسلام أحدهما. وإن كان بعد الدخول يتوقف وقوع الفرقة بينهما على انقضاء ثلاث حيضات. ولا يعرض الإسلام على الآخر. واستدل على ذلك بأننا قد التزمنا بعقد الذمة أن لا نتعرض لهم في الإيجاب على الإسلام. والتفريق عندنا بالإسلام. وليكن النكاح قبل الدخول غير متأكد. فيقطع بنفس اختلاف الدين. وبعد الدخول

أصبح النكاح متأكدا فلا يرتفع بنفس اختلاف الدين . فضمننا إليه ما يؤثر في الفرقة . وهو انقضاء العدة .

ولنا في عرض الاسلام ما روى أن نصرانية أسلمت في عهد عمر رضى الله عنه فأمر أن يعرض الاسلام على زوجها فأبى . ففرق بينهما .

وأن دهقاناً أسلم في عهد على رضى الله عنه فعرض الاسلام على امرأته فأبى ففرق بينهما . ولم ينقل إلينا أن أحداً خالفهما في ذلك . فكان بمثابة الإجماع على فعلهما .

* * *

هذه هو الكلام على الفرقة بأسلام أحد الزوجين . وبعد هذا أتكلم على المهر المترتب على هذه الفرقة . فأقول :

إن كانت المرأة هي التي أبت الاسلام حتى فرق القاضي بينهما فإن كان قبل الدخول فلا مهر لها لعدم تأكده بالدخول .

وإن كان بعد الدخول فلها كمال المهر لتأكده بالدخول . وليس لها نفقة العدة لأن الفرقة جاءت من قبلها ، وإن كان الزوج هو الذى أبى الاسلام فإن كان قبل الدخول فلها نصف المهر .

وإن كان بعد الدخول فلها المهر ونفقة العدة لأن الفرقة جاءت من قبله . ومنها أن يسلم أحد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من أهل الكتاب ، أو كانا والمرأة هي التي أسلمت ، فإنه يتوقف انقطاع النكاح بينهما ، على انقضاء ثلاث حيضات عندنا ، سواء دخل بها أو لم يدخل ،

وقال الشافعى إن كان قبل الدخول تقع الفرقة بأسلام أحدهما وإن كان بعد الدخول تتوقف على انقضاء العدة ، وهذا لأن الإسلام ليس سبباً في الفرقة عندنا . قبل عرضه على الآخر حتى تكون الفرقة بالإباء منه وعرض الاسلام عليه متعذر . لقصور ولا يتنا على الحربيين ، ولا بد من الفرقة دفعاً للفساد لفوات الإحتناك

بالمعروف الذي هو مقصود النكاح ، فيقام ثلاث حيضات مقام ثلاث عرصات في تقرير سبب الفرقة .

ومنها ان يسلم زوج الكتائية فانه يبقى النكاح بينهما ولا يتعرض لهما لأن ابتداء النكاح صحيح فلأن يبقى على صحته ها هنا اولى ، وذلك لأن البقاء اسهل من الإبتداء . فكم من شيء يتحمل في النكاح حالة البقاء ولا يتحمل في الإبتداء ؟ ألا ترى أن المنكوحة إذا وطئت بشبهة تعدد لذلك النكاح وتبقى منكوحة ، ولا يجوز نكاح المعتدة من وطء بشبهة ابتداء ؟

ومنها أن يخرج أحد الزوجين من دار الحرب إلى دار الاسلام مسلماً أو معاهداً ، فانه تقع الفرقة بينهما ، فيجوز للرجل الذي خرج أن يتزوج أربعاً غير التي تركها في دار الحرب ، وإن كان لمن تركها في دار الحرب أخت في دار الاسلام جازله أن يتزوجها لأنه لا عدة على التي تركها في دار الحرب ، ويجوز للمرأة التي خرجت إلينا مهاجرة أن تتزوج فوراً ، لأنه لا عدة عليها عند أبي حنيفة إذا كانت غير حامل وإن كانت حاملاً لا يجوز تزوجها حتى تضع حملها . وقال أبو يوسف ومحمد : يجب عليها العدة إذا كانت غير حامل ، لأنها حرة فارقت زوجها بعد الإصابة ، وفرقتها وقعت في دار الاسلام ، قتلزها العدة كالمطلقة في دارنا ، ولأن العدة جق الزوج كي لا يجتمع ماء رجلين في رحمها .

واستدل أبو حنيفة بقوله تعالى « ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن أجورهن » فأباح نكاح المهاجرة مطلقاً فتقيده بما بعد العدة زيادة ، والزيادة على النص نسخ ، وهو لا يجوز بالرأى . وبقوله تعالى « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » فمن منع فقد أمسك بعصمة الكافرة . واحترم عقدة نكاحها الموجودة في حالة الكفر . ولأنها فرقة وجبت بتباين الدارين ، فلا توجب العدة بها في المسيية . وهذا لأن تباين الدارين مناف للنكاح ، فيكون منافياً لأثره . والعدة من أثره . ولأنه لو وجب الأمساك عن نكاحها حتى تنقضي العدة لوجب جفا للزوج . ولا حرمة للحرفي حتى صار محلاً للنكاح فكيف يكون ملزماً بحل في الجومة .

هذا حكم المهاجرة إذا خرجت إلى دار الإسلام . وكانت غير حامل وأما إذا كانت حاملا فلا نقول بوجوب العدة عليها . ولكن لا يصح نكاحها حتى تضع حملها . لأن في بطنها ولداً ثابت النسب من الغير . وذلك يمنع النكاح .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يصح النكاح ولا يقربها حتى تضع حملها . لأنه لا حرمة لماء الحربي . فكان كالزاني . وقول أبي حنيفة الأول أصح . لأن نسبه ثابت . فكان الرحم مشغولا بنحو الغير . بخلاف الحامل من الزنا . وقال الشافعي لا تقع الفرقة بينهما للدليل الآتي في المسألة التالية .

ومنها أن يسبي أحد الزوجين . فانه تقع الفرقة بينهما وأما إذا سبيا معا فلا تقع الفرقة بينهما . لعدم تباين داريهما .

وقال الشافعي وقعت الفرقة في صورتين . واستدل بأن التباين أثره في انقطاع الولاية . وانقطاع الولاية لا يؤثر في الفرقة : وذلك كالحربي إذا جاء دارنا بأمان فأن ولايته قد زالت وكالمسلم إذا ذهب ودخل إلى دار الحرب بأمان فأن ولايته قد زالت ولم يؤثر في الفرقة بيده وبين زوجته .

هذا هو دليل الشافعي على عدم وقوع الفرقة بتباين الدارين : وأما وقوع الفرقة بالسبي مطلقا فلأن السبي يقتضي أن يكون المسي خالصا للسبي . ولو حكمنا ببقاء النكاح بينهما لم يكن خالصا له .

واستدل الحنفية على وقوع الفرقة بالتباين : بأن تباين الدارين حقيقة وحكما . ينافي انتظام المصالح المقصودة من النكاح وما ينافي انتظام المصالح يقطع النكاح وذلك كالمحرمة فانه يمتنع النكاح فيها لمناقاتها لمصالح النكاح .

ولأن السبي يوجب ملك الرقبة وهو لا ينافي ابتداء النكاح فكذا بقاؤه وهو يقتضي الخلوص في محل عمله فيثبت الملك في رقبة المسي للسبي على الخلوص لا في محل النكاح وهو منافع البضع لأن ذلك ليس محل عمله : وذلك لأن هذا من خصائص الإنسانية لا المالية بخلاف الحربي المستأمن أو المسلم المستأمن فانه لم تتباين دارهما حكما لقصد كل منهما الرجوع إلى داره

وحاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في هذه المسألة والتي قبلها أن علة وقوع
اليمين بين الزوجين عندنا هو تباين الدارين حقيقة أو حكماً سواء وجد السبي أو لم يوجد
وعند الشافعي العلة السبي سواء وجد التباين للدارين الزوجين أو لم يوجد وتفرع
على هذا الخلاف صور أربع منها اثنتان وفاقيتان وهما أن يخرج الزوجان الينا
معا ذميين أو مسلمين أو مستأمنين ثم أسلما أو صارا ذميين . لا تقع الفرقة اتفاقاً . وأن
يسبي أحدهما فإنه تقع الفرقة عنده لوجود العلة وهو السبي . وعندنا لوجود العلة
وهي تباين الدارين . واثنتان خلافتان وهما أن يخرج أحدهما الينا مسلماً أو ذمياً
أو مستأماً ثم أسلم أو صار ذمياً فإنه تقع الفرقة عندنا . فإن كان الرجل هو الذي
خرج حل له التزوج بأربع في الحال . وباخت امرأته التي في دار الحرب إذا كانت
في دار الإسلام . وعنده لا تقع الفرقة بينه وبين زوجته التي في دار الحرب إلا في
المرأة تخرج مراغمة لزوجها . أي بقصد الاستيلاء على حقه . فتبين عنده بالمراغمة
والأخرى أن يسبي الزوجان معا فعنده تقع الفرقة والسبب أن يطأها بعد الاستبراء
وعندنا لا تقع لعدم تباين داريهما ^(١)

(١) المبسوط ج ٥ ص ٤٥ — ٥٧ ، الزيلعي واشلي ج ٢ ص ١٧٤ — ١٧٧ ،
والهداية وحواشها ج ٢ ص ٥٠٦ — ٥١٣

عدة غير المسلمة

تجب العدة على غير المسلمة في مواضع :

منها ما لو طلق الذمية الذي فأما أن تكون حاملا أو غير حامل فإن كانت حائلا فلا عدة عليها عند أبي حنيفة إذا كانوا يعتقدون ذلك . لانا أمرنا بتركهم وما يعتقدون . ولأن العدة لا تجب إلا لحق الله أو لحق الزوج . والمرأة في هذه الحالة غير مخاطبة بحق الله فأنها لا تخاطب بالصلاة والصوم والعدة مثلها . وحق الزوج قد سقط لأنه قد اعتقد عدم وجوب العدة وكذلك إذا مات عنها زوجها فلا عدة عليها عند أبي حنيفة . وقال صاحبان رضى الله عنهما عليها العدة في صورتين لأن العدة حق الزوج وإن كان فيها حق الشرع . ولهذا تجب على الصغيرة . والكافرة مخاطبة بحقوق العباد .

هذا كله إن كانت حائلا وأما إن كانت حاملا فقد اتفق الكل على أن عدتها تكون بوضع الحمل لأنه ثابت النسب ومنها ما لو طلق المسلم الذمية السكتاية أو مات عنها فإنه تجب عليها العدة اتفاقا سواء كانت حاملا أو حائلا وسواء اعتقدتها أو لم تعتقدتها لأن العدة وجبت لحق الزوج فتلزمها سواء اعتقدتها أم لم تعتقدتها لأنها صارت ملزمة بحقوق العباد ومنها ما لو سبي أحد الزوجين الحربيين فإنه تنقطع العصمة بينهما ثم في تلك الحالة لا عدة على المرأة وإن كانت هي المسيبة لأنها تحمل للسبي بعد الاستبراء . فلو سبي الزوج بعدها لم يعد النكاح بينهما لارتفاع النكاح بالسبب المنافي

ويتفرع على ذلك أنه لو طلقها لا يقع طلاقه عليها لأنها ليست في عدته ولا يجب على الزوج شيء من المهر سواء دخل بها أو لم يدخل لأنها بالسبي خرجت عن أن تكون أهلا لملك المال

ومنها ما لو خرجت الحرية اليها مسلمة أو ذمية أو مستأمنة ثم أسلت بعد الأمان أو صارت ذمية فإنه لا تجب عليها العدة في هذه الأحوال عند أبي حنيفة واستدل بقوله تعالى في حق المهاجرات « ولا جناح عليكم أن تنكحوهن، والنكاح في الآية مطلق من غير قيد بعدة ولأن العدة إذا وجبت فإنما تجب لحق العبد والحربي لا حرمة لفراشه وقال الصاحبان رضى الله عنهما تجب عليها العدة لأن هذه فرقة وقعت بعد الدخول في دار الإسلام بسبب التباين فتجب عليها العدة كما تجب إذا وقعت بسبب آخر نحو الموت ومطاوعة ابن الزوج هذا حاصل الخلاف إذا كانت المرأة هي المهاجرة

وأما إذا هاجر الزوج وتركها في دار الحرب فلا تجب عليها العدة اتفاقاً لعدم إمكان الولاية عليها في دار الحرب ولذا جاز للزوج المهاجر أن يتزوج أختها وأربعاً سواها عقب دخوله في دار الإسلام ومنها ما لو ارتدت المرأة « والعياذ بالله، ولحققت بدار الحرب فإنه لا تجب عليها العدة لأنها صارت كالموتى ولا عدة على الأموات ولزوجها أن يتزوج أختها وأربعاً سواها من ساعته لانعدام العدة عليها كالميتة وإن عادت مسلمة أو سييت لم ينتقض نكاح الأخت والأربع لأن نكاحها لا يعود ولها أن تتزوج من ساعته لعدم العدة عليها . ثم لو ولدت في دار الحرب لأقل من ستة أشهر من وقت الردة ثبت نسبه من الزوج . وإن كان لاكثر لا يثبت نسب ذلك الولد من الزوج^(١) .

(١)؛ الأيلعي ج. ٣، ص ٣٤ — ٢٨٧ وابن عابد ج. ٢، ص ٦٣٠ — ٦٣١

النفقة لغير المسلمين

قد بينت نكاح غير المسلم فيما سبق . وفصلت الأنواع التي تكون لهم . فهم على وجه الاجمال . إما أن يكون نكاحهم صحيحاً عندنا وعندهم . وإما أن يكون صحيحاً عندهم غير صحيح عندنا لفقد شرط . أو لسكونه لرحم محرم كبت وأم . وعلى هذا التفصيل يظهر حكم نفقة الزوجية فيما بينهم .

فأقول إذا تزوج الذمي الذمية وكانت غير محرم سواء كان بشهود أو بغير شهود ، وجبت عليه نفقة الزوجية كما تجب على المسلم لزوجته ، لأن سبب الوجوب هو الحبس الثابت بالنكاح للزوج ، وهو متحقق بالنسبة للزوج المسلم والذمي ، ولأن شرط وجوب نفقة الزوجية هو تسليم المرأة نفسها إلى زوجها وقت وجوب التسليم ، وهو متحقق في المسلم والذمي على السواء ، فيحكم بينهما بالتساوي في النفقة ولأن الأدلة التي دلت على وجوب نفقة الزوجية لم توجب الفصل بين المسلم والذمي وتلك الأدلة هي قوله تعالى : أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ، وقوله عليه السلام : اتقوا الله في النساء فإنهن عندكم عوار لا يملكن لأنفسهن شيئاً . وإنما اتحننوهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله لكم عليهن حتى لا يواطئن فراشكم أحداً . ولا يأذن في بيوتكم لأحد تكثرهونه . فإن خفتن نفوسهن فعطوهن وأهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح . ولهن عليكم كسوتهن ورزقهن بالمعروف . ثم قال ثلاثاً - ألا هل بلغت ،

ولإجماع الأمة على هذا . وللدليل العقلي . وهو أن المرأة حبست نفسها بالنكاح حقاً للزوج ، ومنعت عن الكسب فكان تقع حبسها راجعاً إليه . فلزمه كفائتها وذلك لأن الغرم بالغنم ، وقال عليه السلام في سياق تشريعه لأهل الذمة : وإذا قبلوا عتد الذمة فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ، هذا هو الحكم إذا كانت زوجة غير المسلم غير محرم له . وإما إذا كانت زوجة

الذى من محارمه كأخته وبنته فقد وقع الخلاف بين أصحابنا فى وجوب نفقة الزوجية فى هذه الحالة ، فقال أبو حنيفة رضى الله عنه اذا طلبت الزوجة النفقة من القاضى فإن القاضى يقضى بالنفقة لها

وقال الصاحبان وزفر والشافعى رحمهم الله (لا يقضى القاضى لها بنفقة الزوجية) ومبنى الخلاف فى هذه الصورة صحة النكاح أو فساد ، فقد ذكر بعض المشايخ أن أبا حنيفة حكم بصحته عندهم . ولهذا قال انهما يقران عليه ، ولا تتعرض له الا اذا ترافعا اليه أو أسلم أحدهما .

وذكر الكرخى أنه لا خلاف بينهم فى أن النكاح فاسد . وإنما أوجب أبو حنيفة المنفعة مع فساد لانهما يقران عليه على هذا الوجه . فلم يجعل وجوب النفقة الزوجية لأهل الذمة منوطاً بصحة النكاح ، بل قال : إني أفرض النفقة على الزوج لكل امرأة أقرت على نكاحها ، جائزاً كان النكاح عندي أو باطلاً

والوجه فى ذلك أن أبا حنيفة لما أقرهم على هذا النكاح مع فساد ، وحكم بوجوب النفقة ، فقد الحق هذا النكاح بالنكاح الصحيح ، وقد يلحق النكاح الفاسد بالصحيح فى بعض الأحكام كما فى النسب والعدة .

ثم إنه قد يطرأ على نفقة الزوجية بين الذميين ما يوجب إسقاطها وذلك كأن يسلم الذمى وامرأته من غير أهل الكتاب وتأتى عن الاسلام ، ففرق بينهما فلا نفقة لها فى العدة . وإن كانت المرأة هى التى أسلمت فأبى الزوج عن الاسلام ففرق بينهما كانت عليه النفقة والسكنى ما دامت فى العدة كما فى منسوط السرخسى .
والحكم بين أهل الذمة فى النفقات ، كالحكم بين أهل الاسلام ، وإن اختلفت مللهم ، لأن ملة غير الاسلام ملة واحدة فى حق النفقة ، فيحكم بينهم إذا ترافعوا إلينا كما يحكم بين المسلمين فى أنواع النفقات ، من نفقة الزوجية ، ونفقة القرابة ، وإذا تزوج المسلم ذمية كتائية وجبت عليه النفقة لها ، كما تجب عليه نفقة الزوجة المسلمة لأن شئب الاستحقاق عليه لنفقة الزوجية موجود فى حق الذمية . كما هو

موجود في حق المسلمة . والاختلاف في الدين لا يمنع نفقة الزوجية لأنها لم تجب عليه إلا جزاء الاحتباس لحقه .

هذا حكم نفقة الزوجية لغير المسلمين ، وأما نفقة القرابة عندهم فلا تجب إلا في قرابة الولاد من الأب والجدة والولد وولد الولد ، وذلك لأن نفقة القرابة لأجل الصلة ، ولا صلة تجب عند اختلاف الدين إلا لقرابة الولاد .

والأدلة على ذلك قوله تعالى في حق الوالدين « وصاحبهما في الدنيا معروفاً » ، وفسرها النبي صلى الله عليه وسلم بحسن العشرة ، بأن يطعمهما إذا جاعا ، ويكسوهما إذا عريا . وهذه الآية الكريمة نزلت في حق الأبوين غير المسلمين بدليل ما قبلها وهو قوله تعالى « وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما » . والأجداد والجندات كالأبوين ، ولهذا يقومان مقام الأبوين في الإرث وغيره . ولأنهم تسببوا لأحيائه ، فاستوجبوا عليه الأحياء كالأبوين ، وأما نفقة الوالد وولد الولد ، فلأن الولد جزؤه وجزء المرء في معنى نفسه ، فكما لا يمتنع عن نفقة نفسه لكفره لا يمتنع عن نفقة جزئه لكفره .

وهذا الحكم يثبت عند عدم وجود أحد من تقدم في دار الحرب . وأما إذا كان أحدهم في دار الحرب فلا تجب النفقة له . فلا تجب على المسلم نفقة أبويه الحريين ، وإن كانا مستأمنين ، وذلك لأن المستأمن من أهل دار الحرب حكماً . وإنما دخل دارنا لحوائج يقضيها ثم يعود ، ولهذا يمكنه الإمام من الرجوع ، ولا يمكن من إطالة الإقامة في دارنا ، فإن ضرب له الإمام وقتاً ولم يخرج عند انتهائه صار ذمياً ، ولا يمكن من العود إلى دار الحرب ، بخلاف الذمي ، فإنه لا يمكن من الرجوع إلى دار الحرب أصلاً فاستقر الفرق بين حالتي الأب إذا كان ذمياً أو حربياً ، فوجبت النفقة للأب الذمي دون الحربى لأننا نهينا عن البر في حق من يقاتلنا ، لقوله تعالى « إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين . وأخرجوكم من دياركم ، وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون » ،

وكذلك لا يجبر الحربى على الاتفاق على أيه المسلم أو الذمى ، لعدم الولاية فيما بينهم ، ولهذا لا يجرى الأثر بين من هو فى دارنا وبين من هو فى دار الحرب وإن اتحدت ملتهم .

هذا حكم نفقة قرابة الولاد ، وأما نفقة قرابة غير الولاد فلا تجب عند اختلاف الدين وعلى ذلك لا تجب على النصرانى نفقة أخيه المسلم وكذا لا تجب على المسلم نفقة أخيه النصرانى لأن النفقة ها هنا منوطة بالأثر ، ولا اثر بينهما فلا نفقة (١)

(١) البدائع ج ٤ ص ١٥ - ٤٠ والفتاوى الهندية ج ١ ص ٥٦٨ وفتح القدير ج ٣ ص ٣٤٨ والزيلعى ج ٣ ص ٦٣

دين ولد غير المسلم

لما كان الصبي قبل أن يعقل الإسلام أو غيره من الأديان محتاجاً إلى من يتبعه في العقيدة جعل الشارع التبعية لأقرب الناس إليه . وهما الوالدان . فإن كان دين أحدهما خيراً له تبع خير الأبوين ديناً . لأنه أحسن له . وهذا إذا لم تختلف الدار . بأن كانا في دار الإسلام . أو في دار الحرب . أو كان الصغير في دار الإسلام وأسلم الوالد في دار الحرب لأنه من أهل دار الإسلام حكماً وأما إذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الإسلام فأسلم فإنه لا يتبعه ولده ولا يكون مسلماً لأنه لا يمكن أن يجعل الوالد من أهل دار الحرب . والمجوسى والوثنى وسائر أهل الشرك شر من البكتابى لأن البكتابيين لهم دين سماوى ولهذا تؤكل ذبيحتهم ويحل نكاح نسائهم للمسلمين فكان المجوسى شراً من البكتابى حتى إذا ولد بينهما ولد يكون كتابياً تبعاً للبكتابى وقال الشافعى إن الولد المولود بين مجوسى وكتابى يكون مجوسياً لأن المعارضة قد تحققت فيه فأحدهما يوجب الحرمة والآخر يوجب الحل ويرجح ما يوجب الحرمة لقوله عليه السلام (ما اجتمع الحلال والحرام فى شيء إلا غلب الحرام الحلال) بخلاف ما إذا كان أحدهما مسلماً لأن الكفر لا يعارض الإسلام . ولنا أن حل الذبيحة والمناكحة من أحكام الإسلام فيرجح بهما كما يرجح بالإسلام . فلا تتحقق المعارضة بينهما . ولأنه يعتقد التوحيد فكان فى جعل الولد تابعاً له نوع نظر للولد والنظر لمصلحته واجب . وقول الشافعى فى دليله إنه يرجح ما يوجب الحرمة منتقض بما لو كان أحدهما مسلماً .

وإنما حكم بتبعية الولد لخير أبويه ديناً . لأن الصبي لا بد له من دين تجرى عليه أحكامه . وهو لا يهتم بذلك إما لعدم عقله أو لقصوره فلا بد أن يجعل تبعاً لغيره وجعله تبعاً للأبوين أولى لأنه تولد منهما .

ثم إذا سبى الصبي من دار الحرب فحاله لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

فأما أن يسبى مع أبويه . وإما أن يسبى مع أحدهما . وإما أن يسبى وحده .
فإن سبى مع أبويه أو مع أحدهما فما دام في دار الحرب فهو على دين أبويه حتى لو مات
لا يصل عليه . وكذلك إذا خرج إلى دار الإسلام ومعه أبواه أو أحدهما . فإن
مات الأبوان بعد ذلك فهو على دينهما حتى يسلم بنفسه . ولا تنقطع تبعية الأبوين
بموتهما . لأن بقاء الأصل ليس بشرط لبقاء الحكم في التبع ، وأما أن أخرج إلى دار
الإسلام وليس معه أحدهما فهو مسلم ، لأن التبعية انتقلت إلى الدار ، وهذه التبعية
التي حكمنا بها للوالدين وللدار إنما تعتبر إذا لم يسلم بنفسه وهو يعقل الإسلام فأما
إذا أسلم بنفسه وهو يعقل الإسلام فلا تعتبر التبعية ، ويصح إسلامه عندنا ، وعند
الشافعي رحمه الله لا يصح واحتج بقوله عليه السلام (رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي
حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ) فقد أخبر عليه
السلام بأن الصبي قد رفع القلم عنه ، ولأنه لو صح إسلامه فيما أن يصح فرضاً أو
تفلاً ومعلوم أن النفل بالإسلام غير صحيح ، والفريضة بكتاب الشرع ، والقلم
مرفوع عنه ، فلا خطاب يتوجه إليه .

ولأن صحة الإسلام من الأحكام الضارة بالصبي في هذا الموضع ، فإنه سبب
لحرمان الميراث والنفقة ووقوع الفرقة بين الزوجين والصبي ليس من أهل التصرفات
الضارة ؛ ولهذا لم يصح طلاقه وعتاقه ولم تجب عليه الصلاة والصوم فلم يصح إسلامه
ولنا أنه آمن بالله سبحانه وتعالى عن غيب فيصح لإيمانه كالبالغ ، وهذا لأن الإيمان
عبارة عن التصديق لغة وشرعاً ، وهو تصديق الله سبحانه وتعالى في جميع ما أنزل
على رسله أو تصديق رسله في جميع ما جاءوا به عن الله تبارك وتعالى ، وقد وجد
ذلك منه لوجود دليله ، وهو إقرار العاقل عن طوع قترتب عليه الأحكام ، لأنها
مبينة على وجود الإيمان حقيقة ، قال تعالى (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا)
وقال عليه السلام (لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن) والجواب عن
قول الشافعي إنه قد رفع القلم عنه مسلم أن هذا في الفروع دون الأصول العقلية ،

لأن وجوب الإيمان من الأحكام العقلية فيجب على كل عاقل ، والحديث محمول على الأحكام الشرعية توفيقاً بين الأدلة .

والقاعدة في إسلام الصبي بالتبع أننا نحكم بأسلامه تبعاً لإسلام أبويه وبكفره تبعاً لكفرهما . ولا ننظر إلى داره عند وجود الأبوين أو أحدهما . وعند عدم وجود الأبوين أو أحدهما في الدار التي هو فيها تنتقل التبعية من الوالدين إلى الدار . لأن الدار تستتبع الصبي في الإسلام في الجملة . كاللقيط إذا وجد في دار الإسلام . فأنا نحكم بأسلامه تبعاً للدار (١) .

(١) البدائع جزء ٧ صحيفة ١٠٤ ، الزيلعي جزء ثان صحيفة ١٧٣

وقف الذمی

الوقف لغة الحبس ، وشرعا عند الامام رحمه الله حبس العين على ملك الواقف والتصدق بمنفعتها ، وعند الصحاحين رضى الله عنهما حبسها لاعلى ملك أحد غير الله تعالى ، وسببه إرادة محبوب النفس فى الدنيا ببر الاحباب ، وفى الآخرة بالتقرب إلى الله عز وجل ، وشرطه شرط سائر التبرعات من الحرية والبلوغ والعقل وان يكون منجزا غير معلق والا يكون الواقف محجورا عليه بسفه أو دين وأما الاسلام فليس بشرط فلو وقف الذمی على ولده واصله وجعل آخره للمساكين جاز وشرطه الخاص بخروجه عن الملك عند أى حنیفة رضى الله عنه هو الاضافة إلى ما بعد الموت ، وهو الوصية به أو يحكم به حاكم ، وعند أبى يوسف رضى الله عنه كون المحل قابلا له كالعقار والدور ، وزاد محمد على شرط أبى يوسف كونه مؤبدا مقسوما غير مشاع فيما يحتمل القسمة ومسلما إلى متول ، وركنه الالفاظ الخاصة ، كأن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ^(١) . وحكمه أنه إذا جاز على اختلاف العلماء فى ذلك زال الموقوف عن ملك الواقف ، ولا يدخل فى ملك الموقوف عليه ، لكنه ينتفع بغلته بالتصدق عليه ، لأن الوقف حبس الأصل ، وتصدق بالفرع ، والحبس لا يوجب ملك المجوس كالرهن ^(٢) وقد علم من عدم اشتراط الاسلام فى الواقف صحة وقف الذمی ، وهذا هو ما يتعلق بوقفه :

القاعدة فى صحة وقف الذمی أن كل ما كان قرابة عند أهل دين من الأديان وهو عند المسلمين قرابة فإنه يجوز على ما حده الواقف وشرطه ، وذلك كالوقف

(١) فتح القدير جزء خامس صحيفة ٣٧ - ٣٩

(٢) البدائع جزء سادس صحيفة ٢٢٠ - ٢٢٣

على بيت المقدس ، فإنه قربة عندنا وعندهم ، وأما إذا كان قربة عندنا فقط فلا يجوز ، كالوقف على الحج والعمرة ، وكذلك لا يجوز إن كان قربة عندهم فقط ، كالوقف على البيعة والكنيسة ، وتفرع على هذه القاعدة لو وقف اليهودي أو النصراني أو المجوسي وكان ذميا داره أو عقاره أو أرضه على ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا وجعل آخر ذلك للمساكين صح الوقف ، ثم إن سمي الواقف المساكين فرق على من سماهم ، وإن لم يسم صح تفريقه على مساكين أهل الذمة ومساكين المسلمين ، ولو وقف الذمي وقفا وجعل غلته في فقراء المسلمين صح ذلك ، وفرقت الغلة في فقراء المسلمين ، وذلك لأن هذا مما يتقرب به أهل الذمة في دينهم ، فهو طاعة لله عز وجل .

والنساء من أهل الذمة بمنزلة الرجال في وقفهن ، ولو جعل المسلم أرضه أو داره صدقة موقوفة على أهل بيته أو على قرابته وهم من أهل الذمة ثم من بعدهم على المساكين صح ذلك ، ويكون وقفا على من وقفه عليهم ، وعلى ما اشترط من ذلك ، وللذمي أن يشترط في وقفه ما يشترطه المسلم من الزيادة والنقصان ، سواء دخل من أراد أن يدخله في الوقف ، وأخراج من رأى إخراجا ، والاستثناء لنفسه أن ينفق من غلة الوقف ^(١) .

وقف الحربى

لو دخل حربى دار الاسلام بأمان فاشتري أرضا أو دارا فوقفها صح الشراء والوقف ، كما يصح من الذمي ، فإن مات في دار الاسلام بعد أن وقف فهذا الوقف جائز ، كما يجوز من الذمي ، وكذلك إن رجع إلى دار الحرب بعد الوقف ، فإنه يجوز ، لأن الرجوع إلى دار الحرب بعد تمام الوقف لا يبطله ، فإن عاد إلى دار

(١) الأوقاف للخصاف ٣٣٥ - ٣٤٢

الاسلام بعد ذلك بأمان ، ثم أراد الرجوع في هذا الوقف فليس له الرجوع ،
والوقف نافذ عليه ، ولا يصير الخربى بذلك الشراء ذميا (١) .

وقف المرتد والمرتدة

لو ارتد شخص عن الاسلام — والعياذ بالله — وانتحل ديناً من أديان أهل
الذمة ، فوقف وقفاً في حال رده ، قال أبو حنيفة هو موقوف غير نافذ ، فإن عاد
إلى الاسلام صح ، وإن قتل على رده أو مات بطل وقفه ، ولم يجز ما صنع من
ذلك ، ولا رواية في هذا الحكم عن أبي يوسف وعند محمد يجوز منه ما يجوز
من القوم الذين انتقل إلى دينهم ، وأما المرتدة فيجوز وقفها اتفاقاً لأنها لا تقتل ،
إلا أن يكون على حج أو عمرة ونحو ذلك فلا يجوز .

وهذا حكم وقف المرتد والمرتدة في حال الردة ، أما إذا طرأت الردة بعد
الوقف ، بأن وقف المسلم ثم ارتد بعد ذلك فالوقف باطل لحبوط عمله بالردة .
قال ابن عابدين : ونظر فيه ابن الشحنة في شرحه بأن الحبوط في إبطال
الثواب لا فيما تعلق به حق الفقراء ، وأجاب ابن عابدين بأن الوقف على الفقراء
قربة باقية إلى حال الردة تبطل القربة التي قاربتها ، كما لو ارتد في حال صلاته
أو صومه ، بخلاف ارتداده بعد صلاته أو صيامه ، فإنه لا يبطل نفس الفعل ،
بل ثوابه فقط ، وأما حق الفقراء فإنما هو في الصدقة فقط ، فإذا بطل التصديق
الذي هو معنى الوقف بطل حقهم ضمناً ، وإن كان لا يمكن إبطاله قصداً ، كما يبطل
في خراب الوقف وخروجه عن المنفعة (٢) .

(١) الأوقاف للخصاف صحيفة ٣٣٣

(٢) الخصاف صحيفة ٣٤٠ ، ابن عابدين جزء ثالث صحيفة ٣٧١ ، ٤٠٨ .

وقف الصابئة والخطائية وأهل الأهواء

وقع الخلاف في وقف الصابئة ، فقال أبو حنيفة هم بمنزلة أهل الذمة ، توضع عليهم الجزية ، وتجري عليهم أحكام أهل الذمة . وقال غيره : إن كانوا دهرية ممن يقولون ما يهلكنا إلا الدهر فهم صنف من الزنادقة ، وإن كانوا ممن يقولون بقول أهل الكتاب كانوا بمنزلة أهل الكتاب .

أما الخطائية ومن اختلف من أهل القبلة وقال بقول بعض أهل الأهواء ، فحكم وقفهم ووصاياهم كحكم وقف ووصايا سائر المسلمين ، ألا ترى أنه روى عن أبي يوسف أنه قال أجاز شهادة أهل الأهواء جميعا إلا الخطائية ، فانهم صنف من الرافضة ، وذلك أنه يقال إن بعضهم يشهد لبعض فيما يقول ويصدقه في دعواه فأما وصاياهم ووقوفهم فانه يجوز لهم من ذلك ما يجوز للمسلمين ، ويلزمهم في ذلك ما يلزم المسلمين (١) .

حكم بيع الذمي

البيع لغة مبادلة شيء بشيء . وشرعاً مبادلة شيء مرغوب فيه بمثلته على وجه مفيد مخصوص ، فخرج مبادلة ما ليس بمرغوب فيه كالتراب والميتة والدم ، فانها لا تعد بيعاً شرعاً ، وخرج ما لا يفيد كبيع درهم بدرهم استويا وزناً وصفة ، والمراد بالوجه المخصوص الإيجاب والقبول أو التعاطي ، فيخرج التبرع من الجانبين والهبة بشرط العوض ؛ لأن المبادلة فيهما ليست على الوجه المخصوص ، وهو كونها بإيجاب وقبول ومحله المال المتقوم ، والمال ما تميل إليه النفس ويمكن ادخاره لوقت الحاجة ، وتثبت المالية بتمول الناس كافة أو بتمول بعضهم ؛ والتقوم يثبت بها وبإباحة الانتفاع به شرعاً ، فما يباح بلا تمول لا يكون مالا كحبة حنطة وما يتمول بلا إباحة انتفاع لا يكون متقوماً كالخمر ، وإذا عدم الأمران لم يثبت واحد منهما كالدم ، وحكم البيع ثبوت ملك البائع في الثمن ، والمشتري في المبيع وحكمته بقاء نظام المعاش على الوجه الذي أراده تعالى .

وصفة البيع أنه مباح عند عدم العوارض المغيرة له ، وقد يعرض له ما يوجب الكراهة كالبيع بعد النداء في الجمعة ، وقد يعرض له ما يوجب الحرمة كبيع الخمر لمن يشربها ، وقد يعرض له ما يؤدي إلى الوجوب كبيع شيء لمن يضطر إليه . وركنه الإيجاب والقبول أو ما يقوم مقامهما من التعاطي .

وشرائط البيع متنوعة إلى أربعة أنواع . إنعقاد ونفاذ . وصحة . ولزوم . الأول شرائط الإنعقاد : وهي أحد عشر شرطاً ، إثنان في العاقد . وإثنان في العقد وواحد في مكان العقد ، وستة في المعقود عليه ، فيشترط في العاقد أولاً العقل ، فلا ينعقد بيع المجنون والصبي الذي لا يعقل . وثانياً التعدد بوجود مبتاعين فلا ينعقد بيع وكيل واحد عن الجانبين إلا في الأب ووصيه والقاضي ، ويشترط في العتد أولاً موافقة القبول للإيجاب ، بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع بما أوجبه على نفسه . وثانياً أن

يكون بلفظ الماضي إن حمل التعاقد بالقول ، ويشترط في مكان العقد اتحاد المجالس بأن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد ، ويشترط في المعقود عليه أولاً أن يكون موجوداً فلا ينعقد بيع المعدوم وماله خطر العدم ؛ كبيع نتاج التاج والحمل وهذا الفص على أنه ياقوت فإذا هر زجاج ، أو هذا الثوب الهروي فإذا هو مروزي وثانياً أن يكون مالا ، فلا ينعقد البيع في نحو الحر والمدر والميتة والدم ، وثالثاً أن يكون متقوماً ، فلا ينعقد بيع الخمر والخنزير في حق المسلم ، وأما في حق الذمي فينعم . ولا ينعقد أيضاً في خبز ، لأن أدنى القيمة التي تشترط لجواز البيع فلس . ورابعاً أن يكون مملوكاً في نفسه ، فلا ينعقد بيع الكلاء ولو في أرض مملوكة له ؛ ولا الماء في نهره أو في بئر وخامساً أن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه ، فلا ينعقد بيع ما ليس بمملوك له وإن ملكه بعده إلا السلم ، ولو باع الغاصب المغصوب ثم ضمن قيمته نفذ بيعه لاستناد الملك إلى وقت البيع ، فتبين أنه باع ملك نفسه ، وأما بيع النائب عن غيره فإنه نافذ وإن لم يكن البائع ما لكا ، لأنه يبيع للغير لا لنفسه ؛ وبيع الفضولي موقوف على الإجازة وسادساً أن يكون مقدور التسليم ؛ فلا ينعقد بيع الطير في الهواء بعد أن كان في يده وطار ، ولا السمك بعد الصيد واللقاء في الحظيرة إذا كان لا يمكن أخذه إلا بصيد جديد والثاني شرائط النفاذ . فيشترط أولاً الملك ، فلا ينفذ بيع الفضولي عندنا ، وأما شراؤه فتأخذ . وثانياً الولاية إما بانابة المالك أو الشارع ، فالأول الوكالة والثاني ولاية الأب ومن قام مقامه بشرط إسلام الولي وحرية وعقله وبلوغه وصغر المولى عليه .

والثالث شرائط الصحة وهي خمسة وعشرون عامة وهي سبعة عشر وخاصة . وهي ثمانية ، فالعامة لكل بيع هي شرائط الانعقاد السابقة ، لأن مالا ينعقد لا يصح ويضاف إليها . أولاً ألا يكون البيع مؤقتاً . وثانياً . أن يكون الثمن معلوماً . وثالثاً أن يكون المبيع معلوماً علماً يمنع المنازعة ، فالمجهول جهالة مفضية إليها غير صحيح ، كبيع شاة من هذا القطيع وبيع الشيء بحكم فلان . ورابعاً خلو البيع عن شرط مفسد بأن يكون في وجوده غرر كاشتراط حمل البهيمة وكاشتراط خيار مؤبد . وخامساً

الرضا ، فيفسد بيع المكره وشرأؤه وسادساً الفائدة ، فيبيع مالا فائدة فيه وشرأؤه فاسد ، كيبيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة .

والشروط الخاصة لصحة البيع ثمانية : أولا . معلومية الأجل في البيع بثمن مؤجل ، فيفسد البيع ان كان الأجل مجهولا . وثانيا القبض في بيع المشتري المنقول فلو اشترى منقولا ولم يقبضه فباعه لا يصح بيعه . وثالثا أن يكون البديل مسمى في المبادلة القولية ، فلو سكت عنه فسد البيع وملك بالقبض . ورابعا المماثلة بين البدلين في أموال الربا . وخامساً الخلو عن شبهة الربا . وسادساً . وجود شرائط السلم . وسابعاً القبض في الصرف قبل الافتراق . وثامناً أن يكون الثمن الأول معلوما في بيع المراجعة والتولية والاشراك والوضيعة .

والرابع شرائط اللزوم ، وهي تسعة وثلاثون جميع ما تقدم من شروط الانعقاد والنفاذ والصحة ، والخلو عن الخيارات كخيار العيب والرؤية ، فجميع شروط البيع سبعة وسبعون وقد تقدمت مفصلة^(١) ثم البيع قد يتنوع بالنظر إلى ذاته ، وبالنظر إلى تعلقه بالمبيع وبالنظر إلى تعلقه بالثمن . وبالنظر إلى تعلقه بوصف الثمن ، فإن نظر إليه بالنظر إلى ذاته تنوع إلى أربعة أنواع : نافذ وهو ما أفاد حكمه للحال . وموقوف وهو ما أفاد حكمه بعد الاجازة ، وفاسد وهو ما لا يفيد حكمه إلا بالقبض ، وباطل وهو ما لا يفيد حكمه أصلا . وإن نظر إليه من جهة تعلقه بالمبيع تنوع إلى أربعة أنواع مقايضة إن حصل فيه تبادل عين بعين ، وصرف إن حصل فيه تبادل ثمن بثمن ، وسلم إن حصل فيه تبادل ثمن بعين ، والمراد بالثمن هنا ما في الذمة وهو المسلم فيه كما حققه الرافعي في تقريره ، ويبيع مطلق وهو ما حصل فيه تبادل عين بثمن ، وإن نظر إليه من جهة تعلقه بالثمن أو بمقداره تنوع إلى أربعة أنواع أيضاً فإن كان يمثل الثمن الأول مع زيادة فراجعة ، وإن كان بدون زيادة فتولية ، وإن كان مع نقص عن الثمن الأول فوضيعة ، وإن كان بدون زيادة ولا نقص

فساومة . وإن نظر إليه من جهة تعلقه بوصف الثمن كان حالاً ومؤجلاً^(١) ثم بعد معرفة حقيقة البيع وشروطه وأنواعه يعلم أن الاسلام ليس بشرط في العاقد ، لأنه لم يشترط في العاقد إلا العقل والتعدد ، وعلى هذا قالوا : أن الذمي كالمسلم في البيع من صرف وسلم وربما وغيرها إلا في الخمر والخنزير على قول بعض المشايخ بأنه يباح لهم الانتفاع شرعاً بهما كالخل والشاة عندنا ، فكانا مالا في حقهم فيجوز بيعهما ، وروى عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى عشاره بالشام أن ولو هم يبعها ، وخذوا العشر من أثمانها ، ولو لم يجز بيعهم الخمر لما أمرهم بتوليتهن البيع ، والصحيح من مذهب أصحابنا أن حرمة الخمر والخنزير ثابتة في حقهم ، لأن الكفار مخاطبون بشرائع هي حرمة ، لكنهم لا يمنعون عن بيعها ، لأنهم لا يعتقدون حرمتها ويتمولونها ، ونحن أمرنا بتركهم وما يدينون ، فلو باع ذمي من ذمي خمرأ أو خنزيراً ثم أسلمنا أو أسلم أحدهما قبل القبض يفسخ البيع ، لأنه بالاسلام حرم البيع والشراء ، فيحرم القبض والتسليم أيضاً ، لأنه يشبه الإنشاء أو هو إنشاء من وجه ، فتلحق به في باب الحرمات احتياطاً ، واصله قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين » ، والأمر بترك ما بقى من الربا هو النهي عن قبضه ، ويؤيده قوله تعالى في آخر الآية الشريفة « وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » ،

و إذا حرم القبض والتسليم لم يكن في بقاء العقد فائدة ، فيبطله القاضي ، كمن باع عبداً فأبقى قبل القبض ، هذا إذا كان الاسلام قبل القبض ، وأما إذا كان اسلامهما أو اسلام أحدهما بعد القبض مضى البيع ، لأن الملك قد ثبت على الكمال بالعقد والقبض في حالة الكفر ، وإنما وجد بعد الاسلام استمرار الملك ، والإسلام غير مانع من ذلك فإن من تخمر عصيره لا يؤمر بإبطال ملكه فيها . ولو أقرض الذمي ذمياً خمرأ ثم أسلم أحدهما فإن أسلم المقرض سقطت الخمر ،

ولا شيء له من قيمتها على المستقرض ، أما سقوط قيمة الخمر قلآن العجز عن
فبض المثل جاء من قبله ، فلا شيء له ، ولو أسلم المستقرض فالمرؤى عن أبي يوسف
عن أبي حنيفة رحمه الله أنه تسقط الخمر وليس عليه قيمتها ، كما لو أسلم المقرض ،
وذلك لأنه لا سبيل إلى تسليم المثل لأنه يمنع منه ، ولا إلى القيمة لأن ذلك يوجب
ملك المستقرض ، والإسلام يمنع ملكه ، وروى محمد وزفر وعافية بن زياد القاضي
عن أبي حنيفة رضى الله عنهم ، أن عليه قيمة الخمر ، وهو قول محمد ، وهذا لأن
امتناع التسليم من المستقرض إنما جاء لمعنى من قبله وهو إسلامه ، فكانه استهلك
عليه خمره ، والمسلم إذا استهلك خمر الذمى يضمن قيمته^(١)

(١) بدائع الضائع جزء خامس صحيفة ١٤٣

عقوبات غير المسلم

لما كان المقصود من شرع العقوبة صلاح المجتمع الانساني ، ليعيش الناس في أمن على أنفسهم وأموالهم ، كان من الضروري تساوى الناس في الأمور الزاجرة لهم عن التعدي على الغير في النفس أو في المال ، لذلك جعل الشارع الخطاب بالعقوبة منتظماً لغير المسلم لأنه أهل للزجر عن التعدي على الغير إذ الغرض من العقوبات المشروعة الانزجار في الدنيا عن الأقدام على أسبابها ، وهذا المعنى مطلوب من غير المسلم كما هو مطلوب من المؤمن ، بل غير المسلم اليق بما هو عقوبة وجزاء من المؤمن لأن الوازع الديني قد تمكن من نفس المؤمن حتى أحب لأخيه ما يحبه لنفسه ، ولا يجب لنفسه الضرر ، فلا يحبه لأخيه ، فكانت العقوبة أليق بغير المسلم من المؤمن .

القصاص بين المسلم والذمي والمستأمن

يشترط لوجوب القصاص أن يكون القاتل عاقلاً بالغاً فإن كان مجنوناً أو صديماً لا يجب القصاص ، وأن يكون متعمداً في القتل قاصداً لإياه ، فإن كان مخطئاً لا قصاص عليه وأن يكون القتل منه عمداً محضاً ليس فيه شبهة العمد ، فلو قتل بضربة أو ضربتين لا يجب القود ، لأن الضربة أو الضربتين بما لا يقصد به القتل عادة ، بل يقصد به التأديب والتهذيب ، فتمكنت في القصد شبهة العمد وأن يكون القاتل مختاراً فلو كان مكرهاً فلا قصاص عليه . وأن يكون القتل عدواناً ، وألا يكون المقتول فرع القاتل : فلو قتل الأب ولده لا قصاص عليه لقوله عليه السلام (لا يقاد الوالد بولده) وألا يكون للقاتل فيه ملك أو شبهة ملك حتى لا يقتل المولى بعبد له لقوله عليه الصلاة والسلام (لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبد له) وما فيه شبهة الملك كالمسكاتب إذا قتل عبداً من كسبه ، لأن للمسكاتب شبهة الملك في اكسابه ، والشبهة في هذا الباب ملحقة بالحقيقة ، وأن يكون المقتول معصوم الدم مطلقاً ،

فلا يقتل مسلم ولا ذمى بكافر حربى ولا يبرئ لعدم العصمة ، ولا يجربى مستأمن فى ظاهر الرواية ، لأن عصمة الحربى المستأمن مؤقتة إلى وقت الخروج من دار الاسلام إلى دار الحرب .

هذه هى الشروط المعتبرة فى القاتل والمقتول ، وهناك أشياء غير مشترطة فى وجوب القصاص فلا يشترط أن يكون المقتول مثل القاتل فى كمال الذات ، وهو سلامة الأعضاء ، ولا أن يكون مثله فى الشرف والفضيلة ، فيقتل سليم الأطراف بمقطوعها وبالأشل ، ويقتل العالم بالجاهل ، والشريف بالوضيع ، والعاقل بالمجنون ، والبالغ بالصبي ، والذكر بالأنثى ، والحربى بالعبد ، والمسلم بالذمى الذى يؤدى الجزية وتجربى عليه أحكام الإسلام . وقال الشافعى رحمه الله كون المقتول مثل القاتل فى شرف الاسلام والحرية شرط وجوب القصاص ونقصان الكفر والرق فى المقتول يمنع من الوجوب فلا يقتل المسلم بالذمى ، ولا الحربى بالعبد ، وينحصر الخلاف بيننا وبين الشافعى فى هذا الموضوع فى مسألتين الأولى أن الحربى لا يقتل بالعبد عنده ، ويقتل عندنا . والمسألة الثانية أن المسلم لا يقتل بالذمى عنده ويقتل عندنا .

والثانية هى المقصودة بالبحث ههنا ، وهماهى ذى أدلة الطرفين فيها استدلال الشافعى أولاً بما روى الشعبي عن جحيفة قال سألت علياً رضى الله عنه هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير القرآن ؟ قال والذى فلق الحبة وبرأ اللسمة ما عندنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى القرآن وما فى هذه الصحيفة . قلت : وما فى هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكك الأسير ، وألا يقتل مسلم بكافر . وعن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا والأشتر إلى على فقلنا هل عهد إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم عهداً لم يعهده إلى الناس ؟ قال : لا ، إلا ما كان فى كتابى هذا ، فأخرج كتاباً من قراب سيفه ، فإذا فيه : المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد فى عهده — الحديث . وقبل الجواب عن هذا الدليل أذكر القاعدة التى ذكرت عند الحنفية لفهم مثل قوله عليه الصلاة والسلام (لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد فى عهده) وهذه

القاعدة على ما فهم الغزالي والآمدى هي (أن عموم المعطوف عليه يستلزم عموم المعطوف) وتلزم هذه القاعدة قاعدة أخرى وهي (أن تخصيص المعطوف يستلزم تخصيص المعطوف عليه بما خص به المعطوف) وخالف الشافعية في هاتين القاعدتين والحنفية لم يصرحوا بهما في كتبهم كما يفهم من المسلم والتحرير ، وبعد ذلك يجاب عن الحديثين اللذين ذكرهما الشافعي بأن الثاني منهما وهو قوله عليه السلام (لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوعهد في عهده) يقدر فيه بكافر في جانب المعطوف فيكون المعطوف مماثلاً للمعطوف عليه فيما صرح به فيه ، وهو الجار والمجرور الذي هو نكرة في سياق النفي فتفيد العموم وقد قام الإجماع على أن ذالعهدي يقتل بمثله فعلم أن الكافر الذي في المعطوف هو الحربي فقط ، فليكن المراد به في جانب المعطوف عليه الحربي فقط كما هو مقتضى القاعدة الثانية ، فلم يفد الحديث النهي عن قتل المسلم بالذمي وأما الحديث الأول فالعام فيه يحمل على الحربي جمعاً بين الروايتين . واستدل الشافعي ثانياً على عدم المساواة بين المسلم والكافر بقوله تعالى (لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة) .

والجواب أن المراد نفي الاستواء في الآخرة في الثواب والعقاب ، ويؤيد ذلك قوله عز وجل في آخر الآية « أصحاب الجنة هم الفائزون » ، فإن ذلك نص في الفوز الأخرى ولأن كون الشخص صاحب الجنة أو النار بما لا يدرك فإنه موقوف على الخاتمة ، وذلك بما لا يدرك أصلاً ؛ فلا يدخل تحت حكم القاضي أنه من أهل الجنة ، فلا يقتل بمن هو من أهل النار .

واستدل ثالثاً بأن في عصمته شبهة العدم لثبوتها مع قيام المنافي وهو الكفر لأنه مبيح في الأصل لكونه جناية متناهية ؛ فيوجب عقوبة متناهية ، وهي القتل لكونه من أعظم العقوبات الدنيوية ، إلا أنه منع من قتله لغيره وهو نقض العهد الثابت بالذمة فقيامه يورث شبهة . والجواب يمنع شبهة في العصمة ، بل دمه حرام لا يحتمل الإباحة بحال مع قيام عقد الذمة وهو بمنزلة دم المسلم مع قيام الإسلام ، والكفر لا يبيح الدم على الإطلاق ، بل الكفر المبيح للدم هو الكفر الباعث على الحراب ، فلا يكون مبيحاً للدم أما أدلتنا في هذا الحكم فهي أولاً عمومات آيات القصاص ، نحو قوله عز وجل « كتب عليكم القصاص في القتلى » ، وكتبنا عليهم فيها « أن النفس بالنفس » من غير فصل بين قتل وقتيل ونفس ونفس . وقوله تعالى

« ولكم في القصاص حياة ، وتحقيق معنى الحياة في قتل المسلم بالذمي أبلغ منه في قتل المسلم بالمسلم ، لأن العداوة الدينية تحمله على القتل .

وثانيا عموم قوله عليه السلام « العمد قود » وقد صح عن عبد الرحمن بن البيهقي ومحمد بن المنكدر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهدا من أهل الذمة فأمر به فقتل ، وقال « أنا أولى من وفي بذمته » وثالثا بأن القصاص يعتمد المساواة في العصمة والكافر بعقد الذمة صار معصوم الدم نظرا إلى الدار وإلى التكليف ، لأن شرط التكليف القدرة على ما كلف به من القيام بما يوجبه عقد الذمة ، ولا يتمكن من إقامة ما كلف به إلا بدفع أسباب الهلاك عنه ، وذلك بأن يكون محرم الدم ورابعا بأن الذمي لو قتل ذميا ثم أسلم القاتل قبل أن يقتل قتل به بالاجماع ؛ وهذا قتل مسلم بكافر ، فلولا أن المسلم يجب عليه القتل بقتل الذمي ابتداء لما دام وجوب قتل القاتل الذمي إلى ما بعد الإسلام ، لأن حالة البقاء في مثل هذا معتبرة بالابتداء تعظيما لأمر الدم ، ألا ترى أن مسلما لو جرح مسلما فارتد المجروح والعياذ بالله ثم مات بعد الجرح سقط القصاص ، وبعبارة لو جرح مرتدا ثم أسلم المجروح يجب القصاص ولا يقتل المسلم والذمي بالمستأمن ، لأن دم المستأمن غير محقون على التأيد ، ولأن كفره باعث على الحراب لقصده الرجوع إلى دار الحرب .

ولما وقع الخلاف بين الأحناف والشافعية في القصاص في النفس وقع الخلاف بينهما في القصاص بين المسلم والذمي في الأطراف . فقال الأحناف يجب القصاص بينهما في الأطراف لوجود التساوي بينهما في الارش .

وقال الشافعية لا يجب القصاص بينهما ، لأن كل الذي يقتل به يقطع به ، والذي لا يقتل به لا يقطع به وقد تقدم أن المسلم لا يقتل بالذمي عند الشافعية ، للأدلة المتقدمة ، فلا يقطع به والحنفية قد قالوا بالقتل بين المسلم والذمي ، فيقولون بالقطع في الأطراف بينهما (١)

(١) التحرير جزء أول صحيفة ٢٣٢ — ٢٣٤
مسلم الثبوت جزء أول صحيفة ٢٨٩ — ٢٩٩
البدائع جزء سابع صحيفة ٢٣٤ — ٢٣٨
الزيلعي جزء سادس صحيفة ١٠٢ — ١٠٥

حدود الذمى والحربى

الحد لغة عبارة عن المنع ، وفى الشرع عقوبة مقدرة واجبة حقا لله تعالى ،
تخرج التعزير لعدم التقدير فيه ، والقصاص لأنه حق العبد . والحدود خمسة أنواع :
حد الزنا ، وحد الشرب ، وحد السكر ، وحد القذف ، وحد السرقة . وسأذكر
حكم كل واحد من هذه الحدود بالنسبة للذى والحربى .

حد الزنا

الزنا هو الوطء الحرام فى قبل المرأة الحية فى حالة الاختيار فى دار العدل بمن
التزم أحكام الاسلام العارى عن حقيقة الملك وعن شبهته ، كوطء الأب جارية
الإبن ، وعن حق الملك كوطء الغانم جارية من الغنيمة قبل القسمة ، وعن حقيقة
النكاح وشبهته كنكاح بغير شهود ، وعن شبهة الاشتباه فى موضع الاشتباه فى
الملك والنكاح جميعاً ، فشبهة الاشتباه فى الملك كوطء الإبن جارية الأب إذا ادعى
أنها تحل له ، وشبهة الاشتباه فى النكاح كوطء المطلقة ثلاثاً فى العدة إذا ادعى الشبهة
فانه لا يحد .

والأصل فى اعتبار الشبهة فى هذا الباب الحديث المشهور وهو قوله صلى الله
عليه وسلم « ادرءوا الحدود بالشبهات » ، فيعلم من هذا التعريف أن الصبي والمجنون
لا حد عليهما عند وطء الأجنبية لأن فعلهما لا يوصف بالحرمة ، وأن الوطء
فى دار الحرب أو فى دار البغى لا يوجب الحد حتى إن من زنى فى دار الحرب أو
فى دار البغى ثم خرج إلينا لا يقام عليه الحد ، لأن الزنا لم ينعقد سبباً لوجوب الحد
حين وجوده ، لعدم الولاية فلا يستوفى بعد ذلك وكذلك إذا زنى الحربى المستأمن

بمسلمة أو ذمية أو زنى ذمى بحرية مستأمنة لا حد على الحربى والحريية عندهما لأن الحربى لم يدخل دار الاسلام على سبيل الإقامة والتوطن ، بل على سبيل العارية ليعاملنا ونعامله ثم يعود فلم يكن دخوله دار الاسلام دلالة التزامه حق الله سبحانه وتعالى خالصا ، وهذا بخلاف حد القذف ، لأنه لما طلب الأمان من المسلمين فقد التزم أمانهم عن الإيذاء بنفسه ، وظهر حكم الاسلام فى حقه ، وعند أبى يوسف يحدان لأنهما لما دخلا دار الاسلام بأمان فقد التزما أحكام الاسلام مدة اقامتهما فصارا كالذمى ، ولهذا يقام حد القذف على المستأمن كما يقام على الذمى .

ثم اختلف أبو حنيفة مع محمد فى حد المسلمة والذمية عند زنا الحربى بهما . فعند أبى حنيفة يحدان ، لأن فعل الحربى حرام محض ، ألا ترى أنه يؤخذ به فكان زنا فكاتتا زانيتين إلا أن الحد لم يجب على الرجل لعدم التزامه احكامنا ، وهذا أمر يخصه ، وعند محمد لا يحدان ، لأن الأصل فعل الرجل ، وفعلهما يقع تبعاً ، فلما لم يجب الحد على الأصل لا يجب على التبع ، وذلك كالمطوعة من المرأة للصبي والمجنون .

ويحد الذمى بلا خلاف عند زناه بالمستأمنة فى هذه المسألة ، وهو يستوى مع المسلم فى حد الجلد ، فالمواضع التى يحد فيها المسلم حد الجلد يحد فيها الذمى ، لأنه بالذمة والعهد التزم أحكام الاسلام مطلقاً إلا فى قدر ما وقع الاستثناء فيه ، ولم يوجد ههنا ، وأما حده بالرجم فقد اختلف فيه ، هل يكون مثل المسلم فيرجم كما يرجم المسلم أم لا ؟ ومنشأ النزاع هو اعتبار الاسلام شرطاً فى الإحصان وعدم اعتباره ، وشرائط الإحصان الموجب للرجم فى الزنا سبعة : العقل ، والبلوغ ، وهما شرط لأهلية العقوبات ، والحرية والاسلام والتزوج بنكاح صحيح ، والدخول بالنكاح الصحيح ، وكونهما محصنين حالة الدخول ، وإنما شرطت هذه الشروط لأجل وجود المانع من الزنا ، حتى إذا وجد هذا الجرم العظيم استحق المجرم هذا الجزاء الذى يفقده الحياة ، ويظهر منه الوجود ، ولا خلاف فى هذه الشروط إلا فى الاسلام ، فقال الشافعى وورى عن أبى يوسف مثله : إن الاسلام ليس من

شروط الاحصان . واستدلا بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين اللذين زنيا في عهده ، ولو كان الاسلام شرطاً لما رجمهما النبي عليه السلام

وأجيب بأن ذلك كان بحكم التوراة قبل نزول آية الجلد ، وكان ذلك في أول دخول النبي عليه السلام المدينة ، ثم صار الحكم منسوخاً بعد ذلك بآية الجلد ثم نسخ الجلد في حق المحصن وثبت الرجم ، والكافر ليس بمحصن ، فلا يثبت في حقه الرجم .

واستدلا ثانياً بأن اشتراط الإسلام للزجر عن الزنا ، والدين مطلقاً يصلح للزجر عن الزنا لأن الزنا حرام في الأديان كلها ، وأجيب بأن الزجر لا يتكامل إلا بدين الإسلام ، لأنه نعمة ، فيكون الزنا من المسلم وضع الكفران في موضع الشكر ودين الكفر ليس بنعمة ، فلا يكون زاجراً عن الفواحش مثل دين الإسلام ولنا على اشتراط الإسلام قوله عليه الصلاة والسلام (من أشرك بالله فليس بمحصن) والذمي مشرك على الحقيقة فلم يكن محصناً .

وقوله عليه السلام لحذيفة رضى الله عنه حين أراد أن يتزوج يهودية د دعها فإنها لا تحصنك ، ولنا أيضاً أن زنا الكافر لا يساوى زنا المسلم في كونه جنائية ، فلا يساويه في استدعاء العقوبة . لأن زنا المسلم اختص بمزيد قبح ، لأنه بالزنا وضع الكفر موضع الشكر ، لأن دين الإسلام نعمة ، ولم يوجد ذلك بالنسبة للكافر فلا يساويه في العقوبة .

ثم إذا فقد شرط من شروط الاحصان المتقدمة لا يرمي الزاني بل يجلد ، لأن الواجب بنفس الزنا هو الجلد بآية الجلد ، ولأن زنا غير المحصن لا يبلغ الغاية في القبح فلا تبلغ عقوبته النهاية ، فيكتفى بالجلد .

ويثبت الزنا إما بالبينة وهي أربعة رجال . وإما بالاقرار أربع مرات في أربعة

مجالس من مجالس المقر، وخذ الجلد مائة جلدة للحر عند عدم الاحصان ،
ونصفها للعبد ^(١) .

حد الشرب والسكر

يجب الحد بشرب الخمر وإن كان قليلا ، والخمر هي عصير العنب إذا غلى واشتد
وقذف بالزبد ، ويجب الحد بالسكر الحاصل بشرب ما سوى الخمر من الأشربة ،
كسقيع الزبيب والمطبوخ أدنى طبخة من عصير العنب ، وشرط وجوب الحد في
الشرب والسكر العقل والبلوغ .

وعدم الضرورة ، فلا يحد من إصايته مخصصة بشرب القليل منها ، ويشترط
أيضا بقاء اسم الخمر للشروب وقت الشرب ، فإن خلط بالماء وجب الحد إن كان
الخمر غالباً أو مساوياً ، وإن كان الماء غالباً فلا حد ، ويشترط أيضاً الإسلام ،
فلا حد ، على الذمي والحربي المستأمن بالشرب ولا بالسكر في ظاهر الرواية ،
وشرب الخمر مباح لأهل الذمة عند أكثر مشايخنا ، فلا يكون جنابة ، وعند بعضهم
هو حرام ، لكن نهينا عن التعرض لهم وأمرنا بتركهم وما يدينون ، وفي إقامة
الحد عليهم تعرض لهم من حيث المعنى ، لانا نمنعهم من الشرب ، وعن الحسن بن
زياد أنهم إذا شربوا أو سكروا يحدون لأجل السكر لا لأجل الشرب لأن السكر
حرام في الأديان كلها ، قال صاحب البدائع : وما قاله الحسن حسن . وحد الشرب
والسكر ثمانون سوطاً للحر ، لا جماع الصحابة رضي الله عنهم . وللعبد أربعون سوطاً ،
لأن الرق منصف للعقوبة كما ينصف النعمة ^(٢)

(١) بدائع الصنائع جزء سابع صحيفة ٣٣ - ٣٩
الزيلعي جزء ثالث صحيفة ١٦٣ - ١٧٤
فتح القدير جزء رابع صحيفة ١٢١ - ١٣٨
(٢) بدائع الصنائع جزء سابع صحيفة ٣٩ - ٤٠
فتح القدير جزء رابع صحيفة ١٧٨ - ١٩٠

حد القذف

القذف هو الرمي بالزنا صريحا . كأن يقول شخص لغيره يا زاني ، ويجب بذلك القول الحدان طلب المقذوف إقامة الحد بأن كان الطلب في حياته ، وبعد مماته يتطلب بحد القذف من يقع القذف في نسبه بذلك القذف ، كالابن ، وحد القذف ثمانون سوطا للحر ، وأربعون للعبد ، ويشترط في القاذف أن يكون عاقلا بالغاً لأن فعل الصبي والمجنون ليس جنائية . فلا عقوبة فيه ، وأن يكون القاذف عاجزاً عن الاتيان بأربعة شهود ، فإن أتى بهم فلا حد عليه ، ويجب الحد على من ثبت عليه فعل الزنا .

ويشترط في المقذوف أن يكون محصنا رجلا كان أو امرأة .

ثم شرائط الاحصان في القذف خمسة : العقل والبلوغ والحرية والإسلام والعفة عن الزنا ، فإن كان المقذوف رجلا يشترط أن يكون عفيفا ، بأن لم يكن بوطيء في عمره امرأة بالزنا ولا بالشبهة ولا بنكاح فاسد ، فإن وجد ذلك منه في عمره مرة واحدة لا يكون محصنا ، ولا يحد قاذفه . وإن كانت امرأة يشترط ألا تكون محدودة في الزنا وألا يكون معها ولد لا يعرف له أب . وألا تكون لا بنت بولد ، لأن هذه الأشياء أمارات الزنا ، فيسقط إحصانها ، فلا حد على القاذف ويشترط أن يكون المقذوف معلوما ، فلو كان مجهولا كأن يقول لرجلين أحدهما زان - فلا حد على القاتل . ويشترط ألا يكون القاذف أباً للمقذوف ولا جداً ، وأن يكون القذف واقعاً في دار العدل ، فلو كان في دار الحرب أو في دار البغي فلا يوجب الحد ، لأن المقيم للحدود هم الأئمة ، ولا ولاية لأمام أهل العدل على أهل دار الحرب ، ولا على أهل دار البغي .

ثم بعد تعريف القذف وبيان شروطه يتبين أن القاذف يقيم عليه الحد ولو كان غير مسلم لأنه إن كان ذمياً فهو مثل المسلم في هذا الحكم ، وأن كان حربياً مستأمناً

فلانه طلب منا ألا يتعرض له أحد بإيذاء ، فيكون ملزما بالأذى أحدنا من المسلمين ، فإن حصل منه إيذاء موجب للحد لزمه الحد ، ولأن حد القذف فيه حق العبد ، وقد التزم إيفاء حقوق العباد . ويعلم من اشتراط احصان المقدوف أنه لا بد أن يكون مسلما ، وعلى هذا لا يحمد من قذف غير المسلم حد القذف ، بل يعزر لوجود المانع من وجوب الحد ؛ وهو عدم الاحصان .

وإذا حد غير المسلم في القذف سقطت شهادته على أهل الذمة ، لأن له شهادة على مثله ، ورد هذه الشهادة من تمام الحد ، فتسقط شهادته بحده . ثم إذا أسلم قبلت شهادته على الذميين وعلى المسلمين ، وذلك لأنه بالاسلام استفاد أهلية جديدة للشهادة مغيرة للأهلية التي كانت قبل إقامة الحد عليه (١)

حد السرقة

السرقة هي أخذ المكلف الناطق البصير عشرة دراهم أو ما يساويها بما لا يسرع إليه الفساد كالفاكهة مقصودة بالأخذ ظاهرة الاخراج خفية من صاحب يد صحيح فلا يقطع السارق من سارق ولا من دخل الخرز ثم ابتلع دينارا بل يضمه ، ولا الأخرس لاحتمال نطقه بشبهة ولا الأعمى لجهله بمال غيره ، ولا فرق في السارق بين الرجل والمرأة ، والحر والعبد والمسلم والذمي ، ويشترط أن يكون المكان الذي وقعت فيه السرقة دار العدل ، فلا يقطع بالسرقة في دار الحرب أو في دار البغي لأنه لا يد للإمام على أهل دار الحرب والبغي ، فالسرقة الموجودة فيهما لا تنعقد سببا لوجوب القطع . وعلى ذلك لا يقطع التجار أو الأسارى من أهل الاسلام إذا دخلوا دار الحرب وسرق بعضهم من بعض ثم خرجوا إلى دار الاسلام ، لأنه لا يد للإمام في دار الحرب ، فالسرقة الموجودة هناك لم تنعقد سببا لوجوب القطع

(١) بدائع الصنائع جزء سابع صحيفة ٤٠ - ٦٥

الجمهورية النيرة جزء ثمان صحيفة ١٥٨ - ١٦٣

فلا يستوفى جزاؤها في دار الاسلام ، وكذلك لا يقطع التجار من أهل العدل في معسكر أهل البغي أو الأسارى في أيديهم إذا سرق بعضهم من بعض ثم خرجوا إلى أهل دار العدل لأن السرقة لم تنعقد موجبة للقطع ، لعدم ولاية الاستيفاء فيه ولأنه أخذ عن تأويل ، لأن لأهل العدل أن يأخذوا أموال أهل البغي ويحبسوها عندهم حتى يتوبوا فكان في العصمة شبهة العدم ، وكذلك لا يقطع الرجل من أهل البغي إذا سرق من معسكر أهل العدل وعاد إلى معسكره . لأنهم يعتقدون إباحة أموالنا ولهم منعة ، فكان أخذه عن تأويل ، فلا يقطع بالسرقة كما لا يضمن بالاتلاف ولو أن رجلا من أهل العدل سرق من إنسان مالا وهو يشهد عليه بالكفر ويستحل دمه وماله يقطع ، لأن مجرد اعتقاد الإباحة لا عبرة به ، لانا لو اعتبرنا ذلك لآدى إلى سد باب الحد ، لأن كل سارق لا يعجز عن إظهاره ، ليسقط القطع عن نفسه ويشترط في المسروق أن يكون مالا متقوما مطلقا ، بخلاف الخمر فإنه متقوم عند الكافر دون المسلم ، وإن يكون من حرز وهو ما يمنع وصول يد الغير سواء كان بناء أو حائطا . وثبت السرقة بإقرار السارق مرة ، وبشهادة رجلين ، وحكمها وجوب قطع يمين السارق من الزند ، وهو المفصل بين الذراع والكف وبعد بيان السرقة وحكمها يظهر أن السارق إن كان ذميا يقطع بلا خلاف وإن كان حربيا مستأمنا سرق في دار الاسلام لم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أقطعه . وأما إن سرق من الحربى المستأمن في دار الاسلام فيقطع قياسا لأنه سرقة مال معصوم ، لأن الحربى استفاد العصمة بالأمان كالذمى ، ولهذا كان مضمونا بالاتلاف كمال الذمى ، وفي الاستحسان لا يقطع ، لأن هذا مال فيه شبهة الإباحة ، لأن الحربى المستأمن من أهل دار الحرب حقيقة ، وإنما دخل دار الاسلام ليقضى بعض حوائجه ثم يعود عن قريب ، فكونه من أهل دار الحرب يورث شبهة الإباحة في ماله ، ولهذا أورث شبهة الإباحة في دمه ، حتى لا يقتل به المؤمن قصاصا ، ولأنه كان مباحا وإنما ثبت العصمة بعارض الأمان الذى هو على شرف الزوال فعند الزوال يظهر أن العصمة لم تكن بخلاف الذى

لأنه من أهل دار الاسلام ، وقد استفاد العصمة بأمان مؤيد فكان معصوم الدم والمال عصمة مطلقة ليس فيها شبهة الأباحة ، وبخلاف ضمان المال لأن الشبهة لا تمنع وجوب ضمان المال لأنه حق العبد وحقوق العباد لا تسقط بالشبهات (١)

دية الذمي وكفارته

وقع خلاف بين الأحناف والشافعية والمالكية في دية الذمي هل هي مساوية لدية المسلم وذلك بأن تكون دية الرجل الذمي مثل دية الرجل المسلم والمرأة في النفس وما دونها أم لا ؟

فقال الأحناف بالتساوي بينهما وخالف الشافعية والمالكية فقال الشافعي دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ، ودية المجوسي ثمانمائة .

واستدل أولاً بقوله تعالى « لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة » ، وبقوله تعالى « أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون » ، والجواب عن الآيتين إن المراد أحكام الآخرة .

وثانياً بقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمنون تتكافأ دماؤهم » ، فهذا يدل على أن دماء غيرهم لا تتكافأ وأجيب بأن هذا مفهوم مخالفة وهو ليس بحجة .

وبما روى أن النبي عليه الصلاة والسلام جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم . والجواب أن هذا الحديث لم يعرف رواية ولم يذكر في كتب الحديث .

وثالثاً بأن نقصان الكفر فوق نقصان الأثوثة والأثوثة تنقص الدية فالكفر أولى . وبأن الرق أثر من آثار الكفر ، وهو ينقص الدية فالكفر الموجب له أولى

(١) بدائع الصنائع جزء سابع ص ٧١ - ٨٨

ابن عابدين جزء ثالث ص ١٩٨ - ٢١٢

والجواب عنهما أن النقصان بالأنوثة والرق من حيث النقصان في الملك ، فإن المرأة تملك المال دون النكاح ، وكذلك الرق يوجب نقصان الملك بخلاف الكفر فإنه لا يمنع مساواة الذمي للمسلم في الملك ، ولا يكون الذمي بالكفر مملوكا ، بخلاف الرق فإن العبد يكون بسيبه مملوكا ، فلم تنعدم المساواة بين المسلم والذمي .

وقال مالك رضي الله عنه دية اليهودي والنصراني ستة آلاف درهم . واستدل بقوله عليه السلام « عقل الكافر نصف عقل المسلم » والكل عنده اثنا عشر ألفا ، والجواب أن ما رواه الأحناف أشهر مما رواه مالك ، ويدل على ذلك عمل الصحابة كما سيأتي في دليله .

وقال الأحناف بالتساوي بين المسلم والذمي في الدية واستدلوا أولا بقوله تعالى « وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله » أطلق سبحانه وتعالى القول بالدية في جميع أنواع القتل من غير فصل ، فدل على أن الواجب في الكل على قدر واحد .

وثانياً بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي عليه السلام ودى العامريين اللذين كان لهما عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتلتهما عمرو بن أمية الضمري ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهما بدية حرين مسلمين ، وقال « دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار » .

وعن الزهري أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يجعلان دية الذمي مثل دية المسلم ، وقال علي رضي الله عنه إنما بذلوا الجزية لئلا تكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا .

وثالثاً بأنهم معصومون متقومون ، لا حرازهم أنفسهم بالدار فوجب أن يكونوا ملحقين بالمسلمين في وجوب الدية ، ألا ترى أموالهم لما كانت معصومة متقومة يجب باتلافها ما يجب باتلاف مال المسلم فإذا كان هذا في أموالهم فما ظنك في أنفسهم ؟ قال صاحب العناية (وإن لم يكن لنا في المسألة إلا ما روى الزهري

أن دية الذمي كانت مثل دية المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان ، فلما كان زمن معاوية جعلها على النصف . وما روى عن علي رضي الله عنه لشهرته إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا . وما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ودى ذميا قتل بمائة من الأبل — لكان لنا من الظهور في المسألة مالا يخفى على أحد ، وقد جعل صاحب البدائع الخلاف واقعا في دية الذمي والحربي والمستأمن وقال في الدر صحيح في الجوهرة أنه لادية في المستأمن ، وأقره في الشر نبلاية ، لكن بالتسوية جزم في الاختيار ، وصححه الزيلعي ، ولم يتعرض صاحب الدر لحكم دية الحربي ، وصاحب الهداية جفل الخلاف في الذمي ولم يتعرض للحربي والمستأمن وظاهر أدلة الحنفية تؤيد صاحب الهداية كما سبق في الأدلة .

وأما كفارة الذمي فانها لا تجب عليه ان كان قاتلا ، لأن الكفار غير مخاطبين بشرائع هي عبادات ، وكفارة القتل معنى العبادة فيها أغلب ، فلا يخاطب بها الكافر فإن كان الذمي مقتولا من المسلم وجبت الكفارة بقتله ، لأنه معصوم الدم على التأيد وان قتل المسلم حريبا أو باغيا لا تجب عليه الكفارة ، لأن المقتول ليس بمعصوم الدم ^(١) .

١. (١) البدائع جزء سابع صحيفة ٢٥٢-٢٥٥

، العناية جزء ثامن صحيفة ٣٠٧

، الزيلعي جزء ثالث صحيفة ١٢٨

، ابن عابدين جزء خامس صحيفة ٣٠٨

شهادة الذمي والمستأمن

لا تقبل شهادة الذمي على المسلم ، لقوله تعالى (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) وأما شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وإن اختلفت مللهم فقد قال الحنفية بقبولها ، وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى لا تقبل ، لأنهم فسقة ، قال الله تعالى « والكافرون هم الظالمون ، فيجب التوقف في خبرهم ، ولهذا لا تقبل شهادتهم على المسلم ، فصاروا كالمرتدين والحنفية ماروي أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة النصاري بعضهم على بعض ، ولهم أيضا أنهم من أهل الولاية على أنفسهم وأولادهم الصغار ، فيكونون أهلا للشهادة على مثلهم ، وأن الحاجة مست إلى صيانة حقوق أهل الذمة ، ولا تحصل الصيانة إلا بأن يكون لبعضهم على بعض شهادة ، ولا شك أن الحاجة إلى صيانة حقوقهم ماسة ، لأنهم إنما قبلوا عقد الذمة لتسكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا ، لأن هذه المعاملات تكثر فيما بينهم ، والمسلمون لا يحضرون معاقبتهم ليتحملوا حوائثهم ، ولو لم يكن لبعضهم على بعض شهادة لصاعت حقوقهم عند الجحود والانكار فدعت الحاجة إلى الصيانة إلى قبول شهادة بعضهم على بعض وقال ابن أبي ليلى : ان اختلفت مللهم لا تقبل ، وهذا غير سديد لأن الكفر وان اختلف أنواعه صورة فهو ملة واحدة حقيقة ، فتقبل شهادة بعضهم على بعض كيفما كان ، ولا تقبل شهادة المستأمن على الذمي ، لأنه ليس من أهل دار الإسلام حقيقة ، وإن كان فيها صورة ، لأنه لم يدخل دارنا للسكنى ، بل ليقضى حوائجه ثم يعود عن قريب ، فلم يكن من أهل دار الإسلام ، والذمي من أهل دار الإسلام ، فاختلفت الباران ، فلم تقبل شهادة المستأمن على الذمي ولأنه لا ولاية له عليه لكون الذمي أعلى حالا منه .

وتقبل شهادة الذمي على المستأمن ، كما تقبل شهادة المسلم على المستأمن ،

وعلى الذمي فصار حكم المستأمن مع الذمي كحكم الذمي مع المسلم .
وأما شهادة المستأمن على المستأمن فهي مقبولة إن اتفقت دأرهأ ، وإن اختلفت
كإطالآ ومصر لا تقبل لأن اختلف الدارين يقطع الولاية ، ولهذا يمنع التوارث
والشهادة من باب الولاية فإذا فقدت الولاية فقد ما يترتب عليها من قبول الشهادة (١)

انعقاد يمين غير المسلم

اليمين هي عقد يقوى به عزم الحالف على الفعل أو الترك ويشترط في الحالف
أن يكون عاقلاً بالغاً بالاتفاق بين الجنفية وغيرهم ولكن وقع النزاع بعد ذلك
في اشتراط الاسلام ، فشرطه الأحناف وبنوا عليه أنه لا ينعقد يمين غير المسلم ،
وقال الشافعي . أن الاسلام ليس يشترط في اليمين وبنى على ذلك أن اليمين تنعقد
من غير المسلم .

واستدل الشافعي على ذلك بأن غير المسلم يستحلف في الدعوى والخصومات
وكذا يصح إيلأؤه ، ولو لم يكن أهلاً لما انعقد إيلأؤه كما لا ينعقد إيلأء
الصبي والمجنون .

واستدل الأحناف على عدم انعقاد يمين غير المسلم بأن اليمين يستعقب
الكفارة عند الحنث ، والكافر ليس من أهلها ، لأنها عبادة وشرط صحة العبادة
الاسلام والوجه في كون الكفارة عبادة أنها لا تتأدى بدون النية وكذا لا تسقط
بأداء الغير نيابة عمن عليه الكفارة وهذان الحكمان مختصان بالعبادات لأن غير
العبادات لا يشترط فيه النية ، ولا يشترط في غير العبادات أن يكون الأداء ممن
عليه الواجب ، وذلك كأداء الدين لا يشترط فيه أن يكون الأداء ممن عليه الدين
وكرر المغصوب ونحوهما ، وإذا كان غير المسلم غير أهل للكفارة التي تبني على
اليمين عند الحنث فإنه لا يكون أهلاً لليمين .

(١) فتح القدير جزء سادس صحيفة ٤١ - ٤٤

، بدائع الصنائع جزء سادس ص ٢٨٠ - ٢٨١

والجواب عن دليل الشافعي أن استحلاف غير المسلم في الدعاوى صوري فقط وذلك لأن المقصود من الاستحلاف التحريم عن الكذب والنكول ، فهي يمين صورية ، وغير المسلم وإن لم يثبت في حقه شرعا اليمين الشرعي المستعقب لحكمه وهو الكفارة فهو يعتقد في نفسه تعظيم اسم الله تعالى وحرمة اليمين به كذبا فيمتنع عن اليمين كذبا فيحصل المقصود من ظهور الحق فشرع التزام غير المسلم بصورة اليمين لفائدة إظهار الحق ، والإيلاء لما كان من آثاره لزوم الكفارة وهي عبادة :

وغير المسلم ليس أهلا لها فلا يصح إيلاؤه .
ولأجل وقوع النزاع بيننا وبين الشافعي في صحة انعقاد يمين غير المسلم وقع الخلاف في الأثر المترتب على الحنث في اليمين وهو الكفارة ، فلو حلف غير المسلم على يمين ثم أسلم فحنث فلا كفارة عليه عندنا ، لأن اليمين لا تنعقد في حقه ، وعند الشافعي عليه الكفارة لانعقاد اليمين ، ويكفر كما يكفر المسلم عن يمينه إذا حنث فيها ، وإن حنث في حال الكفر يكفر بالمال ، لأن الصوم متعذر بالنسبة لغير المسلم ، ولو حلف مسلم ثم ارتد - والعياذ بالله - ثم أسلم فحنث لا يلزمه شيء عندنا ، لأن الكفر يبطل اليمين إذا عرض عليها . بناء على أن الأوصاف التي ترجع إلى المحل يستوى فيها الابتداء والبقاء ، أي الأضالة والعروض كالمحرمة الموجبة لبطلان النكاح ، فانه لا فرق بين أن تكون قائمة في ابتداء النكاح أو عارضة بعده ثبوته ، فلا فرق بين الحالتين في بطلان النكاح ، لحرمة المصاهرة ، كأن يزني شخص بأم امرأته ، فإن الحرمة الطارئة تمنع بقاء صحة النكاح كالحرمة الأصلية ، ولا فرق بين أن يكون قد زنى بأم امرأته قبل أن يعقد على بنتها أو بعد العقد عليها ^(١) .

(١) البدائع جزء ثالث صحيفة ١٠-١١

فتح القدير جزء رابع صحيفة ٢٢-٢٣

ابن عابدين جزء ثالث صحيفة ٦٤

صيغة يمين غير المسلم

إذا أريد تحليف غير المسلم في الدعاوى والخصومات لا يحلف إلا بشيء يعظمه ، ويكون له خطر عنده حتى لا يقدم على اليمين إلا في حال صدقه فيستحلف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى عليه السلام ، والنصرانى بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام . والذى يدل على معاملة الكافر بهذه المعاملة عند اليمين ما فعله النبي عليه السلام حينما مر يهودى محمم فدعاهم فقال لهم : هكذا تجدون حد الزنا في كتابكم ؟

قالوا : نعم فدعنا رجلا فقال له ناشدتك الله الذى أنزل التوراة على موسى عليه السلام هكذا يجدون حد الزنا في كتابكم . فقال : اللهم لا فلولاً انك ناشدتنى بهذا لم أخبرك حد الزنا في كتابنا الرجم ، ولكن كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الرجل الشريف تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد ، فقلنا تعالوا نجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع ، فاجتمعنا على التحميم وهو تسويد الوجه بالفحم — كذا في المصباح — والجلد وتركنا الرجم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم انى أول من أحيا أمرك إذ أماتوه فأمر به فرجم ، وهذا الحديث رواه مسلم وقال شراحه هذا الرجل هو عبدالله بن سوريا فقد علمنا من فعل النبي عليه السلام جواز تحليف اليهودى بذلك ، واليهود يعتقدون نبوة موسى ، والنصارى يعتقدون نبوة عيسى عليهما السلام ، فيغلظ على كل واحد منهم بذكر الكتاب الذى أنزل على نبيه ، ويستحلف المجوسى بالله الذى خلق النار ، هذا ما ذكره محمد رضى الله عنه في الأصل ، والثنى لا يحلف إلا بالله ، لأن الكفرة بأسرهم يعتقدون الله تعالى ، قال تعالى : ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ، وإنما يعبدون الأصنام لتقربهم إلى الله ، كما قال تعالى حكاية عنهم : ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ، وزوى بعضهم عن أبي خنيفة في النوادر

أنه لا يستحلف أحد إلا بالله خالصا، وذكر الخصاص رحمه الله أنه لا يستحلف غير اليهودي والنصراني إلا بالله، وهو اختيار بعض مشايخنا، لأن في ذكر النار مع اسم الله تعالى تعظيمها ولا ينبغي أن تعظم، بخلاف التوراة والانجيل فانهما يعظمان لأنهما من عند الله، فيجب تعظيمهما فيجوز ذكرهما مع اسمه تعالى^(١)

حكم القاضى غير المسلم وتحكيمه

احتياج الناس إلى قاض ينفذ الأحكام فيهم ويرد ظالمهم عن العدوان أمر تقضى به العقول وتقتضيه نظم العمران وقد حثت عليه الشريعة الإسلامية حثا لا مزيد عليه، قال في المبسوط د أعلم أن القضاء بالحق من أقوى الفرائض بعد الإيمان بالله تعالى، وهو من أشرف العبادات، لأجله أثبت الله تعالى لأدم عليه السلام الخلافة فقال جل جلاله د إني جاعل في الأرض خليفة، وأثبت ذلك لداود عليه السلام فقال تعالى د يادادونا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله، وبه أمر كل نبي مرسل حتى خاتم الأنبياء عليهم السلام قال تعالى د إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون، .

ولا شك أن في القضاء بالحق إظهارا للعدل، وبالعادل قامت السموات والأرض ورفعا للظلم، وأمرنا بالمعروف، ونهيا عن المنكر، إلى غير ذلك وباب القضاء كثير التفاصيل، جليل الفائدة، ولكن لست الآن بصدد بيان معنى القضاء والمقضى له وعليه على وجه البسط، بل الذى أقصده في هذه الرسالة هو أن غير المسلم هل يصح توليه القضاء أولا؟ وإذا صح فهل يحكم بين المسلمين أو بين غيرهم؟ وكذلك الأمر في تحكيمه، فأقول وبالله التوفيق .

نص الفقهاء على أن غير المسلم يجوز تقليده القضاء ويكون حكمه نافذا على أهل الذمة فقط دون المسلمين إلا أن يسلم . وذلك لأن غير المسلم أهل لأن يشهد في

(١) البدائع جزء سادس صيغة ٢٢٧ - ٢٢٨

قاضى زاده جزء سادس صيغة ١٧٦

حق غير المسلمين ، فيكون أهلا للقضاء بينهم ، لأن أهلية القضاء مستمدة من أهلية الشهادة ، وغير المسلم أهل لشهادتهم ، فيكون أهلا لقضائهم ، فإن كلا من الشهادة والقضاء من باب الولاية .

فيجوز تحكيم الذمي ليحكم بين أهل الذمة دون المسلمين ، لأنه أهل للشهادة بين أهل الذمة دون المسلمين ، ويكون تراضيه عليه في حقهم كتقليد السلطان إياه ليحكم بينهم ، فلو حكم الذميان ذميا ثم أسلم أحد الخصمين خرج من الحكومة فيما بينهما ، فلا يحكم على المسلم ، فلو حكم للذمي على المسلم ، لا يجوز ، لأنه ليس أهلا للحكم على المسلم ، وأن حكم للمسلم على الذمي يجوز لبقاء التحكيم في حق الذمي دون المسلم ، ولو حكم ذميان ذميا فأسلم الحكم فهو على حكومته ، وهذا لأن شرط جواز التحكيم أن يكون الحكم من أهل الشهادة وقت التحكيم ووقت الحكم ؛ حتى إذا لم يكن أهلا للشهادة وقت التحكيم وصار أهلا للشهادة وقت الحكم بأن كان الحكم عبدا فاعتق أو ذميا فأسلم وحكم لا ينفذ حكمه ؛ وحكم هذا الحكم يفارق حكم القاضي المولى من حيث إن حكم هذا الحكم إنما ينفذ في حق الخصمين اللذين رضيا بحكمه عليهما ولا يتعدى إلى غيرهما من لم يرض بحكمه ، بخلاف القاضي المولى ، فإن حكمه نافذ على جميع من ولاه السلطان القضاء عليهم^(١)

شروط السلطان الذي يولى القضاء

قد يقع بعض بلاد المسلمين في يد غيرهم ، والمسلمون بطبيعة الحال محتاجون إلى من يقيم حدود الله فيما بينهم ، وذلك المنفذ للأحكام بين المسلمين لا يكون إلا من يعرف أحكام الشريعة الإسلامية لذلك نص الفقهاء على أنه يجوز تقلد القضاء من السلطان غير المسلم ، فبلاد الإسلام التي في أيدي غيرهم لا شك أنها بلاد الإسلام لا بلاد الحرب ، لأنهم لم يظهروا فيها الأحكام الإسلامية والقضاة مسلمون

(١) الفتاوى الهندية جزء ثالث صحيفة ٣٠٧ - ٣٩٧

ابن عابدين جزء رابع صحيفة ٣١١ - ٣١٣

يطيعون هؤلاء الملوك عن ضرورة فيجوز تقلك القضاء من هؤلاء الملوك إذا كانوا لا يمنعون القضاة من القضاء بالحق ، ولا يتدخلون في تصرفاتهم بشر ، ولا ينهاهم عن تنفيذ بعض الأحكام ، كما تقتضيه قواعد الشريعة الإسلامية . وأما إذا منعوا القضاة المسلمين من القضاء بالحق وتدخلوا في قضاياهم بشر ، فيحرم على القضاة المسلمين أن يتقلدوا القضاء منهم ، أو يطيعوهم فيما أمروهم من مخالفة الحق . وكل مصر فيه وال مسلم من جهة غير المسلمين تجوز فيه إقامة الجمع والأعياد وأخذ الخراج وتقليد القضاة وتزويج الأيام لاستيلاء المسلم عليهم وأما طاعة الكفر فهي موانعة ومخادعة ، وكل بلاد عليها ولاية كفار يجوز للمسلمين إقامة الجمع والأعياد فيها ، ويصير القاضى قاضياً بترضى المسلمين ، ويجب عليهم طلب وال مسلم^(١) .

تخصيص القضاء

لما كان القضاء متنوعاً إلى أنواع كثيرة وجهات متعددة يتعسر على القاضى أن يحذقها ويحيط بها علماً ، ولما كانت بلاد المسلمين مترامية الأطراف بعيدة النواحي أدى ذلك إلى أن الوالى لا بد له من أن يخص لكل قاض خطأ معلوماً ليحكم فيه بحيث لا يتعداه إلى غيره وكان الفقهاء فى حاجة إلى بيان أحكام ذلك التخصيص فقالوا : يجوز تأقيت القضاء بالزمان ، وذلك بأن يقول المولى لشخص توفرت فيه شروط تولية القضاء .

« أنت قاض لهذه البلدة هذا الشهر أو هذا اليوم » ، ويصير المولى قاضياً بقدر هذا الوقت ويجوز تقييد القضاء بالمكان المعين كبلدة معينة أو جهة معينة ، ويجوز تقييده بالحوادث ، فلو قال السلطان لقاض « اقض فى الحادثة الفلانية ولا تقض فى حادثة كذا » ، تقييد حكمه بما أمره بالقضاء فيه ولا يجوز له القضاء فيما نهاه عنه .

(١) جامع الفصولين جزء أول صحيفة ١١٠
ابن عابدين جزء رابع صحيفة ٣٢٠

ويجوز تقييده بالاشخاص : فعلى هذا يجوز للوالى المسلم أن يولى القضاء للذمى لينظر فى قضايا الذميين ، ويحكم عليهم بما تقتضيه شريعتهم وذلك لأن الوالى المسلم مطلوب منه القيام بمصالح الذميين .

والتاعدة فى هذا الباب أن القاضى وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله ، فاذا خصص له تخصص ، وإذا عمم التوكيل له تعميم ، ثم إذا اختلف المدعى والمدعى عليه فى المنع والاطلاق فالمرجع فى الفصل بينهما هو القاضى ، وذلك لأن وجوب سماع الدعوى وعدم سماعها مختص به ولا تعلق للمتداعيين به ، فإذا قال القاضى للمتداعيين (قد منعنى السلطان عن سماع مثل هذه الدعوى فلا حق لى فى نظرها) لا ينازعه أحد فى ذلك وإذا قال القاضى (أطلق السلطان لى فى سماعها) كان القول قوله ، ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبيئة الشرعية بعد الحكم عليه خصمه ، لأن القاضى مع هذا ليس قاضيا فيما حكم لوجود المانع من السلطان حكمه كحكم سائر الأفراد ، فلا عبرة بقضائه^(١)

وصية الذمى والمستأمن والمرتد والمرتدة

الوصية شرعا تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع سواء كان بعين أو منفعة وركنها الإيجاب من الموصى ، والقبول من الموصى له أو عدم الرد من الموصى له بعد الإيجاب من الموصى ، وذلك بآن يقع اليأس عن رد الموصى له ، ويشترط فى الموصى أن يكون من أهل التبرع لأن الوصية تبرع بالإيجاب بعد الموت ، فلا بد من أهلية التبرع ، فلا تصح وصية الصبي والمجنون ، لأنهما ليسا من أهل التبرع ، وذلك لأن هذا التصرف ضرر محض ، إذ لا يقابله عوض دنيوى ، ولا تصح وصية العبد

(١) جامع الفصولين جزء أول ص ١٤

المجانبى الزهرية على الفواكه البذرية ص ٧٥

الفتاوى الخيرية جزء ثان ص ٦

المأذون والمكاتب ، لأنهما ليسا من أهل التبرع ، ويشترط ألا يكون الموصى مدينا بدين يحيط بماله ، لأن الدين مقدم على الوصية ويشترط في الموصى له أن يكون موجودا لأن الوصية للبعدوم لا تصح ، والألا يكون وارث الموصى وقت موته لقوله عليه السلام (ان الله تبارك وتعالى أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث) والألا يكون قاتل الموصى قتلا حراما على سبيل المباشرة فان كان قاتلا لم تصح الوصية له عندنا لقوله عليه السلام (لا وصية لقاتل) وأما كونه مسلما فليس بشرط كما لا يشترط اسلام الموصى . ويشترط في الموصى به أن يكون مالا ، فلا تصح الوصية بالميتة والدم من أحد ولا لأحد ، وأن يكون متقوما فلا تصح الوصية بالخمر من المسلم ولاله ، ويجوز ذلك من الذمى لأنها مال متقوم في حقهم وتجوز الوصية بالمنافع ، ولا تجوز بما زاد على الثلث إلا إذا أجازت الورثة ، ويعد الكلام على تعريف الوصية وركنها وشروطها يعلم أن اسلام الموصى والموصى له ليس بشرط وعلى هذا تصح وصية الذمى بالمال للمسلم والذمى لأن الكفر لا ينافى أهلية التملك ألا ترى أنه يصح بيع الكافر وهبته فكذا وصيته ، وكذا الحرى المستامن إذا أوصى للمسلم أو الذمى تصح وصيته إلا أنه إن كان قد دخل وارثه معه في دار الاسلام وأوصى بأكثر من الثلث وقف ما زاد على الثلث على أجازة وارثه لأنه بالدخول مستامنا التزم أحكام الاسلام لا مكان اجراء الاحكام عليه ما دام في دار الاسلام ومن أحكام الاسلام أن الوصية بما زاد على الثلث ممن له وارث توقف على أجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلا تصح من جميع المال والدليل على صحة وصية الذمى قوله عليه الصلاة والسلام (فإذا قبلوا عقد الذمة فاعلمهم أن لهم ماله مسلمين وعليهم ما عليهم) وتنحصر وصايا الذمى في ثلاثة أقسام

أحدها جائز بالاتفاق ، وهو أن يوصى بما هو قرية عندنا وعندهم ، كأن يوصى بأن يسرج في بيت المقدس لأنه وصية بما هو قرية عندنا ، وفي معتقدهم أيضا قرية . وثانيها باطل بالاتفاق . وهو أن يوصى بما ليس بقرية عندنا ولا عندهم كأن يوصى للغنيمات والنائحات أو يوصى بما هو قرية عندنا وليس بقرية عندهم كأن يوصى بالحج أو ببناء المساجد للمسلمين أو بأن تسرج مساجدهم لأنه معصية عندهم

إلا أن تكون الوصية لقوم بأعيانهم فتصح باعتبار التملك وثالثها مختلف فيه وهو أن يوصى بما هو قرابة عندهم وليس بقرابة عندنا كبناء الكنيسة لقوم غير معينين فعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز لأن هذه قرابة في معتقدهم ونحن أمرنا بأن تتركهم وما يدينون وعندهما لا يجوز لأن هذه الوصية معصية فلا تصح وإن كانت قرابة في معتقدهم ولما إن كانت الوصية لقوم معينين فتجوز بالاجماع .

وتصح وصية المسلم للذمي لقوله تعالى « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين »
وأما طريق المسلم للمستأمن فقيها روايتان :

الأولى الجواز لشبهه بالذمي فيقاس عليه . والثانية عدم الجواز لما فيه من إعانة الحربى المستأمن على الحراب .

وأما المرتد فقد اختلف الامام وصاحباؤه في وصيته فعنده هي موقوفة إلى أن يسلم فتنفذ وصيته أو يموت أو يلحق بدار الحرب . أو يقتل على الردة فتبطل وعندهما هي نافذة قياسا على الاستيلاء من المرتد .

وأما المرتدة فتصح وصاياها على الأصح لأنها تبقى على الردة بخلاف المرتد لأنه يقتل أو يسلم فتكون المرتدة كالذمية قال صاحب النهاية وذكر صاحب الكتاب « يعنى صاحب الهداية » في الزيادات خلاف هذا . وقال قال بعضهم أنها لا تكون بمنزلة الذمية وهو الصحيح حتى لا تصح منها الوصية ، والفرق بينهما وبين الذمية . أن الذمية تقر على اعتقادها وأما المرتدة فلا تقر على اعتقادها فوجد الفرق بين الذمية والمرتدة ^(١) .

(١) بدائع الصنائع جزء سابع ص ٢٣١-٢٤١ ومن ٢٥٢-٢٥٣

الزيلعي جزء سادس ص ١٨٢-٣٨٥ ومن ٢٠٤-٢٠٥

ميراث غير المسلم

لغير المسلم في الميراث حالتان :

الأولى أن يكون مع المسلم .

والثانية أن يكون مع غير المسلم .

فإذا كان مع المسلم فقد وقع الإجماع على أن غير المسلم لا يرث المسلم ولكن وقع الخلاف في ميراث المسلم منه فقال على رضي الله عنه وزيد بن ثابت وعامة العلماء رضي الله عنهم وإليه ذهب علماءنا والشافعي أن المسلم لا يرث غير المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يتوارث أهل ملل شتى » وقال معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومسروق « إن المسلم يرث الكافر ، وقولهم هو القياس لقوله عليه السلام (الإسلام يعلو ولا يعلى) ومن العلو ميراث المسلم من الكافر وقد أجيب عن هذا الحديث من قبل المانعين بأن المذكور في الحديث علو نفس الإسلام حتى إن ثبت الإسلام على وجه ولم يثبت على وجه آخر فإنه يحكم بثبوته وعلوه وذلك كالمولود بين مسلم وغير مسلم يحكم بالإسلام الولد وأجيب أيضاً بأن المراد العلو بحسب الحجة أو بحسب القهر والغلبة أي أن النصر في العاقبة للمسلمين وإن كان غير المسلم مع غير المسلم فإنه يحصل التوارث بينهما وإن اختلفت الملة لأن الكفر كله ملة واحدة - وذلك لأن شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم هي الحق بلا شك والناس بالنسبة إليها فرقان فرقة تقربها وهم المؤمنون قاطبة وفرقة تنكرها وهم غير المسلمين كافة فهذا الاعتبار كانوا ملة واحدة وإن اختلفوا فيما بينهم وقد نص المزني في مختصره على أن ذلك قول الشافعي وذكره أبو القاسم عن مالك وقال ابن أبي ليلى (اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا توارث بينهم وبين المجوسى) واستدل بأنهما قد اتفقا

على التوحيد والاقرار بنبوة موسى عليه السلام وانزال التوراة فهما على ملة واحدة بخلاف المجوس حيث ينكرون التوحيد ويثبتون آلهين يزدان موجد الخير وأهر من موجد الشر . ولا يعترفون بنبي مرسل ولا بكتاب منزل فهم أهل ملة أخرى وذهب بعض الفقهاء إلى عدم التوارث بين اليهود والنصارى لاختلاف اعتقادهم في عيسى على نبينا وعليه السلام ، ولاختلافهم في الانجيل فهما أهل ملتين كالمسلم مع النصراني وغير المسلمين يتوارثون فيما بينهم بالنسب والولاء وبنيكاح يقرون عليه بعد الاسلام ، كالنكاح بغير شهود أو في عدة كافر آخر عند أبي حنيفة ولا يتوارثون ~~بنكاح لا يقرون عليه بعد الاسلام~~ وذلك كنكاح المخازم وهذا هو الصحيح . ثم إنه قد يعرض على الارث الثابت لغير المسلم مانع من الميراث وذلك المانع هو اختلاف الدار بالعسكر والملك لانقطاع العصمة والولاية فيما بينهم . والميراث ينبي على العصمة والولاية والاختلاف حقيق كاختلاف الحربى والذمى فلو مات الحربى فى دار الحرب وله أب أو ابن ذمى فى دار الاسلام أو مات الذمى فى دار الاسلام وله أب أو ابن فى دار الحرب لم يرث احدهما من الآخر وذلك لأن الذمى من أهل دار الاسلام والحربى من أهل دار الحرب فهما وإن اتحدا ملة لكن لتباين الدارين حقيقة تنقطع الولاية فيما بينهما ، فتقطع الورثة الميمنية على الولاية .

وأما الاختلاف الحكيم فكالمستأمن والذمى لأن الحربى إذا دخل فى دار الاسلام بأمان فهو والذمى فى دار واحدة حقيقة لكنهما فى دارين مختلفين حكما وذلك لأن المستأمن من أهل دار الحرب حكما ألا ترى أنه يتمكن من الرجوع إليها ولا يتمكن من استدامة الإقامة فى دارنا ، بخلاف الذمى فلا توارث بينهما بل إذا مات المستأمن يوقف ماله لورثته الذين فى دار الحرب لأن حكم الأمان باق فى ماله لحقه ومن جملة حقه ايضال ماله لوثته .

وأما ميراث أهل الردة فله أحوال لأنه لا يخلو حال المرتد من أن يكون رجلا أو امرأة فإن كان رجلا ومات على ردة أو قتل أو لحق بدار الحرب وحكم

القاضى بلحاظه فما اكتسبه في حال رده قبل لحوقه بدار الحرب يوضع في بيت المال ، وذلك هو الحكم عند أبي حنيفة وأما عندهما فالكسبان جميعا لورثته المسلمين وحجة أبي حنيفة رحمه الله ثبوت الفرق بين الكسبين لأن حكم موته مستند إلى وقت رده لأنه صار هالكا بالردة فيمكن استناد التوريث فيما اكتسبه في زمان إسلامه إلى ما قبيل ذلك الوقت ، لأنه كان موجودا في ملكه حقيقة فيكون توريثا للمسلم من المسلم ولا يمكن فيما اكتسبه في حال رده أن يحكم باستناد توريثه إلى زمان إسلامه إذا لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الزمان فلو قضى به لورثته لكان توريثا للمسلم من الكافر ، وتوريث المسلم من الكافر غير جائز وحجة الصاحبين أن المرتد يجير على الإسلام فيحكم عليه في حق ورثته بأحكام الإسلام ؛ فكل الكسبين ملك له ولهذا يقضى منهما ديونه ، فكلهما لورثته .

وأما ما اكتسبه بعد اللحق بدار الحرب فهو في « وهو المال الحاصل من الكفار بلا إيجاب خيل وركاب ، بالاجماع وذلك لأنه اكتسبه وهو من أهل الحرب والمسلم لا يرث من الحربى ، وأن كان المرتد امرأة فكسبها في حال إسلامها ورثتها لورثتها جميعا بشرط أن يكون قبل اللحق لأن المرتدة لا تقتل عندنا بل تحبس حتى تسلم أو تموت لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء .
والمرتد سواء أكان رجلا أو امرأة لا يرث مسلما ولا كافرا ولا مرتدا لأنه جان بارتداده .

فلا يستحق الصلة الشرعية التي هي الارث بل يحرم منها عقوبة له كالقاتل لمورثه بغير حق ولأن المرتد لا ملة له لأن ما انتقل اليه لا يقر عليه ويعتبر في الميراث الملة وهو نظير الحكم في نكاحه فليس للمرتد أن يتزوج مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة لأن النكاح يعتمد الملة ولا ملة له وإن ارتد أهل ناحية بأجمعهم فيستند يتوارثون فيما بينهم لأن دارهم صارت دار حرب لظهور أحكام الكفر فيها (١)

(١) شرح السيد الشريف على السراجية مع حاشية الفتاوى صحيفة ٧٤ - ٧٩ ، ٣٣١ - ٣٣٣

الباب الرابع

كيفية اسلام غير المسلم

لما كان الاسلام دين الفطرة الذي لا تأباه العقول السليمة ولا تنفر منه الطباع القويمة لم يكن بد من أن يهتدى إليه الناس فينضنوا تحت لوائه وينعموا بنعمائه ويستعدوا بسعادته الدنيوية والاخرية.

من أجل هذا وضع الفقهاء متهاجا لما يدخل به الإنسان في زمرة المسلمين ويخلع به عن نفسه نير الشرك وريقة الألحاد وشقاء نكران الرسالة من رب العالمين فقالوا يحكم على الشخص بالدخول في الاسلام باحدى طرق ثلاث الاولى طريق النص والثانية طريق الدلالة والثالثة طريق التبعية.

أما النص فهو أن يأتي الشخص بالشهادة أو بالشهادتين أو بهما مع التبرى بما هو عليه صريحا وانما احتجنا إلى هذه الأنواع في طريق النص لأن غير المسلمين أصناف أربعة صنف منهم ينكرون الصانع وهم الدهرية المعطلة الذين يقولون ما يهلكنا إلا الدهر. وصنف منهم يقرون بالصانع وينكرون توحيدده وهم الوثنيون والمجوس.

وهذان الصنفان يحكم باسلامهما عند الاتيان باحدى الشهادتين وذلك لأنهما ممتنعان عن الاتيان بهما فيحكم باسلام الواحد منهما عند الاتيان بقول لا اله إلا الله أو بقول أشهد أن محمدا رسول الله.

والصنف الثالث منهم يقرون بالصانع وتوحيدده وينكرون الرسالة وهم قوم من الفلاسفة فهو لاء يحكم باسلامهم عند الاتيان بالشهادتين معا ولا يكتفى منهم بقول لا اله إلا الله لأنهم لا يمتنعون عن الاتيان بها وإنما يمتنعون عن الاقرار بالرسالة فلا بد من ضم الكلمة الثانية إلى الأولى أو النطق بالثانية وحدها حتى يوجد منه دليل على تغير اعتقاده ودخوله في الاسلام.

والصنف الرابع منهم يقرون بالصانع وتوحيده والرسالة في الجملة لكنهم ينكرون رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهذا الصنف لا يكتفى في إسلامه بالشهادتين بل لابد أن يتبرأ من الدين الذي كان عليه وهو لاء هم اليهود والنصارى وذلك لأن منهم من يقر برسالة محمد عليه السلام ولكن يقول إنه بعث إلى العرب خاصة فلا بد من التبرى حين الإسلام مما كانوا عليه من العقيدة وبذلك يدخلون في الإسلام.

وأما الإيمان عن طريق الدلالة فذلك يكون بصلاة الكتابي أو المشرک في جماعة فيحكم بإسلامه وإن صلى منفرداً لا يحكم بإسلامه وقال الشافعي لا يحكم بإسلامه في الحالين. واستدل بأن الصلاة لو صلحت للدلالة على الإيمان لما افرق الحكم فيها حال الانفراد عن حال الاجتماع. ولنا أن الصلاة بجماعة بهذه الهيئة خاصة بشريعتنا فتكون دليل الإيمان بخلاف الصلاة منفرداً فإنها لا تختص بشريعتنا فثبت الفرق بين حالة الانفراد والاجتماع.

وأما الحكم بالإسلام عن طريق التبعية فيكون في الصبي فيحكم بإسلامه تبعاً لأبويه عقل أو لم يعقل مالم يسلم بنفسه إذا عقل ويحكم بإسلامه تبعاً للدار أيضاً لكنه يقدم حكم التبعية للأبوين على حكم التبعية للدار نظراً لقوة اتصال الصبي بأبويه^(١)

حكم البيع والكنائس وبيوت النار

لما كان أهل الذمة قد يكونون مع المسلمين في القرية أو المصر وكانوا في حاجة إلى إقامة أبا كن لعبادتهم بين الفقهاء حكم هذه الأماكن في الإحداث والتجديد فقالوا: أن أراد أهل الذمة إحداث البيع والكنائس أو المجوس أحداث بيت النار فإن كان ذلك الأحداث في أمصار المسلمين منعوا من ذلك بالاتفاق وإن كان أحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولأجل اختلافها اختلفت

(١) البدائع جزء سابع صحيفة ١٠٣، ١٠٤.

المشايخ رحمهم الله تعالى فقال مشايخ بلخ يمنعون من ذلك إلا في قرية غالب سكانها أهل الذمة . وقال مشايخ بخارى ومنهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا يمنعون وقال شمس الأئمة السرخسي الأصح عندي أنهم يمنعون من ذلك في السواد وهذا في غير أرض العرب وأما أرض العرب فيمنعون من ذلك في أمصارها وقراها تفضيلاً لأرض العرب على غيرها وتطهيراً لها عن الدين الباطل قال عليه السلام (لا يجتمع دينان في جزيرة العرب) وأما إذا انهدمت بيعة أو كنيسة من كنائسهم القديمة فلهم أن يبنوها في ذلك الموضع كما كانت فإن قالوا نحن نحولها من هذا الموضع إلى آخر لم يكن لهم ذلك . بل يبنونها في ذلك الموضع على إلى قدر البناء الأول ويمنعون من الزيادة والمراد بالقديم ما كانت قبل فتح الإمام بلدهم ومصالحتهم على أقرارهم على بلدهم وعلى دينهم والقاعدة في موضوع الكنائس والبيع أن الأمصار ثلاثة : الأول ما مصره المسلمون كالسكوة والبصرة وبغداد وواسط وهذا لا يجوز فيه أحداث الكنائس والبيع بالاجماع والثاني ما فتحه المسلمون عنوة فحكمه كحكم تمصير المسلمين له فلا يجوز فيه أحداث شيء من معابدهم والثالث ما فتح صلحاً فإن صالحهم الإمام على أن الأرض لهم والخراج لنا جاز أحداثهم وأن صالحهم على أن الدار لنا ويؤدون الجزية فالحكم في الكنائس على ما يقع عليه الصلح فإن صالحهم على شرط تمكين الإحداث لا يمنعهم إلا أن الأولى إلا يصالحهم إلا على ما وقع عليه صلح عمر رضى الله عنه من عدم أحداث شيء منها . وفي الفتح قال محمد رحمه الله كل قرية من قرى أهل الذمة أو مصر أو حديقة لهم أظهروا فيها شيئاً من الفسق مثل الزنا والفواحش التي يحرمونها في دينهم يمنعون منه وكذا يمنعون عن المزامير والطناير والغنائم ومن كسر شيئاً من ذلك لم يضمن .

واعلم إن البيع والكنائس القديمة في السواد لا تهدم على الروايات كلها . وأما في الأمصار فاختلف كلام محمد فقال في العشر والخراج تهدم القديمة وقال في الإجارة إنها لا تهدم وعمل الناس على هذا فأنا رأينا كثيراً منها توالى عليها أئمة وأزمان وهي باقية لم يأمر بهدمها إمام فكان متوارثاً من عهد الصحابة رضى الله

عنهم . وعلى هذا لو مضرنا بركة فيها دير أو كنيسة فوقع في داخل السور ينبغي
إلا يهدم لأنه كان مستحقا بالأمان قبل وضع السور فيحمل ما في جوف القاهرة
من الكنائس على ذلك لأنها كانت فضاء فأدار الفاطميون عليها السور ثم فيها الآن
كنائس ويبعد من أمام تمكين الكفار من أحداثها جهارا في جوف المدين
الاسلامية فالظاهر أنها كانت في الضواحي فأدير السور عليها فأحاط بها .

فالكنائس الموجودة الآن في دار الاسلام غير جزيرة العرب كلها ينبغي
الاتهم وذلك لأنها إن كانت في أمصار قديمة فلا شك أن الصحابة والتابعين حين
فتحوا المدينة علموا بها وتركوها .

ولو اختلف المسلمون مع أهل الذمة في كنيسة لهم في مصر فادعوا أنا صالحناهم
على أرضهم وقال المسلمون بل فتحت عنوة وأرادوا منعهم من الصلاة فيها وجعل
الحال لطول العهد سأل الامام الفقهاء وأهل الاخبار فان وجد أثرا عمل به وان لم
يجد أو اختلفت الآثار جعلها أرض صلح وجعل القول فيها لأهلها لأنها في أيديهم
وهم متمسكون بالأصل^(١)

(١) الفتاوى الهندية جزء ثان صحيفة ٢٤٧

فتح القدير جزء رابع صحيفة ٣٧٨

ابن طابدين جزء ثالث صحيفة ٢٧٦

معاملة المسلمين لأهل الذمة

أردت بذلك البحث أن أذكر أمثلة من معاملة المسلمين لأهل الذمة حتى يتبين مقدار عدل الاسلام وسعة صدره لمخالفيه وحتى تقارن تلك المعاملة بما يمثّلها في عصرنا الحاضر وبذلك يظهر أن دين الاسلام دين عادل ومنصف حتى في معاملة مخالفيه في العقيدة ولقد رأيت أن أبين أولاً معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الذمة وثانياً معاملة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم من بعده .

معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل نجران

يطلق لفظ نجران على موضعين الأول موضع بالعراق بجوار الكوفة والبصرة والثاني موضع باليمن والذي في كتب الحديث وكتاب الخراج لأبي يوسف أن نجران اليمن هو الذي صالح أهله النبي عليه السلام . قال العيني في شرح الحديث الوارد في أهل نجران : هو بلد كبير على سبع مراحل من مكة إلى جهة اليمن يشتمل على ثلاث وسبعين قرية مسيرة يوم للراكب السريع .

وكان نجران منزلاً للنصارى وكان أهله أهل كتاب وهذا هو حديث البخاري الوارد في أهل نجران .

« حدثني عباس بن الحسين حدثنا يحيى بن آدم عن اسراييل عن أبي إسحق عن صلة بن زفر عن حذيفة قال : جاء العاقب والسيد صاحباً نجران إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدان أن يلاعناه فقال أحدهما لصاحبه : لا تفعل فوالله إن كان نبياً فلا عناه لا نفلح نحن ولا عقبنا من بعدنا قالاً : أنا نعطيك ما سألتنا وأبعث معنا رجلاً أميناً ولا تبعث معنا إلا أميناً فقال لأبعثن معكم رجلاً أميناً حق أمين . فاستشرف له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قم يا أبا عبيدة بن الجراح

فلما قام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا أمين هذه الأمة ، قال العيني في شرح هذا الحديث ذكر ابن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل نجران فخرج إليه وفدهم أربعة عشر رجلا من أشرفهم فيهم العاقب وهو عبد المسيح رجل من كنده وأبو الحارث بن علقمة رجل من ربيعة وإخوه كرز والسيد وأوس ابنا الحارث وزيد بن قيس وشيبة وخويلد وخالد وعمر وعبد الله وفيهم ثلاثة نفر يتولون أمورهم العاقب أميرهم وصاحب مشورتهم والذي يصدر عن رأيهم وأبو الحارث أسقفهم وخبيرهم وأمامهم وصاحب مدارسهم والسيد وهو صاحب رحا لهم فدخلوا المسجد وعليهم ثياب الحيرة وأردية مكفوفة بالحرير فقاموا يصلون في المسجد نحو المشرق فقال صلى الله عليه وسلم دعوهم ثم أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عنهم ولم يكلمهم فقال لهم عثمان رضي الله عنه ذلك من أجل زيكم فانصرفوا يومهم ثم غدوا عليه بزي الرهبان فسلموا فرد عليهم ودعاهم إلى الاسلام فأبوا وكثر الكلام واللجاج وتلا عليهم القرآن وقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنكرتم أقول لكم فلهم أباهلكم فانصرفوا على ذلك وبعد هذا استقر رأيهم على عدم المباينة والصلح مع النبي عليه السلام بأن يعطوا إليه ما طلب منهم فصالحهم النبي عليه السلام وكتب لهم شروطا سأذكرها بعد قليل .

والذي نص عليه الحديث هو أن أبا عبيدة بن الجراح هو الذي أرسل إلى أهل نجران وقال العيني أرسل أبو عبيدة معهم لقبض مال الصلح ثم رجع بعد ذلك وأراد بهذا القول أن يدفع الاشتباه الوارد في رواية ابن اسحاق لأنه نص فيها على أن النبي عليه السلام بعث عليا إلى أهل نجران فقال أن عليا رضي الله عنه أرسل ليأتى بالصدقات والجزية وأبا عبيدة أرسل ليأتى بمال الصلح .

وفي كتاب الخراج لأبي يوسف رحمه الله أن الذي بعث إلى أهل اليمن هو عمرو بن حزم فقد قال أبو يوسف حدثني محمد بن اسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب لعمرو بن حزم حين بعثه إلى نجران « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا أمان من الله ورسوله : يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود عهد من محمد النبي لعمرو

بن حزم حين بعثه إلى اليمن أمره بثقوى الله في أمره كله وأن يفعل ويفعل ويأبى من المغنم خمس الله جل ثناؤه وما كتب على المؤمنين من الصدقة في الثمار ، ولم يذكر أبو يوسف في حكاية عهد النبي عليه السلام لعمر بن حزم أن سبها بحجى أهل اليمن إلى النبي عليه السلام كما ذكره البخارى والعينى في شرحه فيجوز أن يكون إرسال عمرو بن حزم حصل من النبي عليه السلام في مرة أخرى غير المرة التى حصل فيها إرسال أبي عبيدة بن الجراح .

ثم ذكر أبو يوسف بعد ذلك نسخة الصلح التى كتبها النبي عليه السلام لأهل نجران فقال : إن نسخة كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لهم التى فى أيديهم « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما كتب محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل نجران إذ كان عليهم حكمه فى كل ثمرة وفى كل صفراء أو بيضاء أو رقيق فأفضل ذلك عليهم وترك ذلك كله لهم على ألفى حلة من حلل الأواقى فى كل رجب ألف حلة وفى كل صفر ألف حلة مع كل حلة أوقية من الفضة فما زادت على الخراج أو نقصت عن الأواق فبالحساب وما قضوا من دروع أو خيل أو ركاب أو عروض أخذ منهم بالحساب وعلى نجران مؤنة رسلهم ومنعتهم ما بين عشرين يوماً فما دون ذلك ولا تحبس رسلهم فوق شهر وعليهم عارية ثلاثين درعاً وثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً إذا كان كيد باليمن ومعرفة وما هلك مما أعاروا رسلهم من دروع أو خيل أو ركاب أو عروض فهو ضمن على رسلهم حتى يؤدوه إليهم والنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم وأنفسهم وأرضهم ومنازلهم وغائبهم وشاهدين وعشيرتهم وبيعهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير ولا يغير أسقف من أسقفية ولا راهب من رهبانيتها ولا كاهن من كهانته وليس عليهم رماية ولا دم جاهلية ولا يخسرون ولا يعصرون ولا يطاء أرضهم جيش ومن سأل منهم حقاً فيبذلهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين ومن أكل ربا من ذى قبل فذمتى منه بريئة ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر وعلى ما فى هذا الكتاب جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله أبداً حتى يأتى الله بأمره ما تصبجوا وأصلحوا ما عليهم غير متغلبين بظلم

شهد أبو سفيان ابن حرب وغيلان بن عمرو ومالك بن عوف من بني نصر والاقرع بن حابس الحنظلي والمغيرة بن شعبة ،

وهذا الكتاب قد ذكر العيني ما يقرب من نصفه وقد ذكر الشهود التي ذكرها أبو يوسف إلا اثنين وهما مالك بن عوف وغيلان بن عمرو ثم قال فرجعوا إلى بلادهم فلم يلبث السيد والعاقب الا يسيرا حتى رجعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلما . وقد ذكر صاحب البدائع شيئا من ذلك الكتاب عند الكلام على الجزية (١)

معاملة أبي بكر رضي الله عنه لأهل نجران

قال الإمام أبو يوسف رحمه الله . أن أهل نجران جاءوا إلى أبي بكر رضي الله عنه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فكتب لهم كتابا وقد ذكر مثله الطبري حيث قال ولما بلغ أهل نجران وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثوا وفدا إليه ليجددوا عهدا فقدموا إلى أبي بكر فكتب لهم كتابا وذكر الطبري ذلك الكتاب وابتدأه بالبسملة كما ذكره الإمام أبو يوسف . وأنا اكتفى هنا بذكر النص الذي ذكره أبو يوسف رحمه الله قال : بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما كتب به عبد الله أبو بكر خليفة محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل نجران أجارهم بجوار الله وذمة محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنفسهم وأرضيتهم وملتهم وأموالهم وحاشيتهم وعبادتهم وغائبهم وشاهدتهم وأساقفتهم ورهبانهم وبيعهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير لا يخسرون ولا يعسرون ولا يغير أسقف من أسقفية ولا راهب من رهبانية وفاء لهم بكل ما كتب لهم محمد النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ما في هذه الصحيفة جوار الله وذمة محمد النبي صلى الله عليه وسلم أبدا وعليهم النصح والإصلاح فيما عليهم من الحق : شهد المستورد ابن عمرو أحد بني القين . وعمرو مولى أبي بكر وراشد ابن حذيفة والمغيرة وكتب .

(١) العيني الجزء الثامن عشر صحيفة ٢٦ - ٢٨
الخراج لأبي يوسف صحيفة ٨٥ - ٨٦
البدائع جزء سابع صحيفة ١١١ - ١١٢

والكتاب الذي ذكره الطبري لا يزيد شيئاً في معناه عن هذا إلا قوله عند جملة — أجارهم بجوار الله وخدمة محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم — إلا ما رجع عنه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله عز وجل في أرضهم وأرض العرب ألا يسكن بها دينان ولم يذكر الطبري إلا شاهدين وهما عمرو مولى أبي بكر والمسور بن عمرو^(١)

معاملة عمر رضي الله عنه لأهل نجران

لما رأى عمر رضي الله عنه أن وجود النصارى بنجران الذين قد يضر بالمسلمين أمرهم بالتحويل من نجران الذين إلى نجران العراق وكتب لهم كتاباً بهذا نصه :
هذا ما كتب عمر أمير المؤمنين لأهل نجران من سار منهم فهو آمن بأمان الله لا يضره أحد من المسلمين وفاء له بما كتب لهم محمد النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه .

أما بعد فمن مروا به من أمراء الشام وأمراء العراق فليسمعهم من حرث الأرض فما اعتملوا من ذلك فهو لهم صدقة لوجه الله وعقبة لهم مكان أرضهم لا سبيل عليهم فيه لأحد ولا مغرماً . أما بعد فمن حضرهم من رجل مسلم فلينصرهم على من ظلمهم فإنهم أقوام لهم الذمة وجزياتهم عنهم متروكة أربعة وعشرين شهراً بعد أن يقدموا ولا يكلفوا إلا من صنعهم البر غير مظلومين ولا معتدى عليهم . شهد عثمان بن عفان ومعيقب وكتب^(٢) .

(١) الخراج لأبي يوسف صحيفة ٨٦ — ٨٧

الطبري جزء ثالث صحيفة ٢٦٥ — ٢٦٦

(٢) الخراج لأبي يوسف صحيفة ٨٧ : ٨٨

معاملة عثمان رضى الله عنه لأهل نجران

لما توفي عمر رضى الله عنه واستخلف عثمان رضى الله عنه من بعده أتى أهل نجران إلى المدينة ليقابلوا عثمان رضى الله عنه فكتب لهم إلى الوليد بن عقبة وهو عامله بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عثمان أمير المؤمنين إلى الوليد بن عقبة . سلام الله عليك فإنى أحمد الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد . فإن الأسقف والعاقب وسراة أهل نجران الذين بالعراق أتوني فشكروا إلى وأروني شرط عمر لهم وقد علمت ما أصابهم من المسلمين وإنى قد خففت عنهم ثلاثين حلة من جزيتهم تركتها لوجه الله تعالى جل ثناؤه وإنى وفيت لهم بكل أرضهم التى تصدق عليهم عمر عقي مكان أرضهم باليمن فاستوص بهم خيراً فإنهم أقوام لهم ذمة وكانت بيني وبينهم معرفة وانظر صحيفة كان عمر كتبها لهم فأوفهم ما فيها وإذا قرأت صحيفتهم فارددها عليهم والسلام . وكتب حمران بن إبان للنصف من شعبان سنة سبع وعشرين^(١) .

معاملة على رضى الله عنه لأهل نجران

لما تولى على رضى الله عنه الخلافة بعد مقتل عثمان رضى الله عنه قدم العراق فأتاه أهل نجران وتحدثوا مع على وطلبوا منه أن يردهم إلى نجران اليمن التى كانوا فيها قبل إجلاله عمر رضى الله عنه قال أبو يوسف حدثني الأعمش عن سالم بن أبي الجعد قال أتى أسقف نجران علياً رضى الله عنه ومعه كتاب فى أديم أحمر قال أسألك يا أمير المؤمنين خط يدك وشفاعة لسانك — يعنى لما رددتنا إلى بلادنا — قال فأبى على رضى الله عنه أن يردهم وقال ويحك أن عمر كان رشيد الأمر قال وكان عمر رضى الله عنه أجلاهم لأنه خافهم على المسلمين وقد كانوا اتخذوا الخيل والسلاح فى بلادهم فأجلاهم عن نجران اليمن وأسكنهم نجران العراق قال وكانوا يرون أن علياً

لو كان مخالفاً لسيرة عمر لودعهم ثم كتب لهم على رضى الله عنه : بسم الله الرحمن الرحيم
هذا كتاب من عبد الله اعلى بن أبى طالب أمير المؤمنين لأهل النجرانية . إنا لكم
أتينموني بكتاب من نبي الله صلى الله عليه وسلم فيه شرط لكم على أنفسكم وأموالكم
والتي وقيت لكم بما كتب لكم محمد صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر فمن أتى
عليهم من المسلمين فليف لهم ولا يضاموا ولا يظلموا ولا ينقص حق من حقوقهم .
وكتب عبد الله بن أبى رافع لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة سبع وثلاثين
منذ وج رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ^(١) .

صلح عمر رضى الله عنه مع أهل إيلياء

لما تولى عمر رضى الله عنه الخلافة انتشرت الفتوحات فى عهده فكان تارة يرسل
قواده إلى فتح البلدان وتارة يذهب بنفسه . ومن البلاد التى ذهب إليها بنفسه بيت
المقدس ذكر الطبرى فى تاريخه أن سبب قدوم عمر إلى الشام أن أبا عبيدة حضر
بيت المقدس فطلب أهله منه أن يصالحهم على صلح أهل مدن الشام كدمشق وحمص
وأن يكون المتولى للعقد عمر بن الخطاب فكتب إليه بذلك فسار من المدينة وصالح
أهل إيلياء وكتب لهم كتاباً هذا نصه كما رواه الطبرى :

(بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء
من الأمان أعطاهم أماناً لا أنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيهم وبريتهم
وسائر ملتها إنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينقص منها ولا من حيزها ولا من
صليهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا
يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطى أهل
المداين وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوت (اللصوص) فمن خرج منهم فإنه
آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على

أهل إيلياء من الجزية ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلى بيعهم وصلبهم فأنهم آمنوا على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان فمن شاء قعدوا عليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية ومن شاء سار مع الروم ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية . شهد على ذلك خالد بن الوليد وعمر بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان وكتب وحضر سنة خمسة عشر هجرية (١) .

صلح خالد بن الوليد مع أهل الحيرة

في عهد أبي بكر رضي الله عنه

لما فرغ خالد بن الوليد من محاربة أهل الردة وانتصر عليهم أمره أبو بكر رضي الله عنه أن يسير إلى العراق ليفتحها ، فأطاع خالد أمر الخليفة وتوجه إلى العراق فلما انتهى إلى الحيرة خرج إليه أشرافها مع قبيصة بن أياس ابن حبة الطائي وكان كسرى أمره عليها بعد النعمان بن المنذر فقال له خالد ولاصحابه أدعوكم إلى الله وإلى الإسلام فإن أجبتكم إليه فأتتم من المسلمين لكم ما لهم وعليكم ما عليهم فإن أبيتم فالجزية فإن أبيتم الجزية فقد أتيتكم بأقوام هم أحرص على الموت منكم على الحياة . جاهدناكم حتى يحكم الله بيننا وبينكم . فقال له قبيصة بن أياس مالنا بحربك من حاجة بل نقيم على ديننا ونعطيك الجزية .

فصالحهم على تسعين ألف درهم كما هي رواية الطبري فكانت أول جزية وقعت بالعراق وشرط له إلا يهدم لهم بيعة ولا كنيسة ولا قسرا من قصورهم التي كانوا يتحصنون فيها إذا نزل بهم عدو لهم ولا يمنعون من ضرب النواقيس ولا من

إخراج الصليبان في يوم عيدهم على ألا يشتملوا على نغبه (بسكون الغين القبيح والريية وبالتحريك الفساد والهلاك) وعلى أن يضيّفوا من مريهم من المسلمين بما يحل لهم من طعامهم وشرابهم وكتب بينهم هذا الكتاب الذي ذكره الإمام أبو يوسف في خراجه قال .

(بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب من خالد بن الوليد لأهل الحيرة . أن خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر الصديق رضي الله عنه أمرني أن أسير بعد منصرفي من أهل اليمامة إلى أهل العراق من العرب والعجم بأن أدعوهم إلى الله جل ثناؤه وإلى رسوله عليه السلام وأبشرهم بالجنة وأنذرهم من النار فإن أجابوا فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وأني انتهيت إلى الحيرة فخرج إلى إياس ابن قبيصة الطائي في أناس من أهل الحيرة من رؤسائهم وأني دعوتهم إلى الله وإلى رسوله فأبوا أن يجيبوا فعرضت عليهم الجزية أو الحرب فقالوا لا حاجة لنا بحربك ولكن صالحنا على ما صالحت عليه غيرنا من أهل الكتاب في إعطاء الجزية وأني نظرت في عدتهم فوجدت عدتهم سبعة آلاف رجل ثم ميزتهم فوجدت من كانت به زمانة ألف رجل فأخرجتهم من العدة فصار من وقعت عليه الجزية ستة آلاف فصالحوني على ستين ألفا وشرطت عليهم أن عليهم عهد الله وميثاقه الذي أخذ على أهل التوراة والإنجيل ألا يخالفوا ولا يعينوا كافرين على مسلم من العرب ولا من العجم ولا يدلّوهم على عورات المسلمين عليهم بذلك عهد الله وميثاقه الذي أخذه أشد ما أخذه على نبي من عهد أو ميثاق أو ذمة فإن هم خالفوا فلا ذمة لهم ولا أمان وأن هم حفظوا ذلك ورعوه وأدوه إلى المسلمين فلهم ما للمعاهد وعينا المنع لهم فإن فتح الله علينا فهم على ذمتهم لهم بذلك عهد الله وميثاق أشد ما أخذ على نبي من عهد أو ميثاق وعليهم مثل ذلك لا يخالف فإن غلبوا فهم في سعة ليسعهم ما وسع أهل الذمة ولا يحل فيما أمروا به أن يخالفوا وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته وأعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام فإن خرجوا

إلى غير دار الهجرة ودار الإسلام فليس على المساميين النفقة على عيالهم وأيما عبد من عبيدهم أسلم أقيم في أسواق المسلمين فبيع بأعلى ما يقدر عليهم في غير الوكس ولا تعجيل ودفع ثمنه إلى صاحبه ولهم كل ما لبسوا من الزي إلا زي الحرب من غير أن يتشبهوا بالمسلمين في لباسهم وأيما رجل منهم وجد عليه شيء من زي الحرب سئل عن لبسه ذلك فإن جاء منه بمخرج وإلا عوقب بقدر ما عليه من زي الحرب وشرطت عليهم جباية ما صالحتهم عليه حتى يؤدوه إلى بيت مال المسلمين عما لهم منهم فإن طلبوا أعونا من المسلمين أعينوا به ومؤنة العون من بيت مال المسلمين^(١)

صلح أبي عبيدة مع أهل الشام

في عهد عمر رضي الله عنه

لما تولى عمر رضي الله عنه الخلافة عزل خالدا من الشام واستعمل عليه أبا عبيدة ابن الجراح فأخذ يفتح مدنه حتى إذا ما طلب منه أهلها الصلح صالحهم وكتب لهم بذلك كتابا ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج فقال (حدثني بعض أهل العلم عن مكحول الشام أن أبا عبيدة بن الجراح صالحهم بالشام واشترط عليهم حين دخلها على أن تترك كنائسهم ويبيعهم على ألا يحدثوا بناء بيعة ، ولا كنيسة وعلى أن عليهم ارشاد الضال وبناء القناطر على الأنهار من أموالهم وأن يضيفوا من مرتبهم من المسلمين ثلاثة أيام وعلى ألا يشتموا مسلما ولا يضربوه ولا يرفعوا في نادى أهل الإسلام صليبا ولا يخرجوا خنزيرا من منازلهم إلى أفنية المسلمين وأن يوقدوا النيران للغزاة في سبيل الله .

ولا يدلوا للمسلمين على عورة ولا يضربوا نواقيسهم قبل أذان المسلمين ولا

(١) الخراج لأبي يوسف صحيفة ١٦٩ - ١٧٣

تاريخ الطبري جزء رابع صحيفة ١ - ٧

في أوقات أذانهم ولا يخرجوا الرايات في أيام عيدهم ولا يلبسوا السلاح يوم عيدهم ولا يتخذوه في بيوتهم فإن فعلوا من ذلك شيئاً عوقبوا وأخذ منهم .

فكان الصلح على هذا الشرط فقالوا لآبي عبيدة أجعل لنا يوماً في السنة نخرج فيه صلباننا بلا رايات وهو يوم عيدنا الأكبر ففعل ذلك لهم وأجابهم إليه فلم يجدوا بداً من أن يفوا لهم بما شرطوا ففتحت المدن على هذا .

فلما رأى أهل الذمة وفاء المسلمين لهم وحسن سيرتهم فيهم صاروا أشداء على عدو المسلمين وعونا للمسلمين على أعدائهم فبعث أهل كل مدينة ممن جرى الصلح بينهم وبين المسلمين رجلاً من قبلهم يتجسسون الأخبار عن الروم وعن ملكهم وما يريدون أن يصنعوا فأتى أهل كل مدينة رسلاً يخبرونهم بأن الروم قد جمعوا جمعاً لم ير مثله ولما تتابعت الأخبار على أبي عبيدة اشتد ذلك عليه وعلى المسلمين فكتب أبو عبيدة إلى كل وال من خلفه في المدن التي صالح أهلها يأمرهم أن يردوا عليهم ما جبي منهم من الجزية والخراج وكتب إليهم أن يقول لهم : إنما رددنا عليكم أموالكم لأنه قد بلغنا ما جمع لنا من الجوع وأنكم قد اشتراطتم علينا أن نمنعكم وإنا لا نقدر على ذلك وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم ونحن لسكم على الشرط وما كتبنا بيننا وبينكم إن نصرنا الله عليهم فلما قالوا ذلك لهم وردوا عليهم الأموال التي جبوها منهم قالوا ردكم الله علينا ونصركم عايهم فلو كانوا هم لم يردوا علينا شيئاً وأخذوا كل شيء بقي لنا حتى لا يدعوا لنا شيئاً وكان إن غلبت الروم ونصر الله المسلمين . وكتب أبو عبيدة إلى عمر بن الخطاب بما أفاء الله على المسلمين وما أعطى أهل الذمة من الصلح فكتب له عمر رضى الله عنه كتاباً جاء فيه : وامنح المسلمين من ظلمهم والإضرار بهم وأكل أموالهم إلا بحقها ووفهم بشرطهم الذي شرطت لهم في جميع ما أعطيتهم^(١) .

العهد التي أنكرها المسلمون

قد سبق أن ذكرت بعض العهد التي وردت في كتب التاريخ وفي كتاب الخراج لأبي يوسف ويوجد في كتب الفقه أجزاء منها والتي أذكر الآن عهدتين ادعى بعض المسيحيين نسبة واحدة منهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم والآخرى إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه وقد ظهرت هذه الدعوى من ذلك النفر الذين لا يتحرون عن حقائق الأمور منذ ثلاث سنين إذ رأت وزارة الحقانية أن تنظم أحكام الطوائف غير الإسلامية فادعى بعض المسيحيين أنه لا يجوز للوزارة ذلك لأن العهد التي أخذت لهم من النبي صلى الله عليه وسلم ومن الخلفاء الراشدين تمنع حق التدخل في تشريعهم .

وقد رد هذه الفرية صاحب الفضيلة الشيخ عبد الوهاب النجار وهاك العهدة النبوية التي ادعوها والرد عليها .

العهد الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه صبورة العهد والميثاق والشروط التي شرطها محمد رسول الله لأهل الملة النصرانية وعليهم وللزهبان والأساقفة باملأته لمعاوية بن أبي سفيان يومئذ بشهادة الصحابة ممن حضر المكتوبة اسمائهم أدناه . وكتب بالمدينة عام تاريخه بذيله .

كتب محمد رسول الله إلى الناس كافة بشيرا ونذيرا على وديعة الله في خلقه لتكون حجة الله في سجل دين النصرانية في مشرق الأرض ومغربها وفصيحتها وأعجمها وقربها وبعيدها ومعروفها ومجهولها كتابا جعله عهد امرعا وسجلا منشورا وصية منه نقيم فيه عدله وذمة محفوظة فمن رعاها كان بالاسلام متمسكا ولما فيه متأهلا ومن ضيعها ونكث بالعهد الذي فيها وخالفه إلى غير المؤمنين

وتعبدى فيه ما أمرت به كان لعهد الله ناكثا ولميثاقه ناقضا وبدينه مستهينا .
سلطانا كان أو غيره من المؤمنين أو المسلمين وقد بدأت بالعهد على نفسى والميثاق
الذى يسألون عنى وعن جميع أهالى الكافرين من المسلمين بأن أعطيهم عهد الله
وميثاقه وذمة أنبيائه ورسله وأصفيائه وأوليائه من المؤمنين والمسلمين فى الأولين
والآخرين وذمتى وميثاقى أشد بما أخذ الله على نبي مرسل أو ملك مقرب من حق
الطاعة وإيتاء الفريضة والوفاء بعهد الله أن أحوط قاصيهم فى ثغورى بخيلى ورجلى
وأعوانى واتباعى من المؤمنين فى كل ناحية ونواحى العدو بعيدا كانوا أم قريبا سلما
كلنوا أم حربا وأن أؤمنهم وأذب عنهم وعن كنائسهم ويبيعهم ومصلاهم ومواضع
الرهبان منهم ومواطنهم أى مقر السياحة حيث كانوا وأين كانوا برا وبحرا فى شرق
أو غرب فى جبل أو واد أو مغارة أو عمران أو سهل أو رمل أو بناء وأحوط دينهم
وملكهم حيث كانوا وأين كانوا بما أحوط به نفسى وخاصتى وأهل ملتى من المؤمنين
والمسلمين وأن أدخلهم فى أمانى من كل أذى ومكروه ومؤنة وتبعة وأن أكون من
ورائهم رادا عنهم كل عدو يردنى وإياهم بنفسى واتباعى وأعوانى وأهل ملتى وأنا
ذو سلطة عليهم وبذلك يحسب على رعيهم وحفظهم من كل مكروه والا يصل إليهم
حتى يصل إلى أصحابى الذابين عن نصيب الأمر وأن أعزل عنهم الأذى فى المواد
التي تحمل أهل العهد من العارية والخراج إلا ما طابت به أنفسهم ولا يكن عليهم
جبر ولا إكراه فى ذلك ولا ينبنى أسقف من أسقفية ولا نصرانى من نصرانية
ولا راهب من رهبانية ولا عن سياحته ولا راهب عن صومعته ولا يهدم بيت
من بيوت كنائسهم ولا يدخل شىء فى بناء المساجد ولا فى منازل المسلمين فمن
فعل ذلك فقد نسكت عهد الله وخالف رسول الله وخان ذمة الله وألا يحمل الرهبان
ولا الأساقفة ولا جميع من لم يلزم بشمته إلا أن تطيب بذلك أنفسهم وإلا تتجاوز
الجزية على أصحاب التجارة العظام فى البحر والغوص واستخراج معادن الجواهر
والذهب والفضة وذوى الأموال الجملة والقوة عن انتحل النصرانية أكثر من اثنى
عشر درهما فى كل عام إذا كان أهل الموضع قاطنين وبه مقيمون وأنه ليس على غابر

سبيل ولا قاطن البلد ولا أهل الإحسان ممن لا يعرف موضعه الخراج ولا الجزية إلا أن يكون في ميراث الأرض ممن يجب عليه مال السلطان من حق فيؤدى ذلك على ما يؤدى مثله ولا يتجاوز عليه ولا يتحمل منه إلا مقدار طاقته وقوته ومن يحوز الأرض وعمارتها وإقبال ثمرها لا يكلف شططاً ولا يجاد به عن حد أصحاب الخراج من نظرائه ولا يكلف أهل ذمة الخروج مع المسلمين إلى عدوهم وملاقاة الحرب ومكاشفة الأقران لأنه ليس على أهل الذمة مباشرة القتال وإنما أعطوا الذمة على ألا يكلفوا ويكون المسلمون ذباً عنهم محرزين من دونهم ولا يكرهون على الخروج مع المسلمين إلى الحرب التي يلقون فيها عدوهم ولا بقوة من سلاح وخيل إلا أن يتبرعوا إليهم فيحمل على ذلك من تبرع به وعرف له ذلك وكفى عليه ولا يجبر عليه أحد ممن كان على ملة النصرانية من الإسلام كرها ولا يجادل إلا بالتي هي أحسن ويخفض لهم جناح الرحمة ويكف عنهم الأذى والمكروه حيث كانوا وأين كانوا وإن جر أحد من النصارى جريمة أوجنى جناية فعلى المسلمين نصره ومنعه والذب عنه والغرم عن جريرته والدخول في الصلح بينه وبين ما أصاب مناه عليه وإما فداء يفادى به ولا يخدعون ولا يرفضون ولا يتركون مهملًا على أن أعطيتهم عهد الله على أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وللمسلمين ما لهم وعلى المسلمين ما عليهم بالعهد الذى استوجبه حق الرعاء والذب عن الحرمه به استوجبوا ان يذب كل مكروه ويدخل لهم فى كل مرفق حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم والا يحمل من أمر النكاح شططاً لا يرازدونهم ولا يكرهوا أهل البت منهم على تزويج المسلمين ولا يضافروا فى ذلك أن يمنعوا مخاطباً أو أبواتزويجا فإن ذلك لا يكون إلا بطيب أنفسهم ومساحة أهوائهم إن إحبوه ورضوه وإذا صارت النصرانية عهد المسلم فعليه أن يرضى هواها فى دينها من الاقتداء برؤسائها والأخذ بمعالم دينها ولا يمنعها فى ذلك ولا يكرهها على تركها ولا يضادها فى رفض دينها وإن فعل ذلك وأكرهها عليه فقد خالف عهد الله وعصى ميثاق رسوله وهو عند الله من الكاذبين ولهم إن احتاجوا حرمة كنائسهم أو صومعتهم أو شىء

من مصلحة دينهم إلى رفق من المسلمين أو معونة على مرمة أن يرفدوا على ذلك ويعاونوا ولا يكون ذلك ديناً يل معونة لهم على مصلحة دينهم ووفاء لهم بعهد رسول الله هبة وموهبة لهم ذمة الله وذمة رسول الله عليهم ولا يكره أحد منهم أن يكون بين المسلمين ولهم عدو وقالوا له كن رسولاً أو دليلاً أو مسخراً أو في شيء ما يقوم مقام الحرب ، فمن فعل ذلك بأحد كان ظالماً ولرسول الله عاصياً ولوصيته مخالفاً .

هذه هي الشروط التي شرطها محمد رسول الله لأهل الملة المسيحية وشرط عليهم في دينهم أموراً وفي ذمتهم عليهم التمسك بها والوفاء بما عاهد عليهم منها ألا يكون أحد منهم معيناً لأحد من أهل الحرب على أحد من المسلمين في سر ولا في علانية ولا يؤتى في منازلهم عدو لمسلم ولا ينزل أوطانه ولا شيء في مساكن عبادهم ولا غيرهم من أهل الملة ولا يرفدوا أحداً من أهل الحرب بقوة من عارية السلاح ولا الخيل ولا يستودعوا لهم مالا ولا يكاتبوهم ولا يضيفوهم إلا أن يكونوا في دار بغية يذبون فيها عن أنفسهم وعن دمايتهم ورعاية دينهم ولا يمنعوا أحداً من المسلمين قرى ثلاثة أيام ولياليها لأنفسهم ولدوابهم حيث كانوا وحيث أرادوا ويبدلون منه القرى الذي منه يأكلون ولا يكلفون زيادة عن ذلك فيحموا الأذية عليهم والمكروه فإن احتيج إلى اختفاء أحد من المسلمين في منازلهم ومواطن عبادهم أن يؤوهم ويرفدوهم ويواسوهم عما شق به ما كانوا مختلفين إذا كتموا عنهم ولم يظهروا على عورتهم ولم ييخلوا بشيء من الواجب عليهم في ذلك فمن نكث منهم شيئاً من هذه الشروط وتعداها إلى غيرها برىء من ذمة الله وذمة رسوله عليهم بتلك العهود والمواثيق التي أخذت على الأجبار والرهبان والنصارى من أهل الكتاب واشهد على أمتهم من الإيمان والوفاء بذلك أين كانوا وحيث كانوا وعلى رسول الله الوفاء بما جعل لهم على نفسه وعلى المسلمين رعاية ذلك لهم ومعهم به حتى تقوم الساعة وتنقضى الدنيا واشهدوا على هذا الكتاب الذي كتبه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بين النصارى الذين اشترط عليهم وكتب لهم هذا العهد .

أبو بكر الصديق . عمر بن الخطاب . عثمان بن عفان . علي بن أبي طالب .

معاوية بن أبي سفيان . أبو الدرداء . أبو ذر . أبو بردة . عبد الله بن مسعود .
عبد الله بن العباس . حمزة بن عبد المطلب . الفضل بن العباس . الزبير بن العوام .
طلحة بن عبد الله . سعد بن معاذ . سعد بن عباد . ثابت بن قيس . زيد بن ثابت .
عبد الله بن يزيد . حرقوش (كذا) زيد بن أرقم . أسامة بن زيد . سهل بن
بيضاء . عثمان بن مظعون . داود بن حبيب أبو العالية . عبد الله بن عمرو بن العاص .
أبو حذيفة بن عسير (كذا) ابن ربيعة عمار بن ياسر . هاشم بن عصيد (كذا)
حسان بن ثابت . أبي بن كعب . كعب بن مالك . جعفر بن أبي طالب رضوان
الله عليهم اجمعين . كتبه معاوية بن أبي سفيان باملاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم الاثنين في ختام أربعة أشهر من السنة الرابعة من الهجرة بالمدينة على
صاحبها أفضل الصلاة والسلام وكفى بالله شهيدا على ما في هذا الكتاب والحمد لله
رب العالمين .

التكذيب لهذه العهدة

وقد أنكر هذه العهدة الشيخ عبد الوهاب النجار انكاراً باتاً وكذبها تكديماً صريحاً وبرهن على عدم صحتها وسلامة روايتها ورداءة أسلوبها وشناعة عبارتها ، وقد نشر ذلك في جريدة الأهرام يوم الثلاثاء (١٠ من مارس سنة ١٩٣١) وما هو ذا نص ما نشره فيها .

هذه العهدة كاذبة مفتراة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تحمل بين طياتها شواهد كذبها وذلك لثلاثة أمور :

الأول : أن مثل هذه العهدة لا يعطيها على نفسه إلا من عثر جده في الحرب وخر صريعاً أمام خصمه لأنها تشترط على النبي والمسلمين أن يقوموا بترميم كنائس النصراني ويبيعهم وتقتضي أن رسول الله وضع نفسه والمسلمين معه موضع الخيام الذي لا يعصى ووضع ماله ومال المسلمين رهن إشارة المسيحيين وهذا شأن المغلوب على أمره أمام حضمة الغالب في حين أن رسول الله لم يكن بينه وبين ذلك الفريق في العام الرابع من الهجرة أية حرب بل أية صلة ولم يتصل بهم بكيفية من الكيفيات . وثانيها : أننا إذا حللنا هذه العهدة تحليلًا فنيًا من جهة العربية وقسنا أسلوبها بالأسلوب العربي في عصر البعثة وجدنا العربية تبرا من لغتها وأسلوبها وكثير من عباراتها لم يكن مستعملا في القرن الأول ولا الثاني ولا الثالث من الهجرة فهي غثة الألفاظ فجة المعاني رثة التركيب وإن اضرب للقارىء الأمثلة على ذلك .

- (١) أن التاريخ بالهجرة لم يستعمل إلا في زمن عمر بن الخطاب .
- (٢) أن لفظ (المكتوبة اسماءؤهم أدناه) لم يكن مستعملا في العصور الثلاثة الأولى ومثله لفظ (وكتب بالمدينة عام تاريخه بذيله)
- (٣) (ولا يكن عليهم جبر ولا أكره في ذلك) خطأ نحوي يجبل قدرأى عربى عن السقوط فيه فضلا عن محمد الذي هو أفصح العرب .

والى القارىء الكريم جملاً أسردها بلا تعليق هى من قبيل ما تقدم غثاة وثرثاة
ولانى أتحدى كل كاتب وأديب وفصيح وعالم بالانشاء والأساليب لكل عصر أن
يأتينى بنظائر لتلك الجمل وردت فى عصر الرسالة أو العصر الذى بعده وهى هذه
الجمل (١) لتكون ججة الله فى سجل دين النصرانية (٢) ولما فيه متأهلاً (٣)
وخالفه إلى غير المؤمنين (٤) حتى يصل إلى أصحابى الذابين عن نصيب الأمر
(٥) وألا يحمل الرهبان والأساقفة ولا جميع من يلزم بشمته . (٦) إذا كان أهل
الموضع قاطنين ومقيمون (٧) ولا أهل الإحسان ممن لا يعرف موضعه الخراج
والجزية إلا أن يتبرعوا إليهم (٨) ويجبر عليه أحد ممن كان على ملة النصرانية من
الإسلام كرها (٩) مناً عليه وأما فداء (١٠) ولا يتركون مهملاً (١١) بالعهد الذى
استوجبه حق الرعاء والذب عن الحرمه به (١٢) وألا يحمل من أمر النكاح شططاً
ولا يراد دونه (١٣) ومسامحة أهوائهم أن أحبوه ورضوه (١٤) وإذا صارت
النصرانية عهد مسلم فعليه أن يرضى هواها (١٥) هبة وموهبة (١٦) لهم ذمة الله
وذمة رسوله عليهم (١٧) لأهل الملة المسيحية (١٨) فيحموا الأذية عليهم (١٩) أن
يؤوهم ويرفدوهم ويواسوهم عماشق به ما كانوا مختلفين (٢٠) وعلى المسلمين رعاية
ذلك لهم ومعهم به (٢١) وأشهدوا على هذا الكتاب الذى كتبه محمد رسول الله بين
النصارى الذى اشترط عليهم وكتب لهم هذا العهد أما الأمر الثالث فأترك الكلام
فيه لصديقى المرحوم محمد افندى عبد القادر المازنى المحامى الشرعى وكان حين نشر
العهد محرراً غير مسئول فى جريدة الوطن وإلى القراء نص رده المنشور بالوقائع
المصرية بتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٨٨١ وردت لنا هذه المقالة الرائعة المبني الفائقة
المعنى من حضرة العالم الفاضل الشيخ محمد عبد القادر المازنى رادة إثباتها فى الجريدة
فأوردناها قياماً بواجب الحق هى بنصها البليغ الشائق رأينا فى جريدة الأهرام عدد
١١٨٤ بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨١ جملة نقلا عن جريدة المصباح تحت عنوان
« العهد المحمدية »

قالت : منذ عهد قريب تجول أحد الوجهاء فى أوربا ووجد بمكتبة لندرة

كتابا عربيا طبع في رومية منذ ثلثمائة عام متضمنا صورة عهدة محمدية كتبت من صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم إلى مسيحي عصره فنقلها بلفظها من ذلك الكتاب وأرسلها لجريدة المصباح لنشرها فأجابته ونشرتها على ما فيها من التصحيح راجيا ممن يتبين له اصلاحها أن يرسلها له لينشرها تكميلا للفائدة قال : وهذا نصها .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه صورة العهد والميثاق والشروط التي شرطها محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الملة النصرانية وعليهم وللرهبان والأساقفة باملأته لمعاوية بن أبي سفيان يومئذ بشهادة من حضر من الصحابة المكتوبة اسمائهم أدناه وكتب بالمدينة عام تاريخه بذيله . وساق نص العهدة إلى أن قال آخرها : واشهدوا على هذا الكتاب الذي كتبه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بين النصارى الذي اشترط عليهم وكتب لهم هذا العهد . ثم ذكر أسماء خمسة وثلاثين من الصحابة شاهدين وختمها بقوله كتبه معاوية بن أبي سفيان باملأه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في ختام أربعة أشهر من السنة الرابعة من الهجرة بالمدينة وكفى بالله شهيدا على ما في هذا الكتاب ،

ولما كان هذا من الأمور الشرعية النقلية التي لا مجال للعقل فيها سوى تطبيقها على الواقع المنصوص بأسفار الثقة مع شدة التحري سيما ما نسب إلى الحضرة النبوية ولم نعتد « معاشر المسلمين » على قبول كل ما ألقى إلينا ما لم تصح نسبته فإن أشد الجرائم في الملة الخنيفية القول على صاحب الشريعة بل إنا جبلنا على غاية التثبت حتى ينقل الثقة عن الثقة ما يطابق الواقع وتلك نعمة من الله على ظباده لتكون الشريعة الغراء دائمة الحفظ سالمة من الدخيل وإني وإن كنت أصغر القوم فقد قمت باستكشاف الحقيقة عن هذه الفرية كفاية لا كإبرنا مؤنة البحث وقيامه بواجبهم واحقاقا للحق فأقول .

إنه بعد التصفح والبحث الشديد بالسكتبخانة الخديوية وغيرها بمابه المكتبات النبوية لم أظفر بما يقاربها (أى هذه العهدة) فضلا عنها وأما غيرها مما يخالفها قلا كلام فيه الآن .

ثم خطر بالبال استبعاد اجتماع جميع شهودها وتوافر أسباب ذلك لجميعهم في وقت واحد مع علمهم بتأخر إسلام بعضهم عن تاريخها وتقدم وفاة البعض عنهم فأخذت في البحث عن إدراك جميعهم لها حياة وإسلاما وحضورا فوجدت في صحيح كتب الحديث والمغازي ما سيلقى عليك فاسمع .

حمزة بن عبد المطلب استشهد في غزوة أحد منتصف شوال سنة ثلاث من الهجرة .

عثمان بن مظعون هو أول رجل مات بالمدينة من المهاجرين في السنة الثانية . أبو ذر الغفاري أسلم بمكة قبل الهجرة ورجع إلى بلاده ولم يقدم المدينة إلا بعد غزوة الخندق سنة خمس . جعفر بن أبي طالب هاجر من مكة بعد أن أسلم إلى الحبشة وأقام عند النجاشي ولم يقدم إلا يوم فتح خيبر سنة سبع ولما سلم على النبي صلى الله عليه وسلم قال : بأيهما أسر ؟ أبقدوم جعفر أم بفتح خيبر ؟

عبد الله بن عمرو بن العاص (لا العاصي) كما كتب بالعهد كان مع أبيه وقد تأخر إسلامه وكان عمرو على ميسرة رماة المشركين يوم أحد وكان عبد الله معه باتفاق وأسلم عمرو وهاجر من مكة هو وأهله وخالد بن الوليد وعثمان ابن طلحة بن عبد الدار سنة ثمان .

الفضل وعبد الله ابنا عباس . كان العباس مقيما بمكة على سقايته ورسول الله عنه راض وكان يرسل النبي بأخبار المشركين وهاجر إلى المدينة هو وأولاده وأهله سنة ثمان وكان النبي إذ ذاك قد توجه لفتح مكة وتلاقيا بالجحفة على أن عبد الله ولد قبل الهجرة بثلاث سنين فعمره في السنة الرابعة سبع سنين .

زيد بن أرقم وزيد بن ثابت كانا في أواخر سنة ثلاث هجرية في شوال لم تبلغ

سنة ثلاث عشرة سنة ولذلك ردها النبي مع من رده من غلمان الصحابة لما عسكر بالسبختين ، أكتين قرب المدينة ، وهو متوجه إلى غزوة أحد .

فأنت ترى هؤلاء الذين سردناهم من الذين نسبت إليهم شهود تلك العهدة وكتابتها لم يصح كونهم يعلمون بها فكيف يصدق العقل مع ما ذكرناه عنهم بصحة هذه العهدة وصدورها عن صاحب الشريعة الغراء عليه الصلاة والسلام على مشهد من هؤلاء على أنى أقول اختصارا وحسما للمادة رادا لهذه النسبة إن في سنة أربع بل سنة خمس بل سنة ست بل سنة سبع لم يكن معاوية بن أبي سفيان أسلم وحسبك ما جرى له ولوالده يوم فتح مكة سنة ثمان من مقابلة سيء فعل والده السابق بحسن أفضال الحضرة النبوية اللاحق .

والإسلام يجب ما قبله وحسبك قصتا بعث حذيفة بن اليمان وبعث عمرو بن أمية الضمري سندا على عدم وجوده بالمدينة قبل ثمان وتأخر إسلامه .

أما قصة حذيفة — ففي غزوة الخندق سنة خمس في شوال لما اشتد حصار المشركين على المدينة وتمالأت عليهم الطوائف ندب النبي من يأتيه بخبر القوم فانتدب له حذيفة بن اليمان فقال اذهب فأتني بخبر القوم قال : فذهبت . وبعد كلام لا حاجة بنا إلى إirاده قال : ولما جلست فيهم (أى فى القوم) أحس أبو سفيان أنه قد دخل فيهم من غيرهم فقال ليأخذ كل رجل منكم بيد جليسه . قال حذيفة : فضربت يدي على يد الذى عن يميني وأخذت يده وقلت من أنت قال معاوية بن أبى سفيان ثم ضربت على يد الذى عن شالى فقلت من أنت قال . عمرو بن العاص . قال حذيفة فقلت ذلك خشية أن يقطن بى فبدرتهم بالمسألة ثم تلبثت فيهم هنيهة . وأتيت قريشا وبنى كنانة إلى آخر القصة وهى مشهورة .

وأما بعث عمرو بن أمية الضمري فكان قبيل غزوة الفتح سنة ثمان وكان أبو سفيان أرسل من مكة للنبي من يقتله وقدم رسول أبى سفيان إلى المدينة وأطلع الله نبيه على ما يبطنه من سوء مقصده فلم يتمكن من غرضه وحينئذ ، بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري ومعه آخر إلى أبى سفيان بمكة وقال إن أحسستما منه غزاة فاقتلاه فذهبا حتى دخلا مكة ليلا فقال رفيق عمرو

له لوأنا طفنا بالبيت وصلينا ركعتين فقال عمرو إن القوم إذا تعشوا جلسوا بأفئيتهم وإنهم إن رأوني عرفوني فإني أعرف بمكة من الفرس الأبلق فأبى إلا أن يطوقا فطافا وصليا وإذا بمعاوية بن أبي سفيان فنظر إلى عمرو فعرفه فقال (أى معاوية) عمرو بن أمية فوالله إن قدمها إلا بشر وأخبر قريشا بمكانة نخافوه وكان عمرو فاتكا في الجاهلية فحشد له أهل مكة وتجمعوا فهرب عمرو ورفيقه وقدا المدينة وأخبر النبي بخبرهما هذا وإني أقول القول الفصل ومنه تعلم متى تعين معاوية للكتابة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن عرفت متى أسلم .

قال مسلم في فضائل الصحابة قد ترجم لأبي سفيان بن حرب بعد سند طويل . حدثنا عكرمة أخبرنا زميل عن ابن عباس قال : كان المسلمون لا ينظرون لأبي سفيان بن حرب ولا يقاعدونه فقال (أى سفيان) للنبي : يا نبي الله ثلاث أعطينهن قال نعم . قال : عندي أحسن العرب وأجمله أم جبيبة بنت أبي سفيان أزوجكم قال : نعم قال : ومعاوية يجعله كاتباً بين يديك . قال : نعم . قال : وتأمرني أن أقاتل المشركين كما كنت أقاتل المسلمين قال : نعم ولا خلاف في أن معاوية لم يسلم إلا يوم الفتح عام ثمان من الهجرة هو ووالده وأخوه يزيد بن أبي سفيان ولعلك بعد اطلاعك على نقض كلية شهود تلك العهدة بما سلف وتأخر اسلام كاتبها الادعائى تتحقق عدم صحة تلك العهدة بالكلية .

وإن الاغراق بنقلها من مكتبة لندرة ليس سنداً لصحتها واسأل به خبيراً . على اننا لو نظرنا لانهطاط الفاظها عن مرتبة الفصاحة وخلل تراكيها مبنى ومعنى لما صح لنا أن نصدق بصورها عن أبلغ العرب مقالا وافصحهم بياناً : نبينا الذى أوتى جوامع الكلم صلى الله عليه وسلم . مع أن فى التاريخ المذكور (أى سنة أربع) وما بعده لسنة ثمان لم يزل صلى الله عليه وسلم قائماً هو وأصحابه وأنصاره بأحد أمرين : السيف أو الاسلام : حتى أنزل الله سبحانه وتعالى « اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً » فلم يكن فى هذا الوقت ليعقد معاهدة ويشغل بشأن آخر وعلى الاجمال فهذه العهدة لم يصح

عندنا « معاشر الامة المحمدية » صدورها عن النبي عليه الصلاة والسلام بحال من الأحوال فضلا عن مباينة بعض مضامينها لما عليه القرآن الكريم والسنة الشريفة والاجماع .

وقد علق الاستاذ الشيخ عبدالوهاب النجار على رد المرحوم الشيخ محمد عبدالقادر المازني بقوله أقول : هذه هي العهدة المحمدية التي تمسك بها المطران كيرلس رزق ناشر هذه العهدة في مقطم يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٣١ واحتج بأنها قدمت إلى المرحوم السلطان سليم فاتح مصر سنة ٩٢٢ هجرية ولا حجة له في ذلك فان السلطان سليما لم يكن عالما ولا مؤرخا ولا محققا ولو كان ذا بصيرة ثاقبة وباحثا حصيفا لأظهر ما فيها من الغش والتدليس ولعلم انها بمبناها ومعناها من تأليف شخص سخييف الفكر جاهل باللغة العربية وأساليبها السكتائية لم يحسن الخداع ولم يجعل على كذبه طلاء يحجبه عن أعين النقدة وقد رأى القراء نقد المرحوم محمد عبدالقادر المازني .

وقبل أن ألقى القلم من يدي أخذ على كلام صديق المرحوم قوله « لم يزل صلى الله عليه وسلم قائما هو وأصحابه وأنصاره بأحد أمرين السيف أو الاسلام فان الذي يبذل عليه التاريخ أنه إنما كان في تلك الآونة ينازل من ينازله ويقوم بدفع عادية من يعتدى عليه .

فالسنة الأولى لم يكن فيها شيء من الحرب والقتال وفي السنة الثانية لم يكن حرب وخرج فيها لطلب كرز بن جابر الفهري وكان قد أغار على سرح المدينة فاستاقه فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في المهاجرين والأنصار حتى بلغ بدرا ففاته كرز ولم يحصل حرب .

وسرية عبداللّه بن جحش لاعتراض قريش وتجنس أحوالهم ولم يقتل فيها سوى عمرو بن الحضرمي . ثم غزوة بدر الكبرى وكان الذي لج في هذه الموقعة وأنشأها أبو جهل لا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم كانت الحرب بينهم وبين بني قينقاع من اليهود فلم يقتل من الفريقين أحد وجلوا عن المدينة وفيها جاء أبو سفيان وحرقت بعض نخيل للانصار وقتل رجلا منهم ورجع إلى مكة ولم يدركه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وفي السنة الثالثة كانت غزوة ذي قرد إذ خرج زيد بن حارثة في جند لا اعتراض غير لقريش وهم في حال حرب مع رسول الله فظفر بالعر وأعجزه الرجال وفيها كانت غزوة أحد وكان النبي فيها مدافعا لامها جما .

وأما السنة الرابعة ففيها كان غدر عضل والقاره لأصحاب رسول الله إذ جاءوا إليه وأخبروه بأن فيهم اسلما وطلبوا أن يعطيهم من أصحابه جماعة يعلمونهم شرائع الاسلام فأرسل معهم ستة فغدروا بهم وقتلوا أربعة منهم بمعرفة هذيل وباعوا اثنين لقريش فقتلوهما وكان فيها حادث بئر معونة إذ جاء عامر بن الطفيل بجماعة وقتل أصحاب رسول الله وكانوا أربعين أو سبعين رجلا من القراء قد بعثوا إلى أهل نجد في خبر طويل . فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجما بل المهاجم عامر بن الطفيل وفيها كان اجلاء بني النضير من اليهود إذ هموا بقتل رسول الله غيلة وهو في ديارهم فلما حاصروهم رضوا بالجللاء على أن لهم ما حملت الأبل ولم يقتل أحد وفيها أيضا كانت غزوة ذات الرقاع ولم يكن فيها قتال وفيها كانت غزوة السويق وهي بدر الثانية ولم يحضر أبو سفيان لموعده فلم يكن فيها قتال ومن ذلك تعلم أن علاقة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقبائل في ذلك الوقت لم تكن تتجاوز المحيط الذي يحيط بالمدينة وأطرافها ولم تصل إلى سيناء ولا إلى عالم النصرانية أصلا .

العهد الثانية

هذه هي العهد الثانية التي ألقى المطران نسبتها إلى سيدنا عمر رضي الله عنه .
« بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله الذي أعزنا بالاسلام ، وكرمنا بالإيمان
ورحمنا بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وهدانا من الضلالة وجمعنا بعد الشتات وألف
قلوبنا ونصرنا على الأعداء ومكن لنا من البلاد ما جعلنا إخوانا متحابين واحمدوا
الله عباد الله على هذه النعمة، هذا كتاب عمر بن الخطاب لعهد وميثاق أعطى إلى
البطرك المجل المكرم وهو (صوفر وفينوس) بطرك الملة الملكية في طور
الزيتون بمقام القدس الشريف في الاشتغال على الرعايا والقسوس والرهبان والراهبات
حيث كانوا وأين وجدوا وأن يكون عليهم الأمان وأن الذي إذا حفظ أحكام
الذمة وجب له الأمان منا نحن المؤمنين نحن يتولى بعدنا وليقطع عنهم أسباب
حوادثهم كحسب ما قد جرى منهم من الطاعة والخضوع وليكن الأمان عليهم
وعلى كنائسهم ودياراتهم وكافة مزاراتهم التي بيدهم داخلا وخارجا وهي القمامة
ويدت لحم مولد عيسى عليه السلام كنيسة الكبرياء والمغارة ذات الثلاثة أبواب قبلي
وشمالى وغربى وبقية أجناس النصارى الموجودين هناك وهم الكرج والحباش
والذين يأتون للزيارة من القبط والأفرنج والسريان والأرمن والنساطرة واليعاقبة
والموارنة تابعين البطرك المذكور ويكون متقدما عليهم لأنهم أعطوا من حضرة
الكريم والحبيب المرسل من الله وشرفوا بختم يده الكريم وأمر بالنظر إليهم
والأمان عليهم كذلك نحن المؤمنين نحسن إليهم إكراما لمن أحسن إليهم ويكونوا
معافين من الجزية والخفارة والمواجب ومسلمين من كافة البلايا في البر والبحور
وفي دخولهم إلى القمامة وبقية زياراتهم لا يؤخذ منهم شيء ،
وأما الذين يقبلون إلى زيارة القمامة يؤدى النصراني إلى البطرك درهما وثلاثا
من الفضة وكل مؤمن ومؤمنة يحفظ أمرنا سلطان أو حاكم أو وال يحرى حكمه في

الأرض غنى أم فقير من المسلمين المؤمنين والمؤمنات وقد أعطى مرسومنا هذا بحضور جم الصحابة الكرام : عبدالله وعثمان بن عفان ، وسعد بن زيد وعبدالرحمن ابن عوف وبقية الأخوة الصحابة الكرام فليعتمد على ما شرحناه في كتابنا هذا ويعمل به ويبقى في أيديهم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٥ للهجرة النبوية .

الرد على هذه العهدة

قد أنكر هذه العهدة الشيخ عبد الوهاب النجار أيضاً وبعد النظر في رده تظهر الحقيقة في أمر هذه العهدة وتنهار دعواها كما انهارت دعوى سابقتها ويظهر بعد ذلك الصبح لذى عينين قال : هذه العهدة أنكرها بكل ما أملك من قوة أشد الإنكار لأمور أذكر المهم منها :

(١) أنها تشتمل على كلمات مبتذلة عامية وتحمل في طياتها من الغشاة في أسلوبها والوثائة في تركيبها ما يقطع الصلة بينها وبين عصر وعصر عمر والعصور الخمسة التي تلت عصر عمر

(٢) اشتملت على عبارات وجمل لم يكن الاصطلاح جارياً على وجودها في الكتابة العربية وإلى القراء الكرام جملاً منها يستبينون منها صدق ما قلت :

(١) جاء فيها بعد البسملة : والحمد لله الذي أعزنا بالإسلام وأكرمنا بالإيمان ورحمنا بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وهدانا من الضلال وجمعنا به بعد الشتات وألف بين قلوبنا ونصرنا على الأعداء وجعلنا إخواناً متحابين واحمدوا الله عباد الله على هذه النعمة ، يعرف طلبة المدارس ومن لهم أول إلمام بالأدب العربي أن التحميد في الكتب والمعاهدات التي تعقد بين الأمراء وقواد الأجناد لم يكن له وجود في عهد النبي عليه السلام ولا في عهد الخلفاء الراشدين ولا في الدولة الأموية ولا في صدر دولة بني العباس .

فهذا كتاب التحكيم بين علي ومعاوية بن أبي سفيان وليس فيه حمد ولا صلاة ولا شهادة ولا ذكر شيء آخر وهذا كتاب أبي جعفر المنصور سنة ١٤٥ هجرية إلى محمد بن عبد الله المهدي المعروف بالنفس الزكية « بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله أمير المؤمنين إلى محمد بن عبد الله » وليس فيه حمد ولا صلاة وهذا كتاب محمد بن عبد الله إلى أبي جعفر المنصور « بسم الله الرحمن الرحيم » من عبد الله المهدي محمد بن عبد الله إلى عبد الله بن محمد وليس فيه حمد ولا تشهد ولا صلاة ولو ذهبنا نقيم الشواهد لطال الأمر .

(٢) (أعطى إلى البطرك الميجل المكرم) لم يكن هذا الإستعمال جاريا في اصطلاحهم ولو تحدث مثل البطرك عن الخليفة ما قال هذا لأن القوم كانوا في سداجة البداوة بعيدين عن أن يلوكوا هذه الأوصاف التي لا تكون إلا حيث تضعف الأبهة المعنوية في الشخص فيستعوض عنها بأبهة الألقاب تكتب أو تلى .

(٣) وصف القدس بالشريف لم يكن من مصطلح ذلك العصر وهذه كتب الأدب والتاريخ بين أيدينا لا تحتوى شيئا من هذا النمط .

(٤) (كحسب ما قد جرى من الطاعة والخضوع) هذا تركيب لم ينطق به عربى أصلا .

(٥) (والذين يأتون للزيارة من القبط والأفرنج) ما كانوا يعبرون بلفظ الأفرنج في ذلك العصر وإنما يعبرون بالروم وذلك داليل على أنه مفتعل بعد أن صار التعبير بلفظ الأفرنج أى بعد الحروب الصليبية .

(٦) (والمغارة ذات الثلاثة أبواب) خطأ نحوى وصحتها (ذات الثلاثة الأبواب) إلا أن يدعى أن عمر كان يكتب باللغة العامية التي حدثت بعده بقرون عديدة .

(٧) (قبلى وشمالى وغربى) لفظ قبلى للجنوب لم يكن معروفا ولا مستعملا عندهم وإنما حدث بعد قرون عديدة من الهجرة .

- (٨) (الموارنة) ما كان لهم مذهب معروف في ذلك التاريخ .
- (٩) (تابعين البطرك) خطأ نحوى يتنزه عنه خادم جمال عمر .
- (١٠) (لأنهم أعطوا من حضرة النبي الكريم والحبيب المرسل من الله وشرفوا بختم يده الكريم) كل ذلك لم يكن من اصطلاح أهل ذلك العصر ولم تجرب به عادة كتبهم
- (١١) (ويكونوا معافين) خطأ نحوى ظاهر إذ فيه حذف النون بدون ناصب ولا جازم .
- (١٢) (وجوب إعطاء درهم وثلاث عن كل زائر للبطرك) كلام لا أصل له وما كان عمر بالذى يسخر نفسه لفرض الضرائب على الناس في أمر لا ناقة له فيه ولا جمل .
- (١٣) كان الاصطلاح في ذلك الزمن أن كل وال وكل ذى حكم فهو سلطان وتخصيص السلطان بمن هو أرفع من الوالى والحاكم لم يكن من مواصفاتهم والذى ينطق بقوله « يحفظ أمرنا سلطان أو حاكم أو وال يجرى حكمه في الأرض » إنما يكون في زمن وجد فيه من أولى الأمر من يخص باسم سلطان ومن يخص باسم وال ومن يخص باسم حاكم فهو من أهل القرون المتأخرة .
- (١٤) (وقد أعطى لهم مرسومنا هذا) كلام رجل متأخر لأن العهود لا يقال لها مراسيم وتسمية الأوامر بمراسيم أو الأمر بمرسوم من اصطلاح أهل القرون المتأخرة .
- (١٥) (بحضور جم الصحابة الكرام) ما كان من اصطلاح أهل ذلك العصر أن يطلقوا لفظ الصحابة على أصحاب رسول الله وإنما كانوا يسمونهم بأسمائهم أو يقولون أصحاب محمد والوصف بالكرام مبتدع بعد عصرهم .
- (١٦) (عبد الله) من هو ؟ فإن المسمى بهذا الاسم كثيرون .
- (١٧) (عثمان بن عفان) لم يسافر إلى الشام من أول حياته إلى آخرها وإنما هاجر إلى الحبشة وعاد بعد قليل وقد حجر عمر في خلافته على أعلام قريش من

المهاجرين السفر إلا بإذن وأجل ، وعثمان من أعلام قريش الذين لا يخرجون إلا بإذنه ولم يرو أنه أذن له أو سافر بعد رسول الله من المدينة إلا للحج .

(١٨) ذكر في الشهود سعد بن زيد وصحتها سعيد بن زيد بن نفيل وهو ابن عم عمر بن الخطاب وختنه على فاطمة بنت الخطاب ولم يكن في عداد جند الشام وإنما كان عداؤه في جند العراق ونزل الكوفة وأقام بها ومات في زمن معاوية .

(١٩) (وبقية الأخوة الصحابة الكرام) هذا التعبير دخيل دخل في القرون المتأخرة وقد قدمنا نظيره .

(٢٠) (فليعتمد ما شرحنا في كتابنا هذا) هذا التعبير يكتبه كتاب الدواوين في القرون المتأخرة ولم يكن من مواصفات العرب ولا الكاتين في القرون الأولى (٢١) (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه) لم تجر عادتهم بكتابة من هذا الطراز في ذلك العصر .

فهذه العهدة أو المعاهدة كذب على الله وعلى الناس وافترأ على التاريخ ثم ذكر الأستاذ النجار بعد هذا التكذيب لتلك العهدة التي أدعى بعض النصارى نسبتها لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب نص العهدة الحقيقية التي كتبها عمر رضي الله عنه لأهل بيت المقدس وقد سبق أن ذكرتها تحت عنوان صلح عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع أهل إيلياء .

الرفق بأهل الذمة

لم يكن الاسلام في معاملته لأهل الذمة متجبرا ولا قاسيا بل كان يعاملهم باللين والرفق ماداموا قائمين بما شرط عليهم فلم يكن كالعالم الذي ينظر إلى مغلوبه نظرة الاحتقار والسخرية ويدل لذلك أحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكر يحيى بن آدم في كتاب الخراج شيئا من هذا قال : أخبرنا اسماعيل قال حدثنا الحسن قال حدثنا يحيى قال حدثنا أبو بكر بن عباس عن حصين بن

عبدالرحمن عن عمرو بن ميمون عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : أوصى الخليفة من بعدى بأهل الذمة خيرا أهل يوفى لهم بعهدهم وأن يقاتل من ورائهم وألا يكلفوا فوق طاقتهم وقد روى مثل ذلك عن على أيضا فقال « حدثنا الحسن قال حدثنا يحيى قال حدثنا جعفر الأحمر قال حدثنا عبدالملك بن عمير قال أخبرنى رجل من ثقيف قال استعملنى على بن أبى طالب رضى الله عنه على بزرج سابور فقال :

لا تضربن رجلا سوطاً فى جباية درهم ولا تبيعن له رزقا ولا كسوة شتاء ولا صيف ولا دابة يعتملون عليها ولا تقيمن رجلا قائما فى طلب درهم قال قلت يا أمير المؤمنين إذا أرجع إليك كما ذهبت من عندك . قال :

وإن رجعت كما ذهبت ريحك أنا أمرنا أن نأخذ منهم العفو يعنى الفضل وهذا الحديث رواه أبو يوسف فى كتاب الخراج عن اسماعيل بن ابراهيم بن المهاجر عن عبدالملك بن عمير بلفظ آخر وسمى البلد (عكيرا بضم العين واسكان الكاف وفتح الياء يجوز فيه المد والقصر) ثم ذكر صاحب الخراج حديثا يدل على كيفية مصالحة المحاربين وعلى الوفاء لهم بما يقع عليه الصالح فقال أخبرنا اسماعيل قال حدثنا الحسن قال حدثنا يحيى قال حدثنا مفضل بن مهلهل وأبو عوانة عن منصور عن هلال بن يساف عن رجل من ثقيف عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لعنكم تقاتلون قوما فتظهروا عليهم فيتقوكم بأموالهم دون أنفسهم وابنائهم وتصلحوهم على ذلك فلا تصيبوا منهم بعد ذلك شيئا » قال يحيى بن آدم . وهذا شبيه بحال سواد أهل الكوفة .

وذكر أبو يوسف النهى عن إيقاع الأذى بأهل الذمة عند أخذ الجزية فقال « ولا يضرب أحد من أهل الذمة فى استيذائهم الجزية ولا يقاموا فى الشمس ولا غيرها ولا يجعل عليهم فى أبدانهم شيء من المكارة ولكن يرفق بهم ويحبسون

حتى يؤدوا ما عليهم من الجزية ولا يخرجون من الحبس حتى تستوفي منهم الجزية»
وقال أبو يوسف مخاطباً لهرون الرشيد أمير المؤمنين « وقد ينبغي يا أمير المؤمنين
أيديكم الله أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد صلى الله عليه وسلم
والتفتقد لهم حتى لا يظلموا ولا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم ولا يؤخذ شيء من
أموالهم إلا بحق يجب عليهم فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « من
ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه » وكان فيما تكلم به عمر بن الخطاب
رضي الله عنه عند وفاته « أوصي الخليفة من بعدي بذمة رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يوفى لهم عهدهم وأن يقاتل من ورائهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم »

وقال أبو يوسف حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد ابن زيد أنه مر
على قوم قد أقيموا في الشمس في بعض أرض الشام فقال : ما شأن هؤلاء ؟ فقيل
له أقيموا في الشمس في الجزية قال فكره ذلك ودخل على أميرهم وقال أني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من عذب الناس عذبه الله » .

ثم ذكر أبو يوسف أن عمر بن الخطاب نهى عن تعذيب أهل الذمة في أخذ
الجزية فقال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
مر بطريق الشام وهو راجع في مسيرة من الشام على قوم قد أقيموا في الشمس
يصب على رؤوسهم الزيت فقال ما بال هؤلاء ؟ فقالوا :

عليهم الجزية لم يؤدوها فهم يعذبون حتى يؤدوها فقال عمر فما يقولون هم ؟
قالوا يقولون : لا نجد قال : فدعهم لا تكلفوهم مالا يطيقون فاني سمعت رسول الله
عليه السلام يقول « لا تعذبوا الناس فان الذين يعذبون الناس في الدنيا يعذبهم
الله يوم القيامة » وأمر بهم فخلى سبيلهم ثم ذكر أبو يوسف ما حصل من الرأفة
والشفقة على رجل من أهل الحاجة منهم فقال : حدثني عمر بن نافع عن أبي بكر قال
مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بباب قوم وعليه سائل يسأل شيخ كبير ضرير
البصر فضرب عضده من خلفه وقال : من أي أهل الكتاب أنت ؟

فقال: يهودى قال: فما ألك إلى ما أرى؟ قال أسأل الجزية والحاجة والسن.
قال: فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فرضخ له بشيء من المنزل «رضخ له
رضخا من باب نفع ورضيخا أعطاه شيئا ليس بالكثير» ثم أرسل إلى خازن
بيت المال فقال انظر هذا وضرباه فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذه
عند الهرم «انما الصدقات للفقراء والمساكين» والفقراء هم المسلمون وهذا من
المساكين من أهل الكتاب ووضع عنه الجزية وعن ضربائه قال. قال أبو بكر:
أنا شهدت ذلك من عمر ورأيت ذلك الشيخ وجاء في صحيح البخارى الوصاية
بأهل الذمة قال: حدثنا آدم بن إياس حدثنا شعبة حدثنا أبو جمرة قال سمعت
عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال أوصنا يا أمير المؤمنين قال أوصيكم بذمة الله
فانه ذمة نبيكم ورزق عيالكم وفي رواية عمرو بن ميمون وأوصيه بذمة الله وذمة
رسوله أن يوفى لهم بعهدهم وأن يقائل من ورائهم وألا يكلفوا إلا طاقتهم — قال
ابن حجر ويستفاد من هذه الزيادة ألا يؤخذ من أهل الجزية إلا قدر ما يطيق
المأخوذ منه ورزق العيال ما يؤخذ من الجزية والخراج. قال المهلب: فى الحديث
الحض على الوفاء بالعهد وحسن النظر فى عواقب الأمور والاصلاح لمعانى
المال وأصول الاكتساب. (١)

(١) الخراج ليحيى بن آدم صحيفة ٧٤ — ٧٧

، فتح البارى جزء سادس صحيفة ٢٠٥

، خراج أبى يوسف صحيفة ١٤٧ — ١٥١

الخاتمة

بعد أن بذلت الجهد في اقتناص تلك الأحكام من بين ثنايا كتب الفقه التي كنت انتقل في أبوابها من باب إلى باب ممعنا النظر في تعريف الباب وشروطه وأركانه ثم في قواعده وكيف تطبق على المسلمين ثم بعد ذلك انتقل إلى أوجه الوفاق والخلاف بين الذميين والمسلمين في تلك القواعد وبيان المناسب منها للذميين بمقتضى الحدود العامة التي حددها الشرع الاسلامي في معاملة أهل الذمة والحريين والمستأمنين وأتى بعد البحث قد اقتنعت عمليا بأن القواعد الاسلامية لاتجاريها في ميدان العدل قواعد أى شريعة أخرى .

ولا أرجو من الله بعد ذلك إلا أن يجعل بحثي هذا فاتحة خير لمن يريد أن يؤدي للشريعة الاسلامية يدا تحفظ له في سجل العاملين على نصرة هذا الدين الحق القويم وان ديننا بحمد الله ثابت الأركان مدعم البنيان لن تنال منه تهم الملحدين وأمثالهم إلا كما ينال الوعل من الصخرة ولن تحجب شمس الساطعة من أن ترسل اشعتها في جميع أنحاء العالم إلى يوم القيامة تلك الترهات التي يفوه بها من لاخلاق لهم ممن ران الجهل على قلوبهم وأعمى ابصارهم عن ادراك الحقائق الثابتة المعقولة وهؤلاء الضعفاء في الادراك يأتي الواحد منهم بالدعوى مہرجة مزخرفة يحسب الجاهل أن لن تصل إلى أبطالها قوة بشر ثم يأخذون في التدليل عليها عاكسين المقدمات خالطين بين الحق والباطل حتى ينتهوا إلى ماتهوى عقولهم ويصلوا إلى ما يبتغون من استهواء قلوب العامة .

والآن والله الحمد لا خطر ولا خوف منهم فقد تلتهت الأمة الاسلامية إلى سمومهم المبتوثة في الدسم فلا يقربونها وإن كره المبطلون .

وإني أرفع أكف الضراعة إلى الله جلّت قدرته أن يجعل من عملي هذا نفعا لمن يريد الانتفاع به وأن يجعل لي منه جزاء مدخرا يوم أن تقف بين يديه مجردين عن زخرف الحياة الدنيا بمسكين بصحف أعمالنا والحمد لله في البدء والختام وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وانصاره وأزواجه وذريته وسلم .

مراجع الرسالة

اسم المؤلف	اسم الكتاب
الفقه	
للإمام شمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل الرخسى طبع مصر سنة ١٣٣١ هـ .	المبسوط . . .
للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني أو الكاشاني طبعة الخانجي سنة ١٣٢٨ هـ .	البدائع . . .
للعلامة فخر الدين أبو عمر عثمان بن علي الزيلعي - بالمطبعة الأميرية سنة ١٣١٣ هـ .	الزيلعي . . .
للعلامة زين بن إبراهيم بن نجيم المصري الحنفى - بالمطبعة العلية بمصر سنة ١٣١١ هـ .	البحر على الكنز . . .
للعلامة شهاب الدين أحمد الشلبى .	حاشية الشلبى على الزيلعي . . .
للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغانى الميرغينانى الوشدانى - المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٥ هـ .	الهداية . . .
للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى ثم السكندرى المعروف بابن الهمام - بالمطبعة الأميرية سنة ١٣١٥ هـ .	فتح القدير . . .
للإمام كمال الدين محمد بن محمود البابر تى المنوفى سنة ٧٨٦ هـ .	العناية . . .
للولى شمس الدين أحمد المعروف بقاضى زاده المتوفى سنة ٩٨٨ هـ .	نتائج الأفكار فى كشف الرموز والأسرار . . .

«تابع الفقه»

للعلامة علاء الدين محمد بن علي الحصني الأثري المعروف بالحصكفي الطبعة الثالثة بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٢٣ هـ	{ . .	الدَّر المختار
للعلامة السيد محمد أمين الشهير بابن عابدين طبعة ثالثة بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٢٣ هـ	{ . .	ابن عابدين
للعلامة السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المنوفي سنة ٨١٤ هـ طبعة فرج ذكي الكردي .	{ .	شرح الشراحية .
للعلامة المولى محمد شاه بن علي بن يوسف بن محمد الفناري طبعة الكردي .	{ .	شرح السراجية .
للقاضي أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم صاحب الامام أبي حنيفة - المطبعة السلفية سنة ١٣٤٦ هـ .	{ . .	الخراج
للعلامة الكبير يحيى بن آدم بن سليمان القرشي الحنفي المطبعة السلفية سنة ١٣٤٧ هـ .	{ . .	الخراج
لجماعة من أفاضل علماء الهند - المطبعة الأميرية سنة ١٣١٠ هـ .	{ .	الفتاوى الهندية
للعلامة خير الدين بن احمد بن نور الدين بمطبعة الاستانة سنة ١٣١١ هـ .	{ .	الفتاوى الخيرية .
للعلامة بدر الدين أبو اليسر محمد بن الفرس المتوفى سنة ٨٩٤ هـ على مافي ابن أبياس ، سنة ٩٣٢ هـ على مافي دستور الاعلام مطبعة للنيل سنة ١٩٠٨	{ .	القواكه البدرية
للإمام أبي بكر بن محمد اليمنى على مختصر القدوري طبعة الخشاب سنة ١٣٢٢ هـ .	{ .	الجوهرة النيرة .
للعلامة بدر الدين محمود بن إسرائيل المعروف بابن قاضي سماونة - المطبعة الكبرى الأميرية سنة ١٣٠٠ هـ	{ .	جامع الفصولين
للإمام أبي بكر أحمد بن عمر والشيباني المعروف بالخضاف المنوفي سنة ٢٦١ هجرية مطبعة الأوقاف سنة ١٣٢٢ هـ	{ .	أحكام الأوقاف

« تابع الفقه »

- بداية المجتهد . . . { للقاضى أبى الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي
طبعة الخانجي سنة ١٣٢٩ هـ
- أرشاد الأئمة إلى أحكام الحكم { للعلامة الشيخ محمد بن خيت المطيعي طبع بمصر
بين أهل الذمة

كتب الأصول

- كشف البزدوى : للعلامة عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخارى الحنفى طبعة
الأستانة سنة ١٣١٠ هـ
- مسلم الثبوت : للأمام محب الله بن عبد الشكور البهارى - الأميرية سنة ١٣٢٢ هـ
- التقرير والتحرير : للعلامة محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج المتوفى سنة ٨٧٩ هـ
بالمطبعة الأميرية سنة ١٣١٦ هـ
- شرح المنار : للعلامة عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفى مع شرحه
لأبن مالك - طبع الاستانة سنة ١٣٠٣ هـ

التفسير والحديث

- الجصاص : تأليف الشيخ أبى بكر أحمد بن على الرازى المعروف بالجصاص
مطبعة الأوقاف الإسلامية بدار الخلافة العلية سنة ١٣٣٥ هـ
- الكشاف : للإمام جار الله تاج الاسلام محمود بن عمر الزمخشري طبعة
عبد الرحمن محمد سنة ١٣٤٤ هـ
- عمدة القارى : شرح صحيح البخارى للعلامة البدر العيني طبعة إدارة الطباعة المنيرية
- فتح البارى : لقاضى القضاة أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر
العسقلانى الشافعى طبعة عبد الرحمن محمد سنة ١٣٤٨ هـ
- نيل الأوطار : للأمام المجتهد قاضى قضاة القطر البمانى محمد بن على بن محمد الشوكانى
المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ طبع ادارة الطباعة المنيرية سنة ١٣٤٤ هـ

كتب التاريخ

- تاريخ الأمم والملوك : لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى - طبعة أولى بالمطبعة
الحسينية المصرية
- سيرة ابن هشام : للأمام أبى محمد عبد الملك بن هشام .

والحمد لله أولاً وآخراً

فهرست

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة		(الباب الثالث)
٧	كلمة الناشر	٤١	الحكم بين أهل الذمة
	(الباب الأول)	٤٥	نكاح غير المسلم
٩	الدعوة المحمدية وانتشار الدين الإسلامي	٤٨	حكم نكاح المسلم بغير المسلمة والمسلمة بغير المسلم
١٥	روح التشريع في الإسلام (الباب الثاني)	٥٢	نكاح المرتد والمرتدة
١٩	أحكام الإسلام التي تسري على غير المسلمين	٥٤	مهور غير المسلمين
٢٢	دار الإسلام ودار الحرب	٥٧	ما تحصل به الفرقة بين غير المسلمين
٢٣	الجهاد	٦٢	عدة غير المسلمة
٢٤	كيفية القتال — من يحل قتاله ومن لا يحل	٦٤	النفقة لغير المسلمين
٢٨	الأمان	٦٨	دين ولد غير المسلم
٣٠	الأمان المؤبد أو عقد الذمة	٧١	وقف الذمي
٣٢	الخراج	٧٢	وقف الحربي
٣٥	الجزية	٧٣	وقف المرتد والمرتدة
٣٧	مصرف الخراج والجزية ونحوهما	٧٤	وقف الصابئة والخطائية وأهل الأهواء
٣٧	ما يسقط الجزية	٧٥	حكم بيع الذمي
٣٨	الردة	٨٠	عقوبات غير المسلم

